الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف – المسيلة

كلية الآداب واللّغات — الميدان: لغة وأدب عربي

قسم اللّغة والأدب العربي. — فرع: أدب عربي

رقم التسجيل:L15/403 — تخصص: نقد أدبي حديث

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر آكاديمي

إعداد الطالب: محمد أمين باكري

تحت عنوان

آليات صياغة المصطلح النّقدي وإشكالاته عند يوسف وغليسي

لجنة المناقشة:

– د/ بركة ناصر	جامعة محمد بوضياف– المسيلة	رئيسا
– د/ بركات الحسين	جامعة محمد بوضياف– المسيلة	مشرفا ومقرّرا
– د/ عماري عز الدين	جامعة محمد بوضياف– المسيلة	مناقشا

السنة الجامعية: 2017/2016

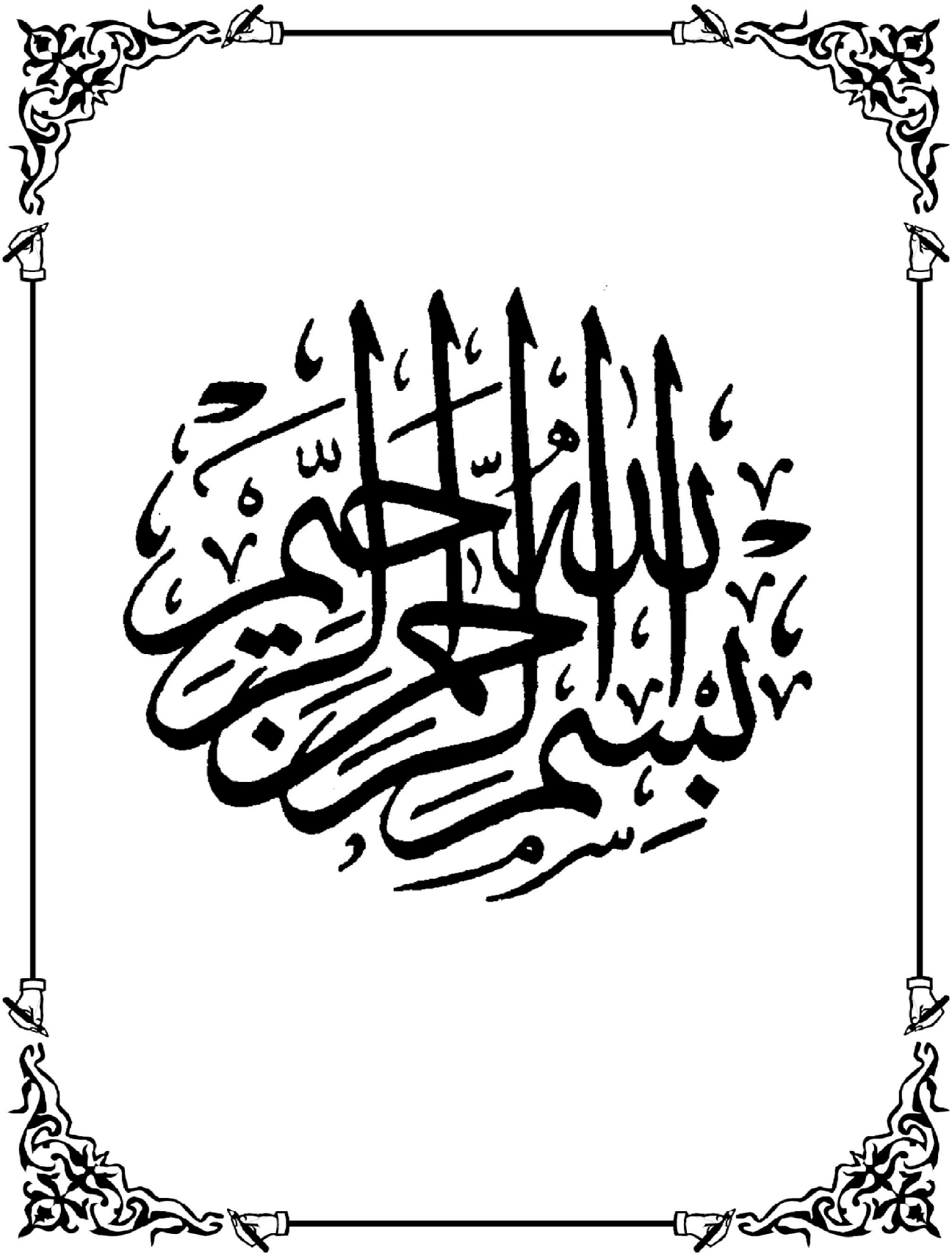
بسم الله الرحمن الرحيم

إهداء

إلى من لا يمكن للكلمات أن توفي حقهما

إلى من لا يمكن للأرقام أن تحصي فضائلهما

إلى والدي العزيزين أدامهما الله لي

إلى من علّمني أبجدية الحروف

إلى إخوتي و أخواتي

إلى جميع الأصدقاء دون استثناء...

إلى كل من سقط من قلمي سهوا

أهدي هذا العمل

كلمة شكر

قال الله تعالى: ﴿لئن شكـرتم لأزيدنكـم﴾ إبراهيم الآية 07.

الحمد لله الذي وفقني لإنجاز هذه المذكّرة، فالفضل في ذلك يرجع إلى الله.

الحمد لله الذي بعث محمدا (صلى الله عليه وسلّم): **ففتح أعينا عميا وآذانا صمـا وقلوبا غلفا. القائـل** (صلى الله عليه وسلّم): **(من لم يشكر الناس لم يشكر الله).**

أتقدم بالشكر الجزيل إلى كل من قدّم لي يد المساعدة في إنجاز هذا العمل.

الحمد لله الذي تتم بنعمته الصالحات

مقدّمة:

مفاتيح العلوم مصطلحاتها، ومصطلحات العلوم ثمارها القصوى، فهي مجمع حقائقها المعرفّية وعنوان ما به يتمّيز كلّ واحد منها عّما سواه، وليس من مسلك يتوسل به الإنسان إلى منطق العلم غير ألفاظه الاصطلاحّية، بالمصطلح وحده تتم مقايضة المعارف و الأفكار، كما أنّ أجلى صورة تعكس تبلور الوعي النّقدي المنهجي هي تلك المواضعة الاجتماعية والثّقافية والفكرية، القادرة على تحويل المصطلح إلى شفرة قابلة للفهم، والتوّاصل المشترك، من أجل القضاء على اللاّمنهج، والانتقال من العشوائية في الحكم النّقدي إلى الوعي المنهجّي، القائم على أسس ومعايير اصطلاحية مشتركة، معترف بها أكاديميا من قبل المؤسسة الثقافية والنّقدية، ثم إن التحكّم في المصطلح هو في نهاية الأمر تحكُّم في المعرفة المراد إيصالها، إذ يعتمد وضع المصطلحات – النّقدية خصوصا– على آليات وطرائق متعددة؛ ليصبح لأي مفهوم مصطلح يدل عليه، كما أنّ التوّليد الاصطلاحي بوصفه شكلا من أشكال التنّمية اللّغوية يتطلّب عددا من الوسائل والآليات التي يتيحها فقه اللّغة العربية، والتي تضطلع بإنتاج المصطلحات.

نظرا لهذه الأهمية التي يحظى بها المصطلح عموما، و المصطلح النّقدي خصوصا، كان اختياري لهذا الموضوع المعنون بـ "**آليات صياغة المصطلح النّقدي وإشكالاته عند يوسف وغليسي**"علّه يميط اللّثام ، ولو بالجزء اليسير، عن الغموض الذي يكتنف المصطلح النّقدي، ويكون إضافة في حقل الدّراسات النّقدية.

ومما دعاني – أيضا– إلى اختيار هذا الموضوع هو الميل إلى الدراسات النّقدية المصطلحّية، وكذا التطّلع لمعرفة الآليات المعتمدة في صياغة المصطلح النّقدي، و الوقوف على أبرز الإشكالات التي تحول دون تحقيق الوظائف المنوطة به.

و من أبرز التسّاؤلات التي انطلق منها هذا البحث نذكر:

– ما المقصود بالمصطلح؟ وما أهمّيته؟

– ما هي الآليات التي اعتمد عليها يوسف وغليسي لصياغة المصطلح النّقدي؟

– وما أبرز الإشكالات التي أحاطت بالمصطلح النّقدي؟

لمعالجة هذه الإشكالية وضعت خطّة بدأتها بمقدمة تمهيدا للموضوع، **فمدخل بعنوان: حدّ المصطلح وأهمّيته؛** تحدّثت فيه عن مفهومه اللّغوي والاصطلاحي و مكّوناته الأساسية إضافة إلى خصائصه، و كذا وظائفه وأهمّيته، وأَتْبَعْتُ المدخل **فصلا أولاً وَسَمْتُه بـ: المصطلح النّقدي: معاييره وآليات صياغته،** تناولت فيه معايير الحدّ الاصطلاحي، وأهّم آليات صياغة المصطلح النّقدي (الاشتقاق، المجاز، الإحياء، التّعريب، النّحت، الوضع، الترجمة) وختمته بخلاصة لما تّم معالجته، كما أدرجتُ **فصلا ثانيا عنَونتُه بـ: المصطلح النقدي الجديد إشكالات الدّلالة والحدود،** تطرقت فيه إلى الإشكالات المتعلّقة بالدّلالة وذلك من خلال دراسة نماذج من المصطلحات بين شتّى الحقول المصطلحية، كما عرضت لأبرز إشكالات الحد الاصطلاحي خاصة ما تعلّق منها بتعريبه وترجمته وما يلحقه من لغط اصطلاحي، وأنهيت هذا الفصل بخلاصة موجزة رصدتُ فيها أبرز ما تّم استنتاجه من هذه الدّراسة المصطلحية، وختمت بحثي بخاتمة تضّمنت أهّم النتائج المتوصّل إليها وبعض الاقتراحات للتقليل من هذه الفوضى المصطلحية.

مُعتمدا في دراسة هذا الموضوع على المنهج الوصفي،وقد تطلّب إنجاز هذا البحث مجموعة من المصادر والمراجع؛ أهّمها:

-إشكالية المصطلح في الخطاب النّقدي العربي الجديد ليوسف وغليسي.

- المصطلح النّقدي لعبد السلام المسدي.

- بحوث مصطلحية لأحمد مطلوب.

ومن أبرز الصّعوبات التي لقيتها، ضيق الوقت، مما صعّب عليَّ الإلمام بالمادّة العلمية – رغم كثرتها– و التحكّم فيها على أكمل وجه، لمعالجة الموضوع من شتّى جوانبه.

في الأخير أتقدّم بالشكر الجزيل لكل من قدّم لي يد العون والمساعدة من قريب أو بعيد، وأخصّ بالذّكر الأستاذ المشرف؛ الدكتور الحسين بركات،كما لا يفوتني التّقدم بأسمى عبارات الشكر والتقدير للدكتور بركة ناصر، الذي لم يبخل عليَّ بتوجيهاته، راجيا من المولى التوفيق والسّداد.

مدخل: حدّ المصطلح وأهمّيته

أولا- مفهومه لغة واصطلاحا.

1- لغة.

2- اصطلاحا.

3- مكوّناته الأساسية.

ثانيا- خصائصه الفارقة ووظائفه.

1- خصائصه.

2- وظائفه.

3- أهمّيته.

أولا- مفهومه لغة واصطلاحا:

1- لغة: جاء في معجم مقاييس اللغة: "... وهو مشتق من مادة (صلح) مع جواز ضم اللام وفتحها وجواز المصدرين الصلاح و الصلوح، وجاء أيضا أن الصاد واللام والحاء أصل واحد يدل على خلاف الفساد"[1].

كما ورد في لسان العرب: "صلح: الصلاح ضد الفساد، صَلَحَ، يصْلَحُ ويصلُحُ صلاحا و صلوحا، والاصطلاح نقيض الإفساد، وأصلح الشيء بعد إفساده، والصلح: تصالح القوم بينهم، والصلح السلم. وقد اصطلحوا وصالحوا وتصالحوا واصّالحوا مشددة الصاد، قلبوا التاء صادا وأدغموها في الصاد بمعنى واحد، وقوم صَلُوح متصالحون وأصلح ما بينهم وصالحهم مصالحة وصلاحا"[2].

وجاء في المعجم الوسيط: " صلح صلاحا، وصلوحا: زال عنه الفساد، اصطلح القوم: زال ما بينهم من خلاف، وعلى الأمر: تعارفوا عليه واتفقوا... الاصطلاح: مصدر اصطلح، اتفاق طائفة على شيء مخصوص"[3].

الصلح: السلم، وقد اصطلحوا وتصالحوا واصّالحوا، قلبوا التاء صادا (تاء افتعل من اصتلح) وأدغموها في الصاد، وقوم صلح متصالحون كأنهم وصفوا بالمصدر، وأصلحوا ما بينهم، وصالحهم مصالحة وصلاحا، ويزيد الفيومي اللفظ وضوحا بقوله: "والصلح اسم منه (أي من الفعل صلح) وهو التوفيق. ومنه صلح الحديبية وأصلحت بين القوم وفقت، وتصالح القوم واصطلحوا"[4].

من خلال التعريفات الواردة في أغلب المعاجم حول المفهوم اللّغوي للمصطلح نرى أن دلالة الكلمة تحمل في ثناياها معنى الاتفاق والتواضع والصلح.

---

[1] – أبي الحسين أحمد ابن فارس: معجم مقاييس اللغة، (مادة صلح)، تح: عبد السلام هارون، (د.ط) المجلد3، ، دار الفكر للطباعة والنشر، 1979، ص303.

[2] – أبو الفضل جمال الدين ابن منظور: لسان العرب، (مادة صلح)، تح: محمد أمين عبد الوهاب، محمد الصادق العبيدي، ط3، الجزء7، دار إحياء التراث العربي، بيروت– لبنان، 1999، ص384.

[3] – شعبان عبد العاطي عطية وآخرون: المعجم الوسيط (مادة صلح)، ط4، مكتبة الشروق الدولية، 2004، مصر، ص520.

[4] – سناني سناني: في المعجمية والمصطلحية، ط1، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، الأردن، 2012، ص9.

كلمة "مصطلح" مأخوذة من المادة اللغوية (صلح)، الدالة على صلاح الشيء و صلوحه بمعنى أنه مناسب ونافع.

انطلاقا من التعاريف السابقة نرى أن كلمة المصطلح تقابل معنى الاتفّاق، غير أنّ الاتفّاق لا يعني جمود الدلالة أو بقاءها كما هي، بل إن عامل التجديد أمر قائم، و إلاّ انغلق المعنى واستنزفت الدلالة و سُجنت اللغة فيقل عطاؤها، لذا فالاختلاف لا يكون حول وضع المصطلح ذاته فحسب، بل يتعداه إلى المصطلحات الموجودة بين الحقول المعرفية المختلفة، أو حتّى على مستوى الحقل المعرفي الواحد، وقد يكون الاختلاف بين القديم والجديد[1].

2- اصطلاحا: ساق الشريف الجرجاني أربعة تعريفات اصطلاحية للمصطلح:

* "**الاصطلاح:** عبارة عن اتفّاقٍ قام على تسمية الشيء باسم ما ينقل عن موضعه الأول"[2]
* "**الاصطلاح:** اتفّاق طائفة على وضع اللفظ بإزاء المعنى"[3]
* "**الاصطلاح:**إخراج اللفظ من معنى لّغوي إلى آخر لمناسبة بينهما"[4]
* "**الاصطلاح:**إخراج الشيء من معنى لّغوي إلى معنى آخر لبيان المراد"[5].

يبدو من خلال هذه التعريفات أن التعريفين الأخيرين يدلان على تغيير دلالة اللفظ من معنى لغوي قديم إلى معنى جديد، فيما يدل الأول والثاني على اتفّاق بين طائفة مخصوصة على أمر مخصوص.

وقد عرّفه الكفوي بأنه: "إخراج الشيء عن المعنى اللغوي إلى معنى آخر لبيان المراد"[6].

---

[1] – عبد الغني بارة: إشكالية تأصيل الحداثة في الخطاب النقدي العربي المعاصر مقاربة حوارية في الأصول المعرفية، ط1، الهيئة المصرية للكتاب، مصر، 2005، ص281.

[2] – الشريف علي بن محمد الجرجاني: التعريفات، تح: إبراهيم الأبياري، ط1، دار الكتاب العربي، بيروت، 1405ه، ص44.

[3] – المرجع نفسه: الصفحة نفسها.

[4] – المرجع نفسه: الصفحة نفسها.

[5] – المرجع نفسه: الصفحة نفسها.

[6] – أبو البقاء أيوب بن موسى الحسيني الكفوي: الكليات – معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، تح: عدنان درويش، ط2، مؤسسة الرسالة، لبنان، 1998، ص129.

يذهب عبد السلام المسدي إلى أن: " لفظة (المصطلح) ذاتها هي – في مصفوفة المشتقات–اسم مفعول مستخرج من فعل متعد إلى مفعولين، فيكون من حقّها أن تحمل معها مفعوليها فنقول: المصطلحات هي مجموعة الألفاظ التي يصطلح بها أهل علم من العلوم على متصوراتهم الذهنية، الخاصة بالحقل المعرفي الذي يشتغلون فيه، و يأتمنهم الناس عليه، ولا يحق لأحد أن يتداولها بمجرد إضمار النية بأنها مصطلحات في ذلك الفن إلا إذا طابق بين ما ينشده من دلالة لها، وما حدده أهل ذلك الاختصاص لها من مقاصد تطابقا تاما"[1].

هكذايتجلّى من خلال هذا التعريف أن المسدي لجأ إلى التحليل اللّغوي الصّرفي في ضبط مفهوم المصطلح، حيث أراد المسدي تحقيق إفادة معرفية بتوظيف التحليل اللّغوي من خلال ما يتضمنه ذلك التفكيك اللّغوي من أسئلة ابستمولوجية حول مواصفات الذات المؤهلة للخوض في إشكالية المصطلح، وهي في الحقيقة ذاتان وقد تلتقيان في ذاتٍ واحدة وهما:

– عالم المصطلح (المصطلحي) صاحب الخبرة اللّغوية والمعجمية واللّسانية وهو المتكفل بقضية "الدال" بكل جزئياتها.

– المتخصص في الحقل المعرفي المعني بالدراسة: طبيب، ناقد، رياضي...فهو المهتم بالمدلول[2].

كما يؤكد المسدي مبدأ التواضع الاصطلاحي في إقامة المصطلحات – أثناء ضبطه لمفهوم المصطلح– وهو ما يعني انعدام عامل السّببية في اقتران الدال بالمدلول، وينتج عن هذه الفكرة أثر عميق، شديد الارتباط بإشكالية المصطلح أثناء الصياغة والتوّليد، هو إلزامية الإقرار بانتقاء تفاضل الألفاظ وكذا اللّغات، وهذه فكرة أصلية في تراثنا العربي، ولا اعتبار لمبدأ التوّاضع الاصطلاحي ما لم يشتد إلى قانون العقد وأساسه مبدأ الاطّراد والاستعمال[3].

يرى يوسف وغليسي بأن "المصطلح علامة لغوية خاصة تقوم على ركنين أساسين، لا سبيل إلى فصل دالها التعبيري على مدلولها المضموني، أو حدّها عن مفهومها، أحدهما: الشكل (Forme) أو التسمية (Dénominatoin). والآخر المعنى (Sens) أو المفهوم

[1] – عبد السلام المسدي: الأدب وخطاب النقد، ط1، دار الكتاب العربية المتحدة، بيروت– لبنان، 2004، ص146.

[2] –يُ نظر: المرجع نفسه، ص147.

[3] –يُ نظر: المرجع نفسه، ص ص159، 160.

(Notion) أو التصور(Concept)... يوحدهما "التحديد" أو "التعريف" (Définition)؛ أي الوصف اللفظي للمتصور الذهني"[1].

وتترادف على المحيط الدلالي لكلمة (مصطلحات) كلمات أخرى من طراز (الاصطلاحات)، و(الحدود) و (المفاتيح) و(الأوائل) و(التعريفات) و(الكليات) و(الأسامي) و(الألقاب) و (الألفاظ) و(المفردات)، وغيرها من المرادفات التي قد تنحصر دلالاتها وينعزل استعمالها أمام هيمنة كلمتي (مصطلح) و(اصطلاح)[2].

ويعرّفه الدكتور علي القاسمي بقوله: "المصطلح كل وحدة لغوية دالة مؤلّفة من كلمة (مصطلح بسيط)، أو من كلمات متعددة (مصطلح مركب) ويسمى مفهوما محددا بشكل وحيد الوجهة داخل ميدان ما"[3].

ويحدد القاسمي صفة المصطلح الجيد بشرطين:

- **الأول:** تمثيل كل مفهوم أو شيء بمصطلح مستقل.
- **الثاني:** عدم تمثيل المفهوم أو الشيء الواحد بأكثر من مصطلح واحد.

وهذان الشرطان ربما لا يتحققان في كثير من المصطلحات، فهناك مصطلح واحد للدلالة على عدة أشياء، وهناك أكثر من مصطلح للدلالة على شيء واحد، وهذا راجع إلى تعدّد واضعي المصطلح واختلافهم في ترجمته[4].

ويورد مصطفى الشهابي تعريفا للمصطلح بأنّه لفظ اتفق العلماء على اتّخاذه للتّعبير عن معنى من المعاني العلمية، كما أنّ المصطلحات لا توجد ارتجالا ولابد في كل مصطلح من وجود مناسبة أو مشاركة أو مشابهة كبيرة كانت أو صغيرة بين مدلوله اللغوي ومدلوله الاصطلاحي[5].

من خلال هذا نفهم أن المصطلح يخضع لجملة من الشروط يجب أن تتوفر فيه و هي:

- "اتفّاق العلماء عليه للدلالة على معنى من المعاني العلمية.

---

[1] – يوسف وغليسي: إشكالية المصطلح في الخطاب النّقدي العربي الجديد، ط1، منشورات الاختلاف، الجزائر، 2008، ص ص27، 28.

[2] – المرجع نفسه، ص25.

[3] – علي القاسمي: مقدمة في علم المصطلح، ط2، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1987، ص215.

[4] – أحمد مطلوب: معجم مصطلحات النقد العربي القديم، ط1، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت – لبنان، 2001، ص2.

[5] – يُنظر: أحمد مطلوب: بحوث مصطلحية، (د.ط)، مطبعة المجمع العلمي، 2006، ص9.

-اختلاف دلالته الجديدة عن دلالته اللّغوية الأولى.
-وجود مناسبة أو مشاركة أو مشابهة بين مدلوله الجديد ومدلوله اللّغوي.
- الاكتفاء بلفظة واحدة للدلالة عن معنى واحد"[1].

إن المصطلح أشبه بالعملة التي بها يتم التبادل المنظم داخل المجتمع؛ "فهو تسمية فنية تتوقف على دقتها ووضوحها معرفة الأشياء والظواهر بسيطها ومركبها، ثابتها ومتغّيرها"[2]، والمصطلح: "قضية تتعلق ماضيا بفهم الذات وحاضرا بخطاب الذات، ومستقبلا ببناء الذّات، وبدون الفهم الصحيح للماضي لن نستطيع معرفة الحاضر ولن نستطيع صنع الشخصية المتميّزة في المستقبل، وبدون الفهم الدقيق للمصطلحات لن نستطيع التوّاصل، ولا البناء بإحكام"[3]، وهذا معناه أن المصطلح يخضع للمحيط الذي انبثق منه سواء كان الإطار المعرفي الذي ينتمي إليه أم المحيط الذي نشأ فيه، فالمصطلح يتميز عن غيره من المصطلحات في الحقول المعرفية الأخرى المختلفة.

كما أشار عبد العزيز الدسوقي إلى تعريف المصطلح النّقدي بأنه: النّسق الفكري المترابط لذي نبحث من خلاله عملية الإبداع الفّني ونختبر على ضوئه طبيعة الأعمال الفّنية وسيكولوجية مبدعها والعناصر التي شكلت ذوقه[4].

إن القراءة الواعية لهذا التعريف تسلم الدارس إلى حقيقة أن المصطلح النّ قدي، بما يمثله من درجة عالية من التجريد المفهومي، لغة واصفة تؤطّر التصورات الفكرية التي ينتجها فعل الممارسة في العملية النقدية، وفق ضوابط منهجية تقتضي توضيح دلالته وتحديد طبيعة توظيفه، وتسمح له باختراق المنظومات الفكرية السائدة على طريقة الكشف الإشعاعي[5].

---

[1] – أحمد مطلوب: بحوث مصطلحية، ص9

[2] – عبد الغني بارة: إشكالية تأصيل الحداثة في الخطاب النقدي العربي المعاصر، ص283.

[3] – المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

[4] -يُ نظر لحسن دحو: كاريزما المصطلح النقدي العربي، مجلة أبحاث في اللغة والأدب الجزائري، العدد7، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر،2011، ص211.

[5] -يُ نظر: المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

3- مكوّناته الأساسية: يتكّون المصطلح من ثلاث عناصر هي: **الشكل، المفهوم، الميدان**

أ- **الشكل:** هو الوعاء اللّغوي؛ أي اللفظ وهو الذي يحمل المفهوم، ويدعى المصطلح المتكون من كلمة مصطلحا بسيطا، وعندما يتكون من أكثر من كلمة يسمى مصطلحا مركبا، ونمثل لذلك بمصطلح "البنية".

ب- المفهوم: وهو الدلالة الذهنية التي يقصدها المصطلح، فمصطلح البنية مثلا مفهومه هو: كل مكون من ظواهر متماسكة، يتوقف كل منها على ما عداه، ولا يمكنه أن يكون ما هو إلا بفضل علاقته بما عداه، ودقّة المفهوم تتأتى من أن يكون:

- محددا واضح المعالم الدلالية.
- أن يكون بين الشكل الاصطلاحي والمعنى علاقة إشارية عرضية.

جـ- الميدان: وهو مجال النشاط الذي يُستخدم فيه، فالمصطلح الواحد يختلف باختلاف المجالات التي يُستعمل فيها، فمجال مصطلح البنية مثلا هو النّقد البنيوي[1].

ونجاح المصطلح متوقف على جملة من الأشراط؛ إذ لا تتأكد قيمته الحقيقية إلا بـ:

* "**التوّحد:** و نعني به أن يكون لكل مفهوم اصطلاحي دلالة واضحة على الحقل المعرفي الذي ينتمي إليه؛ إذ أن لكل مفهموم اصطلاحي شكلا خاصا لا يشاركه فيه أحد، وأن لكل شكل اصطلاحي مفهوما واحدا لا يتعداه"[2].

* "**الشّيوع:** ومعناه انتشار المصطلح في نطاق (الميدان) استعماله لكي ينأى عن الذاتية"[3].

ثانيا- خصائصه الفارقة ووظائفه:

1- خصائصه: يقول محمد فهمي حجازي في سياق تحديده لمفهوم المصطلح : "ينبغي فيه أن يكون لفظا أو تركيبا وألا يكون عبارة طويلة تصف الشيء وتوحي به، وليس من الضروري أن يحمل المصطلح كل صفات المفهوم الذي يدل عليه، فالمصطلح يحمل صفة واحدة على الأقل من صفات ذلك المفهوم فكلمة (سّيارة) لا تحمل من دلالة الكلمة إلا صفة واحدة وهي السّير، وليس من الممكن أن يحمل المصطلح من البداية كل الصّفات، وبمضي

---

[1] -يُنظر: عبد الرشيد هميسي: إشكالية توظيف المصطلح النقدي السيميائي في الخطاب النقدي المعاصر، مذكرة ماجستير، كلية الآداب واللغات، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2012/2011، ص ص10،11.

[2] - المرجع نفسه: ص11.

[3] - المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

الوقت يتضاءل الأصل اللّغوي لتصبح الدلالة المعرفية الاصطلاحية دلالة مباشرة على المفهوم كله" [1]. يتضح من خلال هذا المفهوم أن للمصطلح سمات يتميز بها وهي:

أ- **يكون مفردا ومركبا:** يرى بعض الباحثين أن: "المصطلح كلمة أو مجموعة كلمات من لغة متخصصة"[2]، ما نستشفه من هذا الكلام أن المصطلح لا يشترط فيه دائما أن يكون مفردا بل قد يكون أيضا مجموعة من الكلمات، وهنا تجدر الإشارة إلى أنه لا ينبغي أن يأتي على شكل عبارة طويلة وإلا فقد أهم خصائصه لذا يجب أن يكون لفظا واحدا متصلا بسيطا أو مركبا، لا جملة من الكلام، لأنه ليس من الضروري أن يحمل المصطلح كل صفات المفهوم الذي يدل عليه، وإنما قد يكتفي بصفة واحدة –على الأقل- من صفات ذلك المفهوم؛ كما هو الحال بالنسبة لكلمة (سّيارة) التي لا تحمل في دلالتها إلا صفة واحدة وهي "السّير"، ولكن اختيار هذه الصفة وصياغتها على وزن (فّعالة) والاتفّاق على جعلها دالا لهذا المفهوم؛ كلها عناصر تكاملت لإيجاد هذا المصطلح[3].

ب- **تعبير خاص ضّيق في دلالته المتخصصة:** يُعرّف المصطلح بأنه: "كلمة تعّبر عن مفهوم خاص، في مجال محدد" هذا يعني أنه "لغة خاصة" أو أن يكون "معجما قطاعيا خاصا"، وبعبارة أخرى فهو "كلمة لها في اللغة المتخصصة معنى محدد وصيغة محددة، وعندما يظهر في اللغة العادية يشعر المرء أن هذه الكلمة تنتمي إلى مجال محدد". يقوم هذا التّعريف على مبدأ التقابل بين اللغة المتخصصة واللغة العامة، فهو يوضّح شدة ارتباط المصطلح باللّغة المتخصصة، كما أنه يحتفظ بدلالته الواحدة في مجال التّخصص رغم استخدامه في اللغة العامة[4].

هنا تجدر الإشارة إلى أن هناك من يرى أنّ مجال اللّغة العامّة متداخل مع مجموع مجالات اللّغة المتخصّصة، ولا مانع من وجود وحدة لغوية تنتمي إلى المجالين على السّواء، ولما كانت مجالات اللّغة المتخصّصة متعّددة فإن المصطلح لا يقتصر على مجال معّين،

---

[1] – محمد فهمي حجازي: الأسس اللغوية لعلم المصطلح، (د.ط)، دار غريب للطباعة والنشر، (د.ت)، ص ص15، 16.

[2] – عزت محمد جاد: نظرية المصطلح النقدي،(د.ط)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2002، ص29.

[3] – يُنظر رشيد عزي: إشكالية المصطلح في المؤلفات العربية، مذكرة ماجستير، معهد اللغات والأدب العربي، جامعة العقيد آكلي محند أولجاح، البويرة، 2009/2008، ص12.

[4] – يُنظر: المرجع نفسه، ص13.

وإنما يغطي تقريبا مجمل النّشاط الإنتاجي للفعل الإنساني، فهو يشمل الفنون والعلوم والحرف[1].

على الرغم من ظهور المصطلح في مختلف المجالات العلمية والفّنية إلا أّنه يختلف كثيرا عن ألفاظ اللغة العامة لأنه "يتميز بأحادية الدلالة في مجال التخصص؛ فهذه التّسمية المميّزة له هي التي تمنع وجود الترادف من جهة، ومن جهة أخرى فهي تمنع الالتباس الذي ينتج عن تعدّد المعاني"[2].

جـ- واضح إلى أقصى درجة ممكنة: يَعتبر البعض المصطلح بمثابة اللفظ الدال بشكل واضح ودقيق للمفردات يُفهم من هذا التعريف أن الدلالة الواضحة والدّقيقة هي من أهّم السّمات التي يتميز بها المصطلح عن باقي الكلمات في اللّغة؛ فالكلمة هي عبارة عن رمز لغوي يعطي لمحتوياته العديد من المعاني دون حدود واضحة. وهذا راجع إلى أن السّياق هو الذي يحدد معنى الكلمة لأنها مرتبطة به ارتباطا شديدا إلى درجة أن فهم معناها يستحيل إذا وردت خارج السّياق. أما المصطلح فهو غير مرتبط بالسّياق لأنه مخصص لتصور محدد (...) والتّصور هو معنى المصطلح، وهو موجود قبل وجود المصطلح ، نستخلص من هذا الأخير أن المصطلح يتمتع بتصوّر مسبق قبل وضع تسمية له، وهذا ما عّبر عنه أيضا أحد الباحثين بقوله: "ينطلق علم المصطلح من المفهوم للوصول إلى التّسمية"، ولما كان الأمر كذلك فإن السؤال الذي يطرح نفسه في هذا المقام يدور حول مفهوم المصطلح الذي ينبغي تحديده بوضوح قبل معرفة صيغته اللّغوية التي يظهر عليها[3].

د- يرد دائما في سياق النظام الخاص بمصطلحات فرع محدّد: من التّعريفات الحديثة للمصطلح التي تؤكد على قضية موقع المصطلح الواحد في إطار المصطلحات الأخرى داخل التخصّص، نجد ما يلي: "المصطلح اسم قابل للتّعريف في نظام متجانس يكون تسمية حصرية (تسمية لشيء)، ويكون منظما ويطابق دون غموض فكرة أو مفهوما"[4]. وهذا يعني أن المعنى الدقيق للمصطلح يتحدّد من خلال وضعه بين مجموعة من المصطلحات المكّونة لنظام التسميات داخل التخصّص الواحد. وبعبارة أخرى فالمصطلح "يحدّد شكلا معينا عن

[1] – رشيد عزي: إشكالية المصطلح في المؤلفات العربية، ص13

[2] – المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

[3] – يُنظر: المرجع نفسه، ص14.

[4] – محمود فهمي حجازي: الأسس اللغوية لعلم المصطلح، ص12.

طريق العلاقات التي تقيمها وحدة تركيبية أو معجمية بوحدة أخرى في البنية". وهذا ما ذهب إليه أيضا الطاهر ميلة بقوله: "إن المصطلحات العلمية والتقنية هي مجموعة من العناصر اللّغوية، لكن وحدات هذه العناصر سواء أكانت كلمات أو مجموعة كلمات، تحدد بالعلاقات المشتركة في مضمونها"، فالمصطلحات لا تتحدد إلا وهي داخل النظام الاصطلاحي القائم أساسا على العلاقات المشتركة بين مدلولات وحداته[1].

2- وظائفه: المصطلحات مفاتيح العلوم، وكذا هي خلاصة البحث فيها في كل عصر ببدايتها يبدأ الوجود العلني للعلم، وفي تطورها يتلخص تطور العلم، وعلى هذا الأساس فإن لها وظائف شتى وهي:

2-1- "الوظيفة اللسانية: فالفعل الاصطلاحي مناسبة علمية للكشف عن حجم عبقرية اللّغة، ومدى اتساع جذورها المعجمية، وتعدد طرائقها الاصطلاحية وإذن قدرتها على استيعاب المفاهيم المتجدّة في شتى الاختصاصات"[2].

2-2- "الوظيفة المعرفية: لاشكّ أن المصطلح هو لغة العلم والمعرفة، ولا وجود لعلم دون مصطلحية (مجموعة مصطلحات)، لذا فقد أحسن علماؤنا القدامى صنعا حين جعلوا من المصطلحات "مفاتيح العلوم" و "أوائل الصناعات"... فلا عجب -إذن- أن يمثل أحد الباحثين منزلة المصطلح من العلم بمنزلة "الجهاز العصبي من الكائن الحي، عليه يقوم وجوده، وبه يتيسر بقاؤه، إذ أن المصطلح تراكم مقولي يكتنز وحده نظريات العلم وأطروحاته، لأن العلم لدى بعض الباحثين ليس في نهاية أمره سوى "مصطلحات أُحسن إنجازها" وعليه فمن الصعب أن نتصور علما قائما دون جهاز اصطلاحي، لأن "بين العلم والمصطلح لحاما هو كالتماهي الذي يقوم بين الدال والمدلول في المسلمات اللغوية الأولى، فكل حديث عن الدال منفصلا عن مدلوله، وكل حديث عن المدلول في معزل عمّا يدلنا عليه، بل كل حديث عن علاقة الدوال بمدلولاتها إنما ينطوي على فصل بين المتلاحمات... وإذا لم يتوفر للعلم مصطلحه العلمي الذي يعد مفتاحه، فقد هذا العلم سَوَّغَهُ ، وتعطّلت وظيفته"[3].

---

[1] - يُنظر رشيد عزي: إشكالية المصطلح في المؤلفات العربية، ص14.

[2] - يوسف وغليسي: إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي الجديد، ص42.

[3] - المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

2-3- "الوظيفة التواصلية: كما أن المصطلح مفتاح العلم، فهو أيضا أبجدية التواصل، وهو نقطة الضوء الوحيدة التي تضيء النص حينما تتشابك خيوط الظلام، وبدونه يغدو الفكر كرجل أعمى، في حجرة مظلمة، يبحث عن قطة سوداء لا وجود لها (كما يقول المثل الانكليزي)، ذلك أن تعّمد الحديث في أي فن معرفي بتحاشي أدواته الاصطلاحية يمثل ضربا من التشويه لا يُتغاضى عنه، على أن هذه اللّغة الاصطلاحية من شأنها أن تفقد فاعليتها التوّاصلية خارج سياق أهل ذلك الاختصاص؛ فهي – إذن- لغة نخبوية لا مسّوغ لاستعمالها مع عامة النّاس الذين لا يستطيعون إليها سبيلا"[1].

2-4- "الوظيفة الاقتصادية: يقوم الفعل الاصطلاحي بوظيفة اقتصادية بالغة الأهمية، تمكننا من تخزين كم معرفي هائل في وحدات مصطلحية محدودة،والتعبير بالحدود اللّغوية القليلة عن المفاهيم المعرفية الكثيرة، ولا يخفى ما في هذه العملية من اقتصاد في الجهد واللّغة والوقت يجعل من المصطلح سلاحا لمجابهة الزمن، يستهدف التغّلب عليه والتّحكم فيه"[2].

2-5- "الوظيفة الحضارية: لاشك أن اللّغة الاصطلاحية لغة عالمية بامتياز، إنها ملتقى الثقافات الإنسانية، وهي الجسر الحضاري الذي يربط لغات العالم بعضها ببعض.وتتجلّى هذه الوظيفة، خصوصا في آلية "الاقتراض (emprunt) التي لا غنى لأيّ لغة عنها؛ حيث تقترض اللّغات بعضها من بعض صفات صوتية تظل شاهدا على حضور لغة ما، حضورا تاريخيا ومعرفيا وحضاريا في نسيج لغة أخرى، وتتحول بعض المصطلحات – بفعل الاقتراض- إلى كلمات "دولية (Internationaux)، ومن الصعب أن تحتكرها لغة معّينة، ومن الصعب أن تنسب إلى لغة بذاتها، فيتحول المصطلح إلى وسيلة لغوية وثقافية للتقارب الحضاري بين الأمم المختلفة. ألا يكفي ذلك كي نقول – باختصار مركّز- إن المصطلح هو لغة العولمة؟! و إنه ليس كالعلوم جسور تمتد بين الأقوام وحضاراتهم، لذلك عدت المصطلحات العلمية سفراء الألسنة بعضها إلى بعض"[3].

---

[1] – يوسف وغليسي: إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي الجديد ، ص44.

[2] – المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

[3] – المرجع نفسه، ص45.

2-6- الوظيفة التأسيسية: تتمثل الوظيفة التأسيسية في مسألة وجود العلم أو عدم وجوده، بيان ذلك أن العلم لا يعرف الحياة ولا يعرف ذاته، إلا حين وجود أسماء دالة على مفاهيمه، معنى هذا أن في نشأة المصطلح نشأة العلم، ويستمر هذا التوّازي باستمرار العلم، وتزداد أهمية الوظيفة التأسيسّية للمصطلح في صناعة المعرفة كلّما أدركنا أن في غياب المصطلحات وعزلها ضياعا تاما للمضامين العلمية، وفي انتظامها انتظام لتلك المضامين، حيث أن المصطلح وفق هذا المنظور ليس مجرد علامة لسانية، بل إنه بالإضافة إلى ذلك وعاء للمعرفة فداخل أنساقه تصنف مقولات الفكر وتبوب المعرفة وتنتظم في مجالات وحقول[1].

2-7- الوظيفة التقيِّيدّية: لا شك أن في المصطلح تقيِّيدا للمعرفة، إذ بدونه تتعرض مكوناتها للتّلف، لذلك كان تمثل أهل العلوم لهذه الوظيفة منذ القدم، وهذا كان واضحا في ما صنّفوه في باب أحكام العلم والعالم والمتعلّم، حيث نّبهوا إلى ضرورة الاهتمام بالبعد المصطلحي لما له من مزّية في ضبط شؤون العلم وصياغته، ولا تخرج الصّناعة المصطلحية بدورها عن هذا البعد، فجمع المصطلحات وتصنيفها في معجم خاص ينّم في نهاية الأمر عن وعي بما للمصطلح من أهمية بالغة في تقيِّيد المعرفة وفهمها، وتتخذ الوظيفة التقييدية في علاقة المصطلح بمفاهيم العلم موقعا بارزا، يتضح ذلك في وظائف التسمية والتعيين والإحالة التي ينجزها المصطلح: كما يظهر من خلال التعريفات التالية:

أ- التّسمية: المصطلح وحدة لسانية تستخدم لتسمية المفاهيم الخاصة.

ب- التّعيين: المصطلح كلمة أو مجموعة كلمات تصلح لتعيين مفهوم.

جـ- الإحالة: المصطلحات وحدات لسانية أو غير لسانية تحيل على مفاهيم أو أشياء خاصة بمجال معرفة أو نشاط إنساني[2].

2-8- "الوظيفة التنّظيمية: تَتَبّنى الوظيفة التنظيمية - في إطار علاقة المصطلح بالمعرفة- سدّ إحدى أبرز الثّغرات التي تعاني منها العلوم قديما وحديثا، ويتعلق الأمر بأزمة تبليغ المعرفة، حيث أن العلوم كما هو معلوم أنساق معقّدة من المفاهيم تربط بينها علاقات

---

[1] - يُنظر عاشوري الحاج: إشكالية المصطلح النقدي عند عبد الحميد بورايو، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر، كلية الآداب والعلوم الاجتماعية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2012/2011، ص10.

[2] - المرجع نفسه، ص11.

منطقّية و وجوديّة، فكان دور الأنساق المصطلحية في هذا الباب فعّالا، بيان ذلك أنّ المصطلحات لا تتابع خطيا أو ألفبائيا، وإنما نسقيا بالشّكل الذي يضمن التّعبير عن نسقية المعرفة، فالأنساق المصطلحية تعكس على صعيد العبارة مجموع العلاقات القائمة بين موضوعات المعرفة الأكثر توغلا في التّجريد والتصنيف"[1].

3- أهمّيته: "المصطلحات هي مفاتيح العلوم، على حدّ تعبير الخوارزمي، وقد قيل إنّ فهم المصطلحات نصف العلم، لأن المصطلح هو لفظ يعبّر عن مفهوم، والمعرفة مجموعة من المفاهيم التي يرتبط بعضها ببعض في شكل منظومة. ومن ناحية أخرى، فإن المصطلح ضرورة لازمة للمنهج العلمي، إذ لا يستقيم منهج إلا إذا بُني على مصطلحات دقيقة، وقد ازدادت أهمية المصطلح وتعاظم دوره في المجتمع المعاصر الذي أصبح يوصف بأنّه "مجتمع المعلومات" أو "مجتمع المعرفة"، حتى أن الشبكة العالمية للمصطلحات في "فيينا" بالنمسا اتخذت شعار لا معرفة بلا مصطلح"[2]، فعمليات الإنتاج والخدمات أصبحت تعتمد على المعرفة، خاصّة المعرفة العلمية والتقّنية، فبفضل تكنولوجيا المعلومات والاتّصال، غيرت الشركات أدوات التصميم و الإنتاج، فأخذت تصمم النموذج المختبري لمنتجاتها وتجربه بالحاسوب قبل أن تنفذه في المصنع، كما أنها لم تعد ملزمة بالقيام بجميع عمليات التّصنيع في مكان واحد وبصورة متعاقبة، وإنما أصبح بالإمكان تكليف شركات متعدّدة لتصنيع الأجزاء المختلفة في وقت واحد، ثم تقوم الشركة المنتجة بتجميع أجزاء المنتج وتسويقه، وأدت هذه التطورات إلى الإسراع في التنفيذ، وتخفيض التكلفة وتحسين الإنتاجية، وزيادة القدرة التنافسية لتلك الشركات، ونتيجة للثورة التكنولوجية المعاصرة، حصل اندماج وترابط بين أنواع المعارف والتكنولوجيات المختلفة أدى إلى توليد علوم جديدة، وصناعات جديدة، وخدمات جديدة، وظهرت في السوق سلع وخدمات مبنية على تحويل المعارف إلى منتجات، تسمى بالسلع والخدمات المعرفية، ولهذا اعتبرت النظريات الاقتصادية الحديثة المعرفة عاملا "داخليا" يدخل بصورة مباشرة في معادلة النّمو، بعد أن كانت النظريات الاقتصادية القديمة تعدّ المعرفة عاملا "خارجيا"، فكلما انتشرت المعرفة بين أفراد المجتمع، تحسّن آداؤهم، وارتفع مردودهم الاقتصادي. واللّغة وعاء المعرفة، والمصطلح هو الحامل

[1] – عاشوري الحاج: إشكالية المصطلح النقدي عند عبد الحميد بورايو، ص11.

[2] – علي القاسمي: علم المصطلح أسسه النظرية وتطبيقاته العملية، ط1، مكتبة لبنان ناشرون، لبنان، 2008، ص265.

للمضمون العلمي في اللّغة، فهو أداة التعامل مع المعرفة، و أسُّ التواصل في مجتمع المعلومات. وفي ذلك تكمن أهمّيته الكبيرة ودوره الحاسم في عملية المعرفة"[1].

مداخل العلوم من أبوابها والمصطلحات مفاتيح هذه الأبواب، يقول المسدي: "إنّ مفاتيح العلوم مصطلحاتها، ومصطلحات العلوم ثمارها القصوى، فهي مجمع حقائقها المعرفية وعنوان ما به يتميز كل واحد منها عمّا سواه، وليس من مسلك يتوسل به الإنسان إلى منطق العلم غير ألفاظه الاصطلاحية..."[2]، فإذا استبان خطر المصطلح في كل فن توضح أنّ السجل الاصطلاحي هو الكشف المفهومي، الذي يقيم للعلم سوره الجامع وحصنه المنيع.

[1] – علي القاسمي: علم المصطلح أسسه النظرية وتطبيقاته العملية، ص266.

[2] – عبد السلام المسدي: مباحث تأسيسية في اللسانيات،ط1، دار الكتاب الجديد المتحدة، طرابلس– ليبيا، 2010، ص43.

الفصل الأول: المصطلح النّقدي معاييره وآليات صياغته

أولا – معايير الحدّ الاصطلاحي.

ثانيا– آليات صياغة المصطلح النّقدي:

1– الاشتقاق.

2– المجاز.

3– الإحياء.

4– التعّريب.

5– النّحت.

6– الوضع.

7– الترّجمة.

أولا- معايير الحدّ الاصطلاحي:

من المؤكّد أنّ "المصطلحات هي رحيق العلوم، إن صحّ التشبيه؛ فهي خلاصات معرفية يُفترض فيها أن تمثل صورا مصغرة وافية للمفاهيم التي تعبّر عنها؛ حيث تُبوّب الكلمة الاصطلاحية الواحدة عن عشرات الكلمات اللّغوية الغائبة التي شأنها أن تعرف المفهوم المعرفي المرجو تقديمه. وما دام الأمر كذلك، فإن وضع المصطلحات – ترجمة أو ابتكارا- لابد أن يمثل حالة لغوية خاصة من حالات الطّوارئ الدلالية القصوى واستنفار شتّى الآليات التي يتيحها النظام العام للغة"[1].

"وضع المصطلحات ليس بالأمر الهيّن ، لأنه يتطلب تمكنا من المادة و فقها في اللغة، وإحاطة بالتاريخ، ووقوفا على النّشاط العلمي المعاصر، وفي حالة التّرجمة فإن الأمر يقتضي – إلى جانب التخصّص المعرفي- أن يكون المترجم مخضرما لغويا، إذا صحّ هذا التعبير!"[2].

وبما أنّ وضع المصطلحات ليس بالأمر اليسير يقترح يوسف وغليسي إعادة بلورة قوانين الوضع الاصطلاحي عبر المعايير التالية[3]:

1- المعيار المعجمي: أي علاقة الدّال الاصطلاحي بجذره اللّغوي المعجمي.

2- المعيار الدلالي:أي دقّة المفهوم و وضوح الدلالة.

ويتكامل هذان المعياران بشكل متداخل يتيح لنا أن نتحدّث عن معيار "إتيمولوجي" (تأثيلي أو تأصيلي أو اشتقاقي ...) بالمفهوم الحرفي لكلمة (Etymologie) الدّال على المعنى الحقيقي للكلمة، إضافة إلى مفاهيم البحث في الأصول الاشتقاقية و المصادر اللّغوية للكلمة وتطوّراتها التّاريخية، وكل ما من شأنه أن يشكّل استحضارا للمراحل الدلالية التي مرّ بها تاريخ مصطلح ما في تطوره (والتي تؤسس للدلالة الاصطلاحية النهائية للمفهوم)، أو ما يعبّر عنه الدكتور عبد الله الغذامي بـ "ذاكرة المصطلح" ويصب البحث – ضمن هذه المعايير- في ما قد نسميه "(حفريات) المصطلح[4].

---

[1] – يوسف وغليسي: إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي الجديد، ص69.

[2] – المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

[3] – المرجع نفسه، ص78.

[4] –يُنظر: المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

3- "المعيار المرفولوجي: أي الجانب الشّكلي من الحدّ الاصطلاحي وما يستوجبه من اقتصاد لغوي (ما استطاع إلى ذلك سبيلا) وامتثال للنظام النّحوي و الصّرفي للّغة"[1].

4- "المعيار الفقهلغوي: أي مدى امتثال المصطلح لخصوصيات اللّغة العربية، وخضوعه إلى أولويات طرائق الوضع اللّغوي (كما حدّدها فقه اللغة)؛ من اشتقاق ومجاز وإحياء، ثم تعريب ونحت...."[2].

5- المعيار التّداولي: أي مدى شيوع المصطلح بالقياس إلى مصطلحات أخرى تترادف معه دلاليا وتقاسمه محور الاستبدال؛ ذلك أن المصطلح يُبتكر فيوضع ويُبث ثم يقذف به في حلبة الاستعمال فإما أن يروج فيثبت، و إما أن يكسد فيختفي، وقد يُدلى بمصطلحين أو أكثر لمتصور واحد فتتسابق المصطلحات الموضوعة وتتنافس في سوق الرّواج ثم يحكم التداول للأقوى فيستبقيه و يتوارى الأضعف، لأن ما يقرر حياة المصطلح هو الاستعمال وليس الوضع،فالوضع هو بمثابة الولادة، وليس كل مولود يُكتب له العيش والحياة، لأن العيش يقرّره تعامل المجتمع مع المولود الجديد وتعهدّه بالرّعاية والعناية. والمصطلح الذي يلقى القبول والاستعمال من قبل الجمهور هو الذي يحظى بالبقاء والاستمرار، أمّا المصطلحات التي لا تُستعَمل فهي بمثابة موتى لا وجود لهم إلا في سجلات النّفوس، وقد يُتداول مصطلح ما ويُذاع و يُشاع (على عِلاّته وأخطائه) فيُفضَّل على مرادف له لا علّة فيه سوى أنه أندُر استعمالا، وذلك اعتبارا بالقاعدة الاصطلاحية الشهيرة: "رُبَّ خطإ مشهور خير من صحيح مهجور"، ولا داعي كذلك – في شريعة أهل الاصطلاح- للسّهر والاختصام في ما قد تّم تعارف الناس عليه من مصطلحات، وناموا – ملء الجفون- عن شواردها؛ اعتبارا بالقاعدة الأخرى: "لا شَاحَّةَ (أو لا تَشَاحَّ) في الاصطلاح".فليس سهلا أن يطاوعك اللّسان في أن تنادي باسم (محمد خروبة) على من ألِفتَ الناس جميعا ينادونه باسم الرئيس (هواري بومدين)!كم يلزمك من الوقت لتغيير هذه العادة التي ألِفتَها عمرا طويلا؟! وكذلك فإن "تغيير المصطلح فيه ما في تغير اسم الإنسان من عَنَتٍ و اختلاط[3].

[1] – يوسف وغليسي: إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي الجديد، ص78.

[2] – المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

[3] -يُنظر: المرجع نفسه، ص79.

أمّا عبد السّلام المسدي فيرى أن صياغة المصطلح لها ثوابت معرفية مطلقة، و نواميس لغوية عامة، وكذا مسالك نوعية خاصة، "فأما الثوابت المعرفية فتتصل بطبيعة العلاقة المعقودة بين كلّ علم من العلوم ومنظومته الاصطلاحية، وأما النّواميس اللغوية فتقتضي تحديد نوعية اللّغة التي نتحدث عن قضية المصطلح ضمن دائرتها، وما تختص به من فروق تنعكس على آليات صياغة الألفاظ ضمنها، فإذا جئنا إلى المسالك النّوعية فإننا نعني بها مجال الاختصاص المعرفي الذي نتناول آلياته الاصطلاحية بالدّرس، إذ رغم ما بين كل حقول المعرفة من قواسم مشتركة تحكم موضوع توليد الألفاظ الدّالة على المفاهيم الدقيقة داخل اللّسان البشري الواحد فإن لكل فن من أفنان المعارف خصوصيات لا غرابة أن تأتي على الأعراف اللّغوية بكثير من المؤالفات الواسمة تختلف من حقل علمي لآخر"[1].

ثانيا- آليات صياغة المصطلح النّقدي:

"إنّ التوليد الاصطلاحي- بوصفه شكلا من أشكال التّمية اللّغوية- فعل مُحوِّج إلى عدد من الوسائل والآليات التي يُتيحها فقه اللّغة العربية، والتي تضطلع بإنتاج المصطلحات. وقد رتّبها علي القاسمي، حسب أهميتها في اللّغة العربّية، بهذا الشّكل: الاشتقاق، الاستعارة أو المجاز، التّعريب، النّحت، مشيرا إلى آلية أخرى تأخّر الإلحاح عليها إلى هذه العقود الزّمنية الأخيرة، هي (التراث) أو (الإحياء)بتعبير آخر؛ حيث لم يُعتمد (التراث) مصدرا من مصادر المصطلحات الجديدة إلا في وقت متأخّر، وظهر النص عليه في (ندوة توحيد وضع المصطلحات العربية)، التي عُقدت في مكتب تنسيق التعريب بالرّباط عام 1981"[2].

بينما يذكر أحمد مطلوب من هذه الوسائل: الوضع، والاقتباس، والاشتقاق، والترجمة والمجاز، والتوليد، والتّعريب، ولا يخلو كلام كهذا من إسراف وتكثير، إذ لا يبدو (المجاز) إلا شكلا من أشكال (التوليد) المعنوي، كما أن (الوضع) ليس إلا (توليدا) لفظيا، وإن (الاشتقاق) لا يستوي وسيلة قائمة بذاتها في غياب (القياس)، كأن الاشتقاق هو الاستعمال التطبيقي لنظريات القياس، وهكذا تكرر هذه الوسائل بعضها بعضا[3].

---

[1] – عبد السلام المسدي: المصطلح النقدي،(د.ط)، مؤسسات عبد الكريم بن عبد الله للنشر والتوزيع، تونس،1994، ص10.

[2] – يوسف وغليسي: إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي الجديد، ص79.

[3] – يُنظر: المرجع نفسه، ص80.

أما ترتيب هذه الوسائل بحسب أهمّيّها اللّغوية، فليس تحديدا نهائيا، إنما هو تقدير نسبي في عمومه؛ إذ قد تتقدم هذه الآلية لدى هذا، وتتأخّر الآلية نفسها عند ذاك.

1- الاشتقاق:

"من أهم الخصوصيات السّامية للعربّية أنها لغة اشتقاقية، وما دامت كذلك فلا جرم أن يكون (الاشتقاق)أهم وسائل التنمية اللّغوية فيها إطلاقا"[1]، "إذ يمثل الرافد الأكثر تدفقاً والأقوى انصباباً فما ذاك إلا لكونه يقوم فيما يقوم على صيغ معروفة لها دلالات خاصّة فتصب الجذور في قوالب يحمل كل منها هيئة مختلفة وزيادات صوتية، وتبقى دلالة الألفاظ المشتقة مرتبطة إلى حد ما بالجذر"[2].

أ- لغة:

جاء في لسان العرب "اشتقاق الشيء : بنيانه من المرتجل . واشتقاق الكلام : الأخذ فيه يمينا وشمالا . واشتقاق الحرف من الحرف : أخذه منه . ويقال : شقق الكلام إذا أخرجه أحسن مخرج . وفي حديث البيعة : تشقيق الكلام عليكم شديد أي التطلب فيه ليخرجه أحسن مخرج . واشتق الخصمان وتشاقا : تلاحا وأخذا في الخصومة يمينا وشمالا مع ترك القصد وهو الاشتقاق"[3].

ونجد في القاموس المحيط: "شَقَّه: صَدَعَه...، والاشتقاق أخذ شِقِّ الشيء، وأخذ الكلمة من الكلمة"[4].

أما في المعجم الوسيط: شَقَّقَه مبالغة في شَقَّه. والكلام: وسَّعه وبيَّنه وَوَلَّد بعضه من بعض...، واشتق طريقه في الأمر: سلكه في قوة، والكلمة من غيرها: صاغها منها. الاشتقاق (في علوم العربية) صوغ كلمة من أخرى على حسب قوانين الصرف"[5].

---

[1] – يوسف وغليسي: إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي الجديد، ص80.

[2] – مولاي علي بوخاتم: مصطلحات النقد العربي السيماءوي الإشكالية والحدود والامتداد، (د.ط)، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 2005، ص60.

[3] – ابن منظور: لسان العرب (مادة شقق)، الجزء:7، ص167.

[4] – الفيروز آبادي مجد الدين: القاموس المحيط (مادة شقق)، تح: محمد نعيم العرقسوسي، ط8، مؤسسة الرسالة، بيروت – لبنان، 2005، ص898.

[5] – شعبان عبد العاطي عطية وآخرون: المعجم الوسيط (مادة شقله)، ص489.

ب- اصطلاحا:

جاء في تعريفات الجرجاني: "الاشتقاق نزع لفظ من آخر بشرط مناسبتهما معنى وتركيبا، ومغايرتهما في الصيغة"[1].

ونجد في مزهر السيوطي: "الاشتقاق من أغرب كلام العرب... ، وقال في شرح التسهيل: الاشتقاق أخذ صيغة من أخرى مع اتفّاقهما معنى ومادة أصلية، وهيئة تركيب لها ليدل بالثّانية على معنى الأصل، بزيادة مفيدة، لأجلها اختلفا حروفا أو هيئة؛ كضارب من ضرب، وحذِرٌ من حَذِر"[2].

كما يُعرَّفُ الاشتقاق أيضا بأنّه: "نزع لفظ من آخر بشرط مناسبتهما معنى وتركيبا ومغايرتهما في الصيغة"، وهو يقابل الجمود ويضاده، ويعتبر الاشتقاق أحد المصادر الهامّة في توسعة اللّغة ونموّها[3].

وهكذا "فالاشتقاق – أصلا وعموما- هو توالُد وتكاثر يتم بين الألفاظ بعضها من بعض. ولا يكون ذلك إلا بين الألفاظ ذات الأصل الواحد"[4]، على أنه "من اللاّزم أن تكون العلاقة الاشتقاقية بين الألفاظ محكومة بشروط ثلاثة لامناص منها، هي:

- "الاشتراك في عدد من الحروف لا يتجاوز الثلاثة في الغالب.
- خضوع الحروف – في مختلف المشتقات- لترتيب موحد.
-اشتراك مختلف الألفاظ في حد أدنى من المعنى الموحّد، أو تقاطعها في قاسم دلالي مشترك، يُقدَّر على الجذر الأصلي لمادة الاشتقاق"[5].

وغنِيٌ عن الذكر أن نشير إلى الخلاف العتيق بين البصريين والكوفيين حول أصل الاشتقاق (المصدر أم الفعل؟).

---

[1]- الشريف الجرجاني: التعريفات، ص43.

[2]- عبد الرحمان جلال الدين السيوطي: المزهر في علوم اللغة وأنواعها، (د.ط)، الجزء:1، شرح وتعليق، محمد جاد المولى بك ومحمد أبو الفضل إبراهيم وعلي محمد البجاوي، المكتبة العصرية، صيدا – بيروت، 1987، ص346.

[3]- محمد سمير نجيب اللُبدي: معجم المصطلحات النحوية والصرفية، ط1، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1985، ص116.

[4]- يوسف وغليسي: إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي الجديد، ص80.

[5] - المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

يورد السعيد بوطاجين تعريفا للاشتقاق بأّنه: "استخراج لفظ من لفظ قاعدي (مصدر أو جذر) مع ضرورة حصول مطابقة كلية، أو مجاورة دلالية بّينة بين اللّفظ ومعناه"[1]

جـ- أنواع الاشتقاق:

نشير إلى أن "المفاهيم المتعلقة بالاشتقاق حين يـُذكر مجردا من أي وصف- إّنما تتعلق بضرب رئيس من الاشتقاق هو ما سّماه القدامى بـ(الاشتقاق الصغير)، ويسميه بعض المحدثين (اشتقاقا عاما)، تمييزا له عن ضروب أخرى، لعلّ أول من خاض فيها أن يكون ابن جني الذي قّسم الاشتقاق إلى ضربين: صغير (أو أصغر) وكبير (أو أكبر)، أولهما "أن تأخذ أصلا من الأصول فتتقراه فتجمع بين معانيه، وان اختلفت صيغه ومبانيه"، والثّاني "أن تأخذ أصلا من الأصول الثلاثية، فتعقد عليه وعلى تقاليبه السّتة معنى واحدا، تجمع التراكيب السّتة وما يتصرف من كل واحد منها عليه" وهو ضرب أعوص مذهبا وأحزن مضطربا، في تقدير (صاحب الخصائص) أصبح يلقّ ب – لدى آخرين- بالقلب والإبدال"[2].

وهكذا صار لدينا عدة أنواع من الاشتقاق، خلاصتها ما يلي:

1- "الاشتقاق الصغير أو الأصغر: وهو ما تماثلت فيه الأحرف الأصلية للمشتق والمأخذ بأعيانها، وبنفس ترتيب مواقعها فيهما – بصرف الّنظر عّما قد يكون في صيغة المشتق من أحرف مزيدة، وعّما يكون فيها من تغيير أو نقص في الحركات عّما في المأخذ، وذلك كاشتقاق الخِبرة من خَبِر، والكتاب والكتيبة من كَتَب، والمسألة من سَأَل، وهكذا..."[3].

2- "الاشتقاق الكبير: وهو ما تماثلت فيه الأحرف الأصلية للمشتق والمأخذ، ولكن اختلف ترتيب مواقع تلك الأحرف فيهما. ومثّلوا لذلك بنوعين من الأمثلة:

* تقاليب المادة الواحدة مثل تقاليب (ب ج ر): جبر وجرب وبجر وبرج وربج ورجب.

* ما عُرف في الدراسات القديمة باسم القلب المكاني مثل: جبذ وجذب، طسم الطّريق وطمس، واكفهّر الجّو واكرهفّ.

وقد اقتصر ابن جني على التقاليب، وسّماها اشتقاقا كبيرا أو أكبر. وسّمى جماعةٌ هذا النوع بصورتي تطبيقه كبيرا، وسّماه ابن الحاجب والشوكاني والتهانوي ومحمد صديق خان:

---

[1] – السعيد بوطاجين: الترجمة والمصطلح دراسة في إشكالية ترجمة المصطلح النقدي الجديد، ط1، منشورات الاختلاف، الجزائر، 2009، ص105.

[2] – يوسف وغليسي: إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي الجديد، ص80.

[3] – محمد حسن حسن جبل: علم الاشتقاق نظريا وتطبيقيا، ط2، مكتبة الآداب، القاهرة ،2009، ص40.

صغيرا، وسّمى الفخر الرازي هذا النوع بصورتيه اشتقاقا أكبر، وسّماها العلاّمة عبد الله أمين إشتقاقا كّبارا أو أكبر"[1].

3- "الاشتقاق الأكبر: وهو ما لم تتماثل فيه كل أحرف الكلمتين، وإنما تماثل بعضها وتقارب بعضها الآخر – مع احتفاظها بترتيب مواقعها المتناظرة في الكلمتين– وقد مثّلوا لهذا الاشتقاق بنوعين من الأمثلة:

* ما عُوف في الدراسات القديمة باسم التّصاقب، مثل: نهق ونعق، وجرف وجلف، وسدل وسدر.

* ما عُوف في الدراسات القديمة باسم الإبدال اللّغوي، مثل: مدح فلانا ومدهه، وبناتُ بَخْر وبنات مَخْر، والرُّسْغ والرُّصغ"[2].

4- "الاشتقاق الكُبّار (بتشديد الباء): وهو ما عُوف في الدراسات القديمة باسم النّحت نحو : بسمل: قال: بسم الله، وحيعل: قال: حيّ على، ودمعزَ: قال: أدام الله عزّك. وقد سّمى الخليل هذا نحتا كما سماه اشتقاقا، أما ابن جني فقد جعله من الاشتقاق الصّوتي"[3].

5- "أدخل بعض المعاصرين الإتباع مثل: حَسَن، وبَسَن ضمن أنواع الاشتقاق"[4].

"العربية لغة اشتقاقية، وأبنية المشتقات فيها كثيرة"[5]، "وبحكم انتمائها إلى الأسرة السامية، تختص بطبيعة توالدية غير الطبيعة التّركيبية، وإنّما لها قانون تكاثري يعتمد على الحركة الانفجارية داخل أبنية الكلمات"[6]، لذا أنه "منذ ابن جّني، وإلى وقتنا هذا، أصبحت المؤلّفات اللّغوية العربّية – قديمها وحديثها– تعجّ بتقسيمات للاشتقاق، متداخلة ومتضاربة إلى حدٍ تغيب فيه أهمّية الاشتقاق ذاته في مجال الصياغة الاصطلاحية؛ فهو اشتقاق أكبر واشتقاق أصغر لدى السيوطي الذي ينحو منحى ابن جني، وهو أكبر وصغير وكبير لدى الجرجاني، وهو عام (صرفي) وكبير (قلب) وأكبر (إبدال) لدى علي عبد الواحد وافي، وهو – أيضا عام وكبير وأكبر ثم كّبار– لدى سميح أبو مغلي، وهو أصغر (عام) وأكبر (تقليب

[1] – محمد حسن حسن جبل: علم الاشتقاق نظريا وتطبيقيا، ص40.

[2] – المرجع نفسه، ص41.

[3] – المرجع نفسه: الصفحة نفسها.

[4] – المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

[5] – أحمد مطلوب: بحوث مصطلحية، ص20.

[6] – عبد السلام المسدي: المصطلح النقدي، ص17.

وإبدال) لدى حلمي خليل، وهو أصغر (صرفي) وأكبر (إبدال) وكبير (قلب) وكّبار (نحت) لدى محمد التنوجي، وهو صغير (صرفي) وكبير (إبدال) وكّبار (تقليب) وكّبار (نحت) لدى عبد الله أمين وهو أصغر (صرفي) وكبير (تقليب) وأكبر (إبدال) وكّبار (نحت) لدى صبحي الصالح، إلى آخر هذه التقسيمات المختلفة التي لا تكاد تنتهي، والتي لا يهّمنا منها إلا نوعها الأول (العام أو الصرفي أو الصغير أو الأصغر) على اختلاف التسميات، على أساس أنّ النوع الأخير (الكّبار أو النحت) من التجاوز أن نسميه اشتقاقا في الأصل، لأن المشتقات تنحدر من أصل واحد، واللغة العربية لا تسمح بـ اشتقاق كلمة من كلمتين في قياس التصريف"[1].

ما يمكن استخلاصه هنا أن يوسف وغليسي يقّر بأهمّية الاشتقاق، عدا النوع الُمسّمى بـ(الاشتقاق الكُّبار) الذي عدّه تجاوزا في حق اللغة العربية التي لا تسمح باشتقاق كلمتين من كلمة واحدة اعتبارا على أن المشتقات ذات أصل واحد.

كما نجد عبد السلام المسدي يقف متردّدا من إدراج الاشتقاق الكبير والاشتقاق الأكبر ضمن باب الاشتقاق حيث يرى – في سياق حديثه عن الاشتقاق الكبير– أنه من المضني أن يُرد هذا الضّرب من الاشتقاق على أنه من الوسائل التي نمت بها العربية[2]، كما لا يعدّ (الاشتقاق الأكبر) ضمن أنواع الاشتقاق ، إذ أنه سماعّي من حيث الاستعمال ومن الغريب إدراجه في باب الاشتقاق يقول:" أما ثالث الاشتقاقات فهو الاشتقاق الأكبر ويسمى الإبدال وهو انتزاع لفظ من لفظ مع تناسب بينهما في المعنى والمخرج واختلاف في بعض الحروف نحو عنوان الرسالة وعلوانها...وليس إدراجه ضمن وسائل نمو اللّغة العربّية بأقل غرابة من إدراج سابقه إذ هو من حيث الاستعمال سماعّي مطلقا، ومن حيث القيمة الوظيفّية غير ذي مردود معجمي ولا إثراء دلالّي"[3].

إذن هناك اتفّاق بين الناقدين، على أن هذين النّوعين من الاشتقاق ما كانا في يوم ما طريقة ناجعة في وضع المصطلحات، ومجيء كليهما سماعيا محضا – في لغة العرب–

[1]– يوسف وغليسي: إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي الجديد، ص82.

[2]– يُنظر: عبد السلام المسدي: قاموس اللسانيات، عربي– فرنسي، فرنسي–عربي مع مقدمة في علم المصطلح،(د.ط)، الدار العربية للكتاب،(د.ت)، ص33.

[3]– المرجع نفسه، ص34.

يقطع أي قول عنهما في مجال إنماء اللّغة، ويجعل دورهما مقتصرا على "تفسير بعض الظواهر اللغوية[1].

أما الاشتقاق الصغير (الصرفي، أو العام، أو "الاشتقاق التوليدي)" –مثلما يسميه المسدي[2]– فهو مقصودنا بوصفه آلية أساسية من آليات الفعل الاصطلاحي، لأنه الاشتقاق الأكثر إنتاجية وفاعلّية في النّمو المصطلحي[3] والطّريقة الرّئيسة لتوليد الألفاظ الجديدة، وأهّم وسائل تنمية اللّغة العربّية إنه– حقا–رحم اللّغة العربّية؛ ذلك أّنه لما الاشتقاق الصغير يقوم على تفجير الجذور اللّغوية وفقا للموازين الصّرفية المعروفة، وكان لكلّ ميزان دلالاته المشروحة في علم الصّرف، فإننا سنرى إلى أي حدّ تمكنت هذه الموازين من الاكتفاء بذاتها وتغطية الحاجة في ميدان ترجمة المصطلح..."[4].

ما نستنتجه هنا أنّ وغليسي يركّز على هذا الضّرب من الاشتقاق – أي الاشتقاق الصغير– ملحاّ على أهّميته البالغة في توليد الألفاظ ودوره الفعّال في إثراء اللّغة العربّية وتنمّيتها، وبهذا ينحو منحى الكثير من الباحثين في هذا الباب إذ ثمة إجماع على أنّ "هذا الضّرب من الاشتقاق يلعب دورا رئيسا في تشكيل المصطلح واللّغة عموما من خلال الاتكّاء على ما لا حصر له من صيغ معيارية قابلة للقياس عليها، حتى أّنه يمكن القول إن لغتنا العربّية بهذا التشريع المواكب لوضعيتها صارت لغة حّية أبد الدهر، فلم تزل على خصوبتها في إفراخ لغة من لغة، بما يجعلها لغة كل العصور، وفي الآن ذاته تبقى لها بكارتها ما استطعنا أن نحفظ لها تلك الأصول الأولى"[5].

وقد "ازداد الاشتقاق خصوبة وثراًء مع انفتاح التّشريع اللّغوي العربّي الحديث على الاشتقاق من أسماء الأعيان والمعربات والأسماء الجامدة، ووضع أوزان قياسّية جديدة لكثير من المشتقات، ووضع ضوابط قياسّية لتكوين أفعال جديدة لم تذكرها المعجمات القديمة، و إباحة ما شاكل ذلك من القضايا التي كانت تُصّف في عداد المحظورات اللّغوية، تحت

[1]– يُنظر: يوسف وغليسي: إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي الجديد، ص82.

[2]– يُنظر: عبد السلام المسدي: قاموس اللسانيات، ص33.

[3]– يُنظر: علي القاسمي: مقدمة في علم المصطلح، ص98.

[4]– يوسف وغليسي: إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي الجديد، ص ص82، 83.

[5]– عزت محمد جاد: نظرية المصطلح النقدي، ص55.

وطأة الضرورة العلمية المُلِّحة، بالإضافة إلى استمرار القياس حتى على السماع المحدود من باب أن ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب..."[1]

إذن توجد علاقة وثيقة الصّلة بين الاشتقاق والقياس باعتبار الاشتقاق هو عملية الاستخراج لفظ من لفظ أو صيغة من أخرى، والقياس هو الأساس الذي تُبنى عليه هذه العملية[2]، فالأول يعمل بعلم الثاني. وهذا ما أشار إليه وغليسي أثناء حديثه عن علاقة الاشتقاق بالقياس.

في حين يرى إبراهيم أنيس الاجتزاء صورة من صور الاشتقاق غرضه استعمال كلمة واحدة عوضا عن كلمتين أو أكثر؛ إلاّ أنّ وغليسي يفرّق بينهما، يقول "لسنا ندري ما لهذا (الاجتزاء) وما للاشتقاق؟! فلا صلة لأحدهما بالآخر؛ لأن هذا (الاجتزاء) لا يعني أكثر من الاكتفاء التلقائي بكلمة دون كلمتين وكان الأولى أن يلحق ذلك بباب النسب لأن المثال المذكور هو مجرد انصياع لقاعدة قديمة تتعلق بالنسب إلى المصطلحات المركبة، وتستوجب الاكتفاء بالنسب إلى مكون واحد وحذف المكون الآخر (مثال: عبدي؛ نسبة إلى عبد القيس)، ولا جدوى – في نظرنا– من وصل هذه المسألة بموضوع الاشتقاق، لأنها لا تخدمه في شيء"[3].

2– المجاز:

أ– لغة:

جاء في أسرار البلاغة: "...أما المجاز فكل كلمة أُريد بها غير ما وقعت له في وضع واضعها، لملاحظةٍ بين الثاني والأوّل، فهي مجاز وان شئت قلت: كلّ كلمة جُزت بها ما وقعت به في وضع الواضع إلى ما لم توضع له"[4].

كما ورد في لسان العرب: "جزت الطريق ، وجاز الموضع جوزًا و جُؤوزًا و جوازًا ومجازًا: سار فيه وسلكه ، وجاوزت الموضع جِوازاً بمعنى جزته ، والمجاز والمجازة: الموضع"[5].

---

[1] – يوسف وغليسي: إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي الجديد، ص83.

[2] –يُنظر: إبراهيم أنيس: من أسرار اللغة، ط6، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1978، ص62.

[3] – يوسف وغليسي: إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي الجديد، ص ص83،84.

[4] – عبد القاهر الجرجاني: أسرار البلاغة في علم البيان، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت– لبنان، 2001، ص249.

[5] – ابن منظور: لسان العرب (مادة جوز)، الجزء:3، ص416.

ونجد في القاموس المحيط: "جاز الموضع جوزًا و جُوُزًا و جوازًا ومجازًا وجاز به وجاوزه جِوازلنار فيه، وخلّفه وأجاز غيَره وجاوَزه"[1].

وفي المعجم الوسيط " الَمجازُ: المَمْرُ . و الَمجازُ من الكلام : ما تجاوز ما وُضع له من المعنى"[2].

إذًا المعنى اللّغوي للمجاز ينحصر في : سار فيه وسلكه... وتجاوز ما وُضع له.

ب- اصطلاحا:

جاء في التعريفات للجرجاني: "المجاز اسم لما أريد به غير ما وضع له لمناسبة بينهما كتسمية الشجاع أسدا"[3].

و المجاز: "اسم للمكان الذي يجاز فيه وحقيقته هي الانتقال من مكان إلى آخر، وأخذ هذا المعنى واستعمل للدلالة على نقل الألفاظ من معنى إلى آخر"[4].

و المجاز يدل على استعمال اللّفظ في غير ما وُضع له لعلاقة مع قرينة مانعة من إرادة المعنى الحقيقي مثل: أمطرت السماء نباتا، أي مطرا يتسبب عنه النبات... وهو عند ابن رشيق يقع في كثير من الكلام، وهو أبلغ من الحقيقة وأحسن موقعا في القلوب والأسماع"[5].

و هو استعمال اللّفظ في غير ما وُضع له أصلا، أي نقله من دلالاته المعجمية (الأصلية أو الوضعية أو الحقيقية) إلى دلالة علمية (مجازية أو اصطلاحية) جديدة على أن تكون هناك مناسبة بين الدلالتين"[6].

وهكذا تتحول الكلمة من الحقيقة إلى المجاز، و بما أن اطّراد التّعبير المجازي غالبا ما يحوّله إلى حقيقة (وفقا لقاعدة ابن جنّي: المجاز إذا كثر لحق بالحقيقة)، فإنّ

---

[1]– الفيروز آبادي: القاموس المحيط (مادة جوز)، ص506.

[2] – شعبان عبد العاطي عطية وآخرون: المعجم الوسيط (مادة الجائز)، ص147.

[3] – الشريف الجرجاني: التعريفات، ص257.

[4] – أحمد مطلوب: معجم مصطلحات النقد العربي القديم، ص354.

[5] – محمد عزام: المصطلح النقدي في التراث الأدبي العربي، (د.ط) دار الشرق العربي، بيروت، لبنان، (د.ت)، ص305

[6] – يوسف وغليسي: إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي الجديد، ص84.

الكلـــمة إذ تستقر على هذا المعنى المجازي كأنما تكتسب معنى حقيقيا جديدا، وتتحول من (كلمة) إلى (مصطلح)"[1].

جـ- أقسام المجاز: يقسِّم علماء البلاغة المجاز قسمين:

أولا- "المجاز العقلي: ويكون في الإسناد، أي في إسناد الفعل أو ما في معناه إلى غير ما هو له. ويسمى المجاز الحكمي، والإسناد المجازي، و لا يكون إلاّ في التركيب"[2].

ثانيا- المجاز اللّغوي: ويكون في نقل الألفاظ من حقائقها اللّغوية إلى معانٍ أخرى بينها صلة ومناسبة. وهذا المجاز يكون في المفرد، كما يكون في التّركيب المستعمل في غير ما وُضع له، وهذا المجاز اللّغوي نوعان:

أ- **الاستعارة:** وهي مجاز لغويّ تكون العلاقة فيه بين المعنى الحقيقي والمعنى المجازي المشابهة.

ب- المجاز المرسل: وهو مجاز تكون العلاقة فيه غير المشابهة، وسُمّي مُرسَلا لأنّه لم يُقيَّد بعلاقة المشابهة، أو لأنّ له علاقات شتّى"[3].

المجاز وسيلة مهّمة "إنه إحدى الطرائق الأساسية في التعامل مع المفاهيم"[4] حيث تستعين اللّغة بهذه الوسيلة كي تطور نفسها بنفسها، مكتفية – في ذلك- بوحداتها المعجمية (الثابتة دوالّها، المتغّيرة مدلولاتها) التي تغدو من السّعة الدلالية بحيث تستوعب دلالات جديدة لا تربطها بالدّلالات الأصلية سوى وشائج المناسبة و المشابهة[5].

"شأن المجاز من اللغة كشأن الدّم الحيوي في الكائن"[6] –كما عبّر المسدي عن ذلك- إذ يجددها وينفخ فيها من روحه، فيبعث فيها الحياة من جديد، ويزيدها حركية ونشاطا دائمين قائمين على سلسلة من التلاّزمات الدّلالية[7]، حيث "يتعامل المجاز مع التوّاتر فينتج النّقل،

---

[1] – يوسف وغليسي: إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي الجديد، ص84.

[2] – عبد العزيز عتيق: في البلاغة العربية علم البيان، (د.ط)، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1985، ص143.

[3] – المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

[4] – السعيد بوطاجين: الترجمة والمصطلح دراسة في إشكالية ترجمة المصطلح النقدي الجديد، ص106.

[5] – يوسف وغليسي: إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي الجديد، ص84.

[6] – عبد السلام المسدي: قاموس اللسانيات، ص45.

[7] – يُنظر: يوسف وغليسي: إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي الجديد، ص84.

ويقترن النّقل مع اللفّظ الفّني فيوضع المصطلح، عندئذ يكون المجاز سبيل الرصيد اللّغوي العام إلى الرّصيد الخاص المعرفي الذي هو رصيد المصطلحات العلمية"[1].

ما يمكن استخلاصه هنا الأهمّية البالغة لآلية المجاز التي تعتبر وسيلة مهّمة تعمل على التّطور الذاتي للّغة اعتمادا على وحداتها المعجمية.

وقد اختلف القدماء في المجاز؛ فذهب بعضهم إلى أن اللّغة كلها حقيقية وذهب الآخرون إلى أنها مجاز، وقال غير هذين الفريقين أنها حقيقة ومجاز. وقد استعمل العرب اللّونين في كلامهم... ويكاد المجاز يكون من وسائل التّصوير الفّني عند القدماء والمعاصرين – فضلا عن ذلك–وسيلة من وسائل نمو اللّغة، ويمكن الاستعانة به في وضع المصطلحات العلمية والألفاظ الحضارية على سبيل تغيير الدلالة[2].

المجاز قد يعّبر عنه آخرون بتسمية أقل شهرة في مجال الآليات الاصطلاحية، هي (الاستعارة)، و لا ضير في ذلك –حسب ما ذهب إليه وغليسي– لأنه من رواسب الدّرس البلاغي الذي يسمي المجاز استعارة في حال قيام العلاقة بين المعنى الوضعي والمعنى المجازي على المشابهة.[3] فيما ألفينا الدكتورة وجيهة السطل تطلق على المجاز مصطلحا آخر هو (التطوير الدلالي) ، إلا أن وغليسي يرى أنّ هذا المصطلح أندر تداولا و أهون قوة اصطلاحية، وما هو إلا مصطلحا تعريفيا للمجاز، حيث يقول "إّنه في – نظرنا– ليس إلا تعريفا للمجاز وتحديدا لوظيفته، لا تسمية له!"[4].

ما نستخلصه هو أن المجاز انتقال اللّفظ من معناه الحقيقي إلى المجازي، وهو وسيلة تستعين بها اللّغة لكي تطور نفسها بالمحافظة على الوحدات المعجمية نفسها والتي تتسع دلاليا لتستوعب دلالات جديدة لا تربطها بالدلالات الأصلية سوى خاصية المشابهة.

---

[1]– عبد السلام المسدي: قاموس اللسانيات، ص44.

[2]–يُنظر: أحمد مطلوب: بحوث مصطلحية، ص22.

[3]–يُنظر: يوسف وغليسي: إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي الجديد، ص84.

[4]–يُنظر: المرجع نفسه، ص85.

3- الإحياء:

أ- لغة:

جاء في لسان العرب: "أحياهُ: جعله حيّا، والمحيا: مفعلٌ من الحياة ويقع على المصدر والزمان والمكان، واستحياه: أبقاه حياّ، استبقاه ولم يقتله"[1].

و في القاموس المحيط نجد: "أحياه: جعله حياً، واستحياه استبقاه"[2].

أّما في المعجم الوجيز: "حيِيَ حياةً: كان ذا نماء، حي يحيا فهو حيٌّ...أحيا الله فلانا: جعله حيا"[3].

ب- اصطلاحا:الإحياء (أو "التراث" لدى آخرين) فهو عند عبد السلام المسدي: "ابتعاث اللّفظ القديم ومحاكاة معناه العلمي الموروث بمعنى علمي حديث يضاهيه"[4]، وهو عند ممدوح محمد خسارة: "شحن الألفاظ القديمة بالمفاهيم والدلالات الجديدة "[5]

وهو أيضا "مجابهة الحاضر باللّجوء إلى الماضي، للتّعبير بالحدود الاصطلاحية التراثية عن المفاهيم الحديثة، من باب أفضلية "العودة إلى التراث لاستكناه مصطلحاته والاستفادة منها في التعبير عن أغراضنا المستجدة"[6]، والحفر في التّراث واستثمار مفرداته بما يوافق المعطى المعاصر؛ وذلك بإفراغ لفظ المصطلح المزمع إحياؤه من حمولته الاصطلاحية المتعارف عليها، وإعادة شحنه بالدلالات الجديدة.

لاقى فعل «الإحياء» قبولا واستحسانا عند بعض الباحثين، فقد كانت ندوة (توحيد منهجيات وضع المصطلح العلمي العربي) 1981 قد حرصت حرصا جّماً على هذه الوسيلة الاصطلاحية، وجعلتها على رأس الوسائل كلّها، داعية إلى "استقراء وإحياء التراث العربي وخاصة ما اُستعمل منه من مصطلحات علمية عربية صالحة للاستعمال الحديث"[7]، و تعدّ وسيلة الإحياء مّن الوسائل اللّغوية الحديثة التي طالما انتهجها اللّغويون والّنقاد في

---

[1] – ابن منظور: لسان العرب (مادة حيا)، الجزء:3، ص425.

[2] – الفيروز آبادي: القاموس المحيط (مادة حيي)، ص1278.

[3] – مصطفي حجازي: المعجم الوجيز، (مادة حيِيَ)، (د.ط) دار التحرير للطباعة والنشر، 1989، ص182.

[4] – عبد السلام المسدي : المصطلح النقدي، ص105.

[5] – ممدوح محمد خسارة: المعاجم الغوية وأهميتها في وضع المصطلحات، مجلة مجمع اللغة العربية ، المجلد78، الجزء3، دمشق، 2003، ص729.

[6] – يوسف وغليسي: إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي الجديد، ص85.

[7] – المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

استراتيجية توليد المصطلحات اللّغوية، ومحاولة استيعاب ذلك الكم الهائل من المصطلحات الأجنبية الوافدة إلى ساحة النّقد العربي المعاصر"[1].

يرى بعض الدارسين أن "المصطلحات التّراثية تشكل رصيدا مشتركا لابد من الإفادة منه على نحو واضح في إيجاد المصطلحات اللّغوية الحديثة"[2]، "وانطلاقا من ضرورة الوعي بالتّراث، والتعّمق في دراسته، وضرورة الانطلاق نحو الانفتاح والتغير والتطور من موقع وعي الذات، دأب الغذامي على إحياء المصطلح التّراثي القديم، وإمداده أبعادا دلالية حداثية"[3].

كما يؤكد علي القاسمي على أهمّية العودة إلى التّراث المصطلحي وضرورة الاستفادة منه، يقول" إذا كانت اللّغة تتوفر على مصطلحات في تراثها، وعمدنا إلى إغفال تلك المصطلحات وإهمالها، وعملنا على وضع مصطلحات جديدة تعّبر عن ذات المفاهيم التي تعّبر عنها تلك المصطلحات التراثية، فإن ذلك سيؤّدي إلى نتيجتين لا مفّر منهما أو كلتيهما: إما انقطاع توالد اللّغة وانفصام استمراريتها، وإّما ازدواجية مصطلحية لا تخدم غرضنا في التّعبير الدقيق والتفاهم السريع"[4].

وقد تّم رفض هذا الفعل الإحيائي عند باحثين آخرين ومنهم عبد القادر الفاسي الفهري، الذي دعا إلى(الابتعاد عن استعمال المصطلح المتوفر القديم في مقابل المصطلح الّداخل، لأن توظيف المصطلح القديم لنقل مفاهيم جديدة من شأنه أن يفسد علينا تمثّل المفاهيم الواردة والمفاهيم المحلية على حدّ سواء، ولا يمكن إعادة تعريف المصطلح القديم وتخصيصه إذا كان موظفا)[5]. والرأي ذاته يقّر به يوسف وغليسي، إذ يعتبر أن الظفر بمعادل اصطلاحي ُموازٍلمفهوم معرفي مستحدث، تظل نسبة تحقّقه محدودة جدا، ومهما

---

[1]– مولاي علي بوخاتم: مصطلحات النقد العربي السيماءوي الإشكالية والحدود والامتداد، ص85.

[2]– محمود فهمي حجازي: الأسس اللغوية لعلم المصطلح، ص233.

[3]– محمد حمودي: المصطلح النقدي عند عبد الله الغذامي، مجلة نزوى الالكترونية، العدد66 ، عُمان، أبريل2011، ص64. (http://www.nizwa.com/archives/nizwa-66/ بتاريخ: 2017/02/20) الساعة: 17:30)

[4] – علي القاسمي: لماذا أُهمل المصطلح التراثي؟، مجلة المناظرة، العدد 6، المغرب، 1ديسمبر1993، ص35.

[5] – محمد حمودي: المصطلح النقدي عند عبد الله الغذامي، مجلة نزوى، ص64.

تحقّقت فإن نسبة وقوع الحافر على الحافر تظل غاية من الصعب إدراكها، ذلك أنه من غير المنطقي أن نطالب التّراث بأجوبة متقدّمة عن أسئلة العصر[1].

نجد الندوة التي نظّمتها كلّية الآداب والعلوم الإنسانية بالرّباط، بالتّعاون مع الخزانة العامة للكتب والوثائق بالرّباط، عام 1991، قد جعلت دعوة الندوة الأولى محل مساءلة علمية عنوانها (المصطلح التراثي بين الإعمال والإهمال)[2]، حيث حذّر كثير من المشاركين فيها، من مغبّة الانزلاق القومي والحماسة المفرطة والجري المتسرّع وراء تلك الدعوة التراثية؛ إذ رأى المفكّر الكبير الدكتور محمد عابد الجابري أن استعمال المصطلح التّراثي، أو إعماله، للتعبير عن معطيات الحضارة الحديثة عملية محفوفة بالمخاطر إذا ما تّمت على وجه الاستعجال وتحت ضغط الظّروف. فالمصطلح التراثي – في هذه الحالة– المشدود إلى مرجعية خاصة تختلف تماما عن مرجعية المعطيات الحضارية الحديثة، قد يُفقد هذه المعطيات حداثتها ويفرغها من مضامينها الجديدة ليشدّها إلى مضامين مغايرة تماما[3].

وكذلك رأى الدكتور أحمد متوكل "أن عملية تمحيض لفظ المصطلح القديم لمفهوم المصطلح الحديث ليست بالعملية الميسورة على الإطلاق وأن ما يمكن أن يُتوخى منها – نظريا– من فوائد غالبا ما ينقلب – في خضم التطبيق الفعلي– إلى مخاطر يمكن أن تصبح باعثا وجيها على تجنب استخدام المصطلح القديم في عملية الترجمة تجّنبا يكاد يكون كليا"[4]

إذن، قد يزيد التحمس للإحياء التراثي عن حدّه، فينقلب إلى ضدّه، إلى الازورار من التّراث أصلا، و ينقلب السحر على الساحر؛ ذلك أنه "غالبا ما يرد المصطلح القديم – في أصله– موضوعا للدّلالة على مفهوم يتم تحديده داخل النّسق المفهومي الذي يشكل الجهاز الواصف في الفكر اللّغوي القديم، وما يصدق على المصطلح القديم ينسحب – ربما بشكل أوضح– على المصطلح الحديث. نحن إذا حين نكون بصدد التّعريب عن طريق المصطلحات القديمة أمام مصطلحين دالّين عن مفهومين ينتميان إلى نسقين مفهوميين مختلفين، ويتم هذا الضّرب من التّعريب عبر عمليتين أساسيتين اثنتين: إفراغ المصطلح

[1] – يُنظر: يوسف وغليسي: إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي الجديد، ص451.

[2] – المرجع نفسه، ص85.

[3] – يُنظر: المرجع نفسه، ص86.

[4] – أحمد المتوكّل: استثمار المصطلح التراثي في اللسانيات الحديثة اللسانيات الوظيفية أنموذجا، مجلة المناظرة، ص52.

القديم من المفهوم الذي يدل عليه وشحنه بالمفهوم الدال عليه المصطلح الحديث"[1] لأن "استخدام المصطلح التّراثي لمفهوم جديد مختلف عن مفهومه في التّراث يُحدِثُ لبسا عند ورود المصطلح ويجعل القارئ يتردد في فهم المصطلح بين الدلالة القديمة والدلالة الجديدة"[2] ولهذا "تتوقف حياة المصطلح (الإحيائي) على مدى النّجاح في عملية إفراغه من حمولته المعرفيّة القديمة وملئه بما يُحيل عليه في المفهوم الحديث"[3].

وبين هذه الآراء الإشكالية المختلفة، "لا يسعنا إلا أن نسلم بسلامة الوسيلة (الإحيائيّة) في ذاتها لأن العودة إلى ألفاظ مُاتة في وضع المصطلح يعطيه خصوصية لا توفّرها الألفاظ المتداولة الشّائعة المعروفة"[4] مع التنبيه – في الوقت ذاته– على ما ينجرّ عن هذه الوسيلة من مخاطر أثناء التوظيف الاستعمالي، ينبغي مواجهتها بكثير من الحيطة الدلالية والحذر المعرفيّ[5].

4– التعريب:

أ– لغة:

جاء في لسان العرب:الإعراب والتعريب معناهما واحد وهو الإبانة، يُقال أعرب عنه لِسانهُ وعرّب أي أبان و أفصح... وعرّبه: علّمه العربية، وتعريب الاسم الأعجمي: أن تتفوّه به العرب على منهاجها"[6].

كما نجد في القاموس المحيط: " الْعُرْبُ، بالضم، وبالتحريك: خِلاف الَعَجَم، مُؤَنَّثٌ، وهُم سُكَّانُ الأمصار، أو عامٌّ. والأَعْرابُ منهم: سُكَّانُ البادِية، لا واحِدَ له، ويُجْمع: أعاريبَ . وعَرَبٌ عارِبَةٌ وعَرْباءُ وعَرِبَةٌ: صُرَحاءُ، ومُتَعَرِّبَةٌ ومُسْتَعْرِبَةٌ: دُخَلاءُ. والإِعْرابُ: الإِبانَةُ والإِفْصاحُ عن الشيءِ، والتَّعْريبُ: تَهْذيبُ المَنْطِقِ من اللَّحْنِ"[7].

---

[1] – أحمد المتوكّل: استثمار المصطلح التراثي في اللسانيات الحديثة اللسانيات الوظيفية أنموذجا، ص53.

[2] – محمود فهمي حجازي: الأسس اللغوية لعلم المصطلح، ص228.

[3] – يوسف وغليسي: إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي الجديد، ص86.

[4] – جميل الملائكة: المصطلح العلمي ووحدة الفكر، مجلة المجمع العلمي العراقي، العدد3، العراق، 1يوليو 1983، ص100.

[5] –يُنظر: يوسف وغليسي: إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي الجديد، ص86.

[6] – ابن منظور: لسان العرب(مادة عرب)، الجزء 9، ص115.

[7] – الفيروز أبادي: القاموس المحيط (مادة عرب)، ص113.

وفي المعجم الوسيط نجد: "استعربَ: صار دخيلا في العرب وجعل نفسه منهم، والتعريب:صبغُ الكلمة بصيغة عربية عند نقلها بلفظها الأجنبي إلى العربية"[1].

أّما في المعجم الوجيز: "عرّب الاسم الأعجمي: نطق به على منهاج العرب، تعرّبَ: تشبَّه بالعرب... التعريب:صوغُ الكلمة بصيغة عربية عند نقلها بلفظها الأجنبي إلى اللغة العربية"[2].

ب- اصطلاحا:

يُقصد به مجموع المصطلحات التي تنتقل إلى العربية وتتناغم مع طبيعتها البنائية والصوتية لتغدو منها"[3].

"تسمي العرب اللفظ الأعجمي الذي أدخلته في لغتها مُعربا ومعرَّبا، ويقال فيه: عرّبته العرب وأعربته، والتّعريب هو نقل اللفظ الأعجمي إلى العربية"[4].

يقول السيوطي: "المعَربُ: هو ما استعملته العرب من الألفاظ الموضوعة لمعانٍ في غير لغتها"[5].

و"المعّربُ هو اللفظ الذي تقترضه اللّغة العربية من اللّغات الأخرى، وتخضعه لنظامها الصوتي والصّرفي عن طريق الزّيادة أو الإنقاص منه أو القلب؛ أي إبدال حروف عربية ببعض حروفه، وعملية تغيير اللّفظ الأجنبي لينسجم مع الذائقة العربية تُسمَّى التّعريب"[6].

إذا التّعريب هو طريقة يلجأ إليها المترجم(الناقل) عندما يعجز عن إيجاد المقابل المناسب للمصطلح المنقول، وبتعبير أبسط؛ "التّعريب نقل اللّفظ الأجنبي إلى اللّغة العربية مع المحافظة على أصله ما أمكن ويؤخذ فيه بأقرب نطق إلى العربية مصطلح أقرب إلى

[1] – شعبان عبد العاطي عطية وآخرون: المعجم الوسيط ، (مادة عَوبَ)، ص591.

[2] – مصطفي حجازي: المعجم الوجيز (مادة عَوبَ)، ص411.

[3] – السعيد بوطاجين: الترجمة والمصطلح دراسة في إشكالية ترجمة المصطلح النقدي الجديد، ص109.

[4] – محمد حسن عبد العزيز: التعريب في القديم والحديث، (د. ط)، دار الفكر العربي، القاهرة، (د. ت) ص47.

[5] – عبد العال سالم مكرم: التعريب في التراث اللغوي مقاييسه وعلاماته، (د.ط)، عالم الكتب، القاهرة، 2001، ص29.

[6] – علي القاسمي: علم المصطلح أسسه النظرية وتطبيقاته العلمية، ص415.

لفظ التّخيل بمعنى إدخال الكلمة الأجنبية في اللّغة العربية دون أي تغيير، ونعتقد فيه (رسما)أي رسم اللّفظ الأجنبي بحروف عربية"[1].

يرى يوسف وغليسي أن لفظ (التّعريب) قد اجتمع عليه كثرة التّداول وتعدّد الدلالة، فأوقعاه في شرك "المشترك اللّفظي" إذ صار يحيل على ثلاثة مفاهيم مختلفة، حددها شحادة الخوري بـ(تعريب اللفظ) و (تعريب النص) و(تعريب المجال)[2]؛ حيث يختص المفهوم الأول بدلالة تقنية مرجعها فقه اللغة الذي يعرّف (المعرّب) بأنه "ما استعملته العرب من الألفاظ الموضوعة لمعانٍ في غير لغتها. قال الجوهري في الصحاح: تعريب الاسم الأجنبي أن تتفوه به العرب على منهاجها"[3]، أما المفهوم الثاني فيجعل من التّعريب مرادفا للترجمة، ويصبح تعريب نص ما يعني نقله إلى العربية، بينما يختص المفهوم الثّالث بدلالة ثقافية عامّة تقضي بجعل اللغة العربية أداة تعبيرية في حقل معرفي ما أو فضاء تواصلي معيّن (تعريب التّعليم العالي في دولة ما. تعريب الإدارة الجزائرية مثلا، ...). ولا يهمنا من التّعريب في هذا المقام إلا مفهومه الأول الدّال على "صبغ الكلمة بصبغ عربية عند نقلها بلفظها الأجنبي إلى اللّغة العربية"[4] فيكون الناتج كلمة "أعجمية باعتبار الأصل، عربية باعتبار الحال" على حدّ تعبير الجواليقي[5].

ويندرج هذا المفهوم ضمن ظاهرة لغوية عالمية لا تكاد تسلم منها لغة من اللّغات، تسمى "الاقتراض" (emprunt)؛ حيث تتبادل اللّغات الأخذ والعطاء، ويستعير بعضها من بعض كلمات جاهزة تؤدي مفهوما معينا في لغاتها الأصلية يصعب أداؤه بغير أصوات تلك الكلمات، وإذا حاولت لغة ما أن تنقل ذلك المفهوم الوافد بمعجمها المحلي، ربما أضاعت جانبا معتبرا من المعنى، فكان لزاما عليها أن تحافظ على المعنى باقتراض الحروف الأجنبية المعبّرة عن ذلك المفهوم، مع شيء من التحوير الصوتي الذي تقتضيه اللّغة المنقول إليها[6].

---

[1] – مولاي علي بوخاتم: مصطلحات النقد العربي السيماءوي الإشكالية والحدود والامتداد، ص71.

[2] – يُنظر: يوسف وغليسي: إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي الجديد، ص87.

[3] – السيوطي: المزهر في علوم اللغة: الجزء1، ص268.

[4] – شعبان عبد العاطي عطية وآخرون: المعجم الوسيط(مادة عرب)، ص620.

[5] – يُنظر: يوسف وغليسي: إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي الجديد، ص87.

[6] – المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

لقد انشغل فقهاء العربية القدامى بهذه الظّاهرة، وأفاضوا في بحثها تحت عنوان (المعرّب والدّخيل)؛ إذ عدُّوا في باب (الدّخيل) كلّ كلمة أجنبية دخلت العربية ولم تندمج في بنيتها، بل ظلت محافظة على خصائصها الصّوتية والصّرفية... بينما محَّضوا (المعرّب) لكل "ما استعمله العرب من الألفاظ التي أصلها غير عربي، ولكنهم كتبوها بحروفهم، ووزنوها بأوزانهم، وعاملوها معاملة الكلمة العربية"[1].

وقد "اقترضت العربية من لغات الأمم الأخرى كثيرا من الألفاظ العلمية والحضارية و أقرضتها أضعاف ذلك عددا، إذ أحصى الدكتور محمد التونجي ما في العربية من ألفاظ معرّبة فألفاها تكاد تبلغ قرابة ثلاثة آلاف لفظة فارسية، ومئة نّيف من الحبشية والرومية، والعبرية، والهندية، والآرامية، ولا نستكثر هذا العدد أمام آلاف الألفاظ العربية التي غزت هذه اللغات وغيرها"[2].

أّما اليوم، فقد "تضاعف حجم التبّادل اللّغوي بين الشّعوب، وازدادت الحاجة إلى الاقتراض، بفعل الاستعمال والمثاقفة والحاجة إلى التكّامل الحضاري وكثافة التوّاصل الإعلامي، وكل ما من شأنه أن يجعل من (الاقتراض) مظهرا من مظاهر ثقافة العولمة"[3].

من جهة أخرى، يمكننا القول إن مجرد دخول لفظ (دخيل) إلى العربية، وكتابته بحروف عربية، وربما إضفاء لمسات عربية خفيفة عليه (كتعريفه بالألف واللاّم مثلا)، يجعله (معرّبا) تعريبا نسبيا، ويجعلنا نؤمن إلى حدٍ بعيد بما يذهب إليه البعض بشأن انتفاء الدّخيل البحت، وربما كان ذلك سببا من أسباب تراجع مصطلح (الدخيل) في الاستعمال العربي المعاصر الذي غالبا ما يكتفي بالتعّريب والاقتراض وقد يستعمل بعضهم (لاستعارة اللّغوية) بمعنى "استعارة ألفاظ من لغة أخرى عندما تدعو الحاجة إلى ذلك"[4].

إضافة إلى استعمال المسدي "للتعّريب" تارة و"الدخيل اللفظي" تارة أخرى لدى حديثه عن التعريب، فإنه يستعمل مصطلح "النّقل" أيضا، يقول: "إن الآلية التي نقصدها هي آلية النقل في معنى الأخذ المباشر للفظ والورد وهو ما يُطلق عليه في سجل علومنا اللغوية:

---

[1] – محمد التونجي: المعجم المفصل في الأدب، الجزء1، ص265، نقلا عن يوسف وغليسي: إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي الجديد، ص88.

[2] – يوسف وغليسي: إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي الجديد، ص88.

[3] – المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

[4] – علي القاسمي: مقدمة في علم المصطلح، ص100.

التعريب"[1]، ويعدُّ المسدي آلية النقل الاصطلاحي في بعض الأحيان من الضرورات القاهرة لأنها تمسّ خصوصيات بالغة الدّقة إذا بحثتَ لها في لغتك عن بديل مطابق أعوزتك الحيلة وإذا ترجمتها على سبيل التقريب أو المحاكاة حرّفتها عما هي عليه عند أهلها[2].

إن التّعريب "من أهم الوسائل التي نلجأ إليها لتكثير اللغة وتطويعها للمصطلحات العلمية الجديدة، وإنه يسهم- إلى حدٍ بعيد- في إغناء اللّغة من خارجها". فالدكتور مبارك ربيع يرى أن "لا خوف على العربية من الأجنبّي الدخيل، بل إن اللّغة تكون حية بمقدار ما فيها من الأجنبي والدخيل، وبقدر ما تستطيع تمثّله"، لأن ذلك – في نظر ريمون طحان- يؤدي إلى توسيع شبكة مفردات اللغة والى تنمية مواد حقولها المفهومية[3].

يذهب أحمد مطلوب إلى أنّ التّعريب يُعدّ من وسائل نمو اللّغة ورفد العلوم المستحدثة بمصطلحات دقيقة، ولكن يجب أن لا يتوسع فيه لئلا يطغى الدّخيل على اللّغة العربية ولذلك رأى المعتدلون أن يكون التّعريب في الأعلام وأسماء الأجناس وبعض المصطلحات التي يصعب وضع مقابل عربي لها، وهذا رأي سديد فيه صونٌ للعربية وتطور لها"[4].

في حين ما يُلحظ على الغذامي عدم نزوعه إلى اصطناع المصطلح المعرّب كثيرا، كما هو الشأن لدى كثير من الدّارسين العرب، ومن المصطلحات التي اقترضها نذكر: "الفونيمphoneme "، "سيميولوجيا Sémiologie "[5].

ومن جهة أخرى يرى وغليسي أنّ التّعريب قد تحوّل لدى كثير من الكتّاب إلى (موضة لغوية) تشي – في أقصى غاياتها- بالانتساب الشكلي إلى الثقافة الأجنبية، وتحتم عليهم توشية كتاباتهم العربية بما استطاعوا من ألفاظ دخيلة لا تقتضيها دواعٍ معرفية في أغلب الأحوال! ومع ذلك يظل (التّعريب) شرّا لابد منه في مجال التّمية اللّغوية و الوضع

[1] – عبد السلام المسدي: المصطلح النقدي، ص29.

[2] – يُنظر: المرجع نفسه، ص30.

[3] – يُنظر: يوسف وغليسي: إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي الجديد، ص89.

[4] – أحمد مطلوب: بحوث مصطلحية، ص27.

[5] – يُنظر: محمد حمودي: المصطلح النقدي عند عبد الله الغذامي، مجلة نزوى، ص65.

الاصطلاحي؛ إذ هو أسهل الوسائل وأسرعها إيتاءً للأُكُل المعرفي، إنه الوسيلة الفريدة حين تعزّ الوسائل وتضيق السّبل ويتعذّر نقل المعرفة من لغة إلى أخرى[1].

ومن باب الحرص على نقاء اللّغة وصفاتها وسلامتها من العجمة والرطانة، فإن هناك طائفة قد دعت إلى تجنّب التعّريب قدر المستطاع، إلا في حالات الضرورة القصوى ومن هؤلاء كثير من أهل المجامع اللّغوية، وعلى رأسهم أحمد مطلوب، رغم إقراره بأنه لا ينكر المعرّب ولا يرفضه كل الرّفض، إلا أنه دعا صراحة إلى عدم الأخذ بالتعّريب إلا عند الضرورة القصوى، لأن فتح الباب أمامه يعني إشاعة التّخيل والقضاء على فاعلية اللّغة العربية، ولم ينزع العرب على التعّريب إلا مكرهين؛ وفي حالات اللّجوء الاضطراري، يشترط أحمد مطلوب مراعاة:

"1- الاقتصاد في التعّريب.

2- أن يكون المعرّب على وزن عربي من الأوزان القياسية أو السماعية.

3- أن يلائم جرْس المعرّب الذوق العربي و جرْس اللّفظ العربيّ.

4- أن لا يكون نافرا عمّا تألفه اللّغة العربية"[3].

كما يؤكد السعيد بوطاجين أن كثيرا من التعّريب ليس ضروريا من حيث أنّ هناك ما يفي بمعناه، في اللّغة العربية. يقول: "لقد وجدنا في بعض الكتب مصطلح (ستاتيك statique) ولا نعتقد أن ذلك يتطلب اجتهادا لمعرفة ما يدل عليه: ثابت، جامد. أو ميكانيكي: آلي، وما إلى ذلك من المصطلحات الأخرى التي لها تواجد منذ القدم: فونيم، مونيم، موتيف، سيميم..."[4]

"من المفيد إذا أن نجعل من هذه الآلية وسيلة موقوتة لاستقبال المصطلحات العلمّية الوافدة من الخارج، لكن من الخطأ أن يجري – مع مرور الزمن- ترسيم هذه الوسيلة الموقوتة مقابلا أبديا للمفهوم المعرفي المراد احتضانه"[5] ، ومادام الأمر كذلك فإن استخدامه

[1] - يُنظر: يوسف وغليسي: إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي الجديد، ص90.

[2] - يُنظر: أحمد مطلوب: معجم مصطلحات النقد العربي القديم، ص6.

[3] – المرجع نفسه، ص7.

[4] – السعيد بوطاجين: الترجمة والمصطلح دراسة في إشكالية ترجمة المصطلح النقدي الجديد، ص110.

[5] – يوسف وغليسي: إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي الجديد، ص90.

لا يتجاوز مرحلة من مراحل التّجريد الاصطلاحي وبالتّالي :"يُلجأ إليه حتى يظهر مصطلح عربّي محدد مرن"[1].

ما يمكن استخلاصه:

– يعدّ التّعريب آلية من آليات التوّليد، والاصطلاح المستقبلي لابد أن يكون اصطلاحا مرتبطا بالتوّليد الآلي نظرا للعدد الهائل من المصطلحات التي نحتاج إليها.

– إنّ اللّغة العربية تحمل من مظاهر التوّليد ومسائل التجّدد والاستمرار والمواكبة مالا تحمله لغات كثيرة، فهي غنية المفردات، غزيرة المعاني والدلالات، ومرد ذلك يعود إلى قضية التوّليد التي تمد اللّغة بما يتماشى والتطور التكنولوجي المعاصر.

– إنّ اللّغة العربية كسائر اللّغات تؤثر وتتأثر ، بين الأخذ والعطاء، وهي في تلاقح مستمر.

– مراعاة كتابة الكلمة المعرّبة وما يقابلها باللّغات الأجنبية والحرص في أن يصبح المصطلح موافقا للصيغة وللنسيج العربي.

5– النّحت: "(أو"الاشتقاق الكُبَّار" لدى آخرين) مصطلح وثيق الصّلة بدلالته اللّغوية الأولى"[2].

أ– لغة:

جاء في لسان العرب: "النَّحتُ: النَّشرُ والقَشْر. والنَّحْتُ: نَحْتُ النَّجَّارِ الخَشَبَ... ونَحَتَ الجبلَ يَنْحِتُه: قَطَعَه. نَحَتَه ينحِتُه ، بالكسر، نَحْتاً أي براه والنُّحاتةُ البُراية"[3].

أما في القاموس المحيط: نَحَتَه يَنْحِتُه: براه، والنَّحْتُ والنَّحات والنَّحيتَةُ: الطَّبيعة، والنُّحاتَةُ بالضم: البُراية، والمِنْحَتُ: ما يُنْحَتُ به"[4].

وفي المعجم الوجيز نجد: " نَحَتَ الشيء: قَشّره وبراه، و نَحَتَ التِّمثال:سوّاه وأكمل شكله، ونَحَتَ الكلمة: أخذها وركّبها من كلمتين أو كلمات"[5].

---

[1] – عبد السلام المسدي: قاموس اللسانيات، ص28.

[2] – يوسف وغليسي: إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي الجديد، ص90

[3] – ابن منظور: لسان العرب (مادة نحت)، الجزء: 14، ص67.

[4] – الفيروز أبادي: القاموس المحيط (مادة نحت)، ص161.

[5] – مصطفي حجازي: المعجم الوجيز (مادة نحت)، ص605.

ب- اصطلاحا:

النّحت في الاصطلاح أنّ يُنتزع من كلمتين أو أكثر، كلمة جديدة تدلّ على معنى ما انتزعت منه"[1].

ويعرّفه أحمد مطلوب على أنه: "أخذ كلمة من كلمتين أو أكثر مع المناسبة بين المأخوذ والمأخوذ منه لكي لا يقع التباس ويلجأ إليه أصحاب اللّغة للاختصار"[2].

وهو "انتزاع كلمة من كلمتين أو أكثر على أن يكون تناسب في اللفظ والمعنى بين المنحوت والمنحوت منه، مثل: البرمائي من البّر والماء"[3].

يعرّفه إبراهيم أنيس على أنه: "استخراج كلمة واحدة من كلمتين أو أكثر"[4].

كما جاء في (فقه اللّغة) للثعالبي أن "العرب تنحت من كلمتين أو ثلاث كلمة واحدة، وهو جنس من الاختصار، كقولهم: رجل عبْشمي نسبة إلى عبد شمس، وأنشد الخليل:

أقول لها ودمع العين جارٍ *** ألم يُحزنك حيعلة المنادي

من قولهم حيّ على الصلاة..."[5].

وعلى هذا فالنّحت يعني "ابتداع كلمة مركّبة حروفها من كلمتين أو أكثر، تُنتَزع من حروفها الدلالة على معنى هو مزيج من دلالات الكلمات المُنتَزع منها (المنحوت منها)"[6].

جـ- أقســـام النّحت: يُقسَّم النّحت إلى أربعة أنواع هي:

1- "النّحت الفعلي: وفيه يُنتزع من الجملة فعل يدلّ على النّطق بها أو على مضمونها، مثل: (حمدل) المُنتزَعة من (الحمد لله)، و(حوقل) المأخوذة من (لا حول ولا قوة إلا بالله).

2-النّحت النسبي: وفيه يُنسب شخص أو شيء إلى مكانين، مثل (طبرخزي) التي تشير إلى النسبة إلى بلدتي (طبرستان) و(خوارزم) معا، أو يُنسب إلى اسم مكان أو قبيلة مركب تركيبا إضافيا مثل:(حَصْكَفي) المنحوتة من (حصن كيفا)، و (عبشمي) المنحوتة من (عبد شمس).

---

[1] – إميل بديع يعقوب: فقه اللغة العربية وخصائصها، ط2، دار العلم للملايين، 1986، ص209.

[2] – أحمد مطلوب: بحوث مصطلحية، ص27.

[3] – علي القاسمي: مقدمة في علم المصطلح، ص102.

[4] – إبراهيم أنيس: من أسرار اللغة، ص86.

[5] – يوسف وغليسي: إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي الجديد، ص90

[6] – المرجع نفسه، ص91.

3- النّحت الوصفي: وفيه تنتزع من كلمتين صفة تدل على معناهما، مثل (ضِبْطَر) المنتزعة من (ضبط) و(ضبر) للدلالة على الرجل الحازم، ومثل (صلدم) وهو شديد الحافر المنحوتة من (صلد) و(صدم).

4- النّحت الاسمي:وفيه يُنتزع الاسم من كلمتين، مثل (جَلمود) المنحوتة من (جلد) و(جمد) ومثل (حَبْقَر) للبرد المنحوتة من (حب) و(قر)"[1].

وينبغي أن نلاحظ أن "كثيرا من المنحوتات، مهما كان نوعها، يخضع لقواعد العربية كالاشتقاق، والتثنية، والجمع. فنقول: بَسْمَلَ يُبَسْمِلُ بَسْمَلَةً فهو مُبَسْمِلٌ، و حَوْلَقَ يُحَوْلِقُ حَوْلَقَةً فهو مُحَوْلِقٌ، كما في قول الشاعر:

فداك من الأقوام كل مبخلي*** يُحولق إمّا ساله العرف سائل"[2].

كما أنّ "النّحت ليس كثيرا في اللّغة العربية وعدّه معظم القدماء سماعيا ومن ذلك: "البسملة" من بسم الله"[3]، و حَمْدَلَ (قال: الحمد لله)، حَوْلَقَ (لا حول ولا قوة إلا بالله)، جَعْفَدَ (جعلت فداك)، سَبْحَلَ (سبحان الله)، طَلْقَ (أطال الله بقاءك)، دَمْعَزَ (أدام الله عزّك)، ...وهي مما يُسمّى في كلام العرب المنحوت، ومعناه أن الكلمة منحوتة من كلمتين كما ينحت النجّار خشبتين ويجعلهما واحدة"[4].

يذهب السعيد بوطاجين إلى أن "النّحت اُستعمل منذ القدم بغرض الإيجاز، وكان يهدف إلى تفادي أشباه الجمل من أجل إثراء القواميس بألفاظ أخرى، مع الحفاظ على النويات الدلالية لفعل الجمع بين الكلمتين"[5].

ومن المسلّمات أن "العربية لغة اشتقاقيّة ليس من طبيعتها (النّحت) الذي هو أصلٌ من أصول اللغات الهندوأوروبية ذات الطبيعة الإلصاقية"[6]، إذ يؤكد المسدي على منافاة هذه الآلية للسليقة العربية " النّحت في صوغ المصطلحات يظل آلية غريبة عن اللّغة العربية' ولا نفتأ بهذا الصدد نؤكد أن منافاته للسليقة العربية ليس حكما ارتساميّا، ولا هو اتكّاء على

---

[1] – علي القاسمي: علم المصطلح أسسه النظرية وتطبيقاته العلمية، ص ص432، 433.

[2] – المرجع نفسه، ص433.

[3] – أحمد مطلوب: بحوث مصطلحية، ص28.

[4] – السيوطي: المزهر في علوم اللغة، الجزء1، ص482.

[5] – السعيد بوطاجين: الترجمة والمصطلح دراسة في إشكالية ترجمة المصطلح النقدي الجديد، ص106.

[6] – يوسف وغليسي: إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي الجديد، ص91.

مجرّد الذّوق، وإنما هو احتكام إلى نواميس اللّغة الضابطة لها من الدّاخل... ولا شكّ أن النّحت يظل أسلوبا ناشزا في صياغة المصطلحات العربية"[1].

النّحت "ظاهرة لغوية لحتاجت إليها اللّغة قديما و حديثا، ولم يلتزم فيه الأخذ من كلّ الكلمات ولا موافقة الحركات والسكنات، وقد وردت من هذا النوع كثرة تجيز قياساته، ومن ثم يجوز أن ينحت من كلمتين أو أكثر اسم وفعل عند الحاجة، على أن يُراعى ما أمكن استخدام الأصلي من الحروف دون الزّوائد، فإن كان المنحوت اسما اشترط أن يكون على وزن عربي والوصف منه بإضافة ياء النسب، و إن كان فعلا كان على وزن (فَعْلَلَ) أو تَفَعْلَلَ) إلا إذا اقتضت الضرورة غير ذلك، وذلك جريا على ما ورد من الكلمات المنحوتة"[2].

وعلى عكس الأهمّية النّظرية التي يكتسيها النّحت في مجال التّجديد اللّغوي والتّوليد الاصطلاحي، فإن هناك شبه إجماع لدى الباحثين المعاصرين على ضرورة تحاشيه – قدر المستطاع– خلال الفعل الاصطلاحي واللّغوي عامّة؛ حيث يبدو قرار المجمع العلمي العراقي مُكمِلا لموقف مجمع القاهرة الزّاهد في النّحت: "عدم جواز النّحت إلا عند عدم العثور على لفظ عربّي قديم واستنفاد وسائل تنمية اللّغة من اشتقاق ومجاز واستعارة لغوية وترجمة،على أن تُلجأإليه ضرورة قصوى، وأن يُراعى في اللّفظ المنحوت الذّوق العربي وعدم اللّبس"[3]، ومثل ذلك رأي الدكتور علي القاسمي في النّحت، إذ يدعو إلى "عدم التّوسع باستعماله في توليد المصطلحات الجديدة لأنه يتنافى مع الذّوق العربّي ولأن المنحوت يطمس معنى المنحوت منه"[4]، وكذلك ترى الدكتورة وجيهة السطل أن "النّحت فعلا وسيلة تساعدنا في الحصول على مصطلح جديد في اللّغة العربية حين تعجزنا الوسائل الأخرى ولكن الوسيلة إذا كانت بلا ضابط ينظمها ويبّين للجميع طريقة الحصول عليها، تحوّلت –إذا أبحناها مطلقا– إلى نوع من الفوضى والعبث بألفاظ اللّغة. فالحكم الوحيد في النّحت هو الذّوق السّليم للناقل، وسلامة الذّوق أمر نسبي، وكثيرا ما تكون الترجمة الدلالية للمصطلح بكلمتين أفصح و أدلّ على المعنى، وأفضل من إدخال مجموعة من الألفاظ الغريبة التي لا يقبلها الذّوق العربي إلى اللّغة، ثم إن الإفراط في النّحت، بغير حدود ولا ذوق، قد قادنا إلى

[1] – عبد السلام المسدي: المصطلح النقدي، ص28.

[2] – أحمد مطلوب: بحوث مصطلحية، ص28.

[3] – أحمد مطلوب: معجم مصطلحات النقد العربي القديم، ص4.

[4] – علي القاسمي: مقدمة في علم المصطلح، ص103.

الاصطدام بكلمات هجينة غريبة تنغلق مفاهيمها دون هوامش طويلة تشرحها بعد أن تعيدها إلى أصولها، وساعتها تغدو الجمل الاصطلاحية الطويلة أهون شرّا على المفهوم وأرحم بالمتلقي العربي من المصطلح المفرد المنحوت من كلمات شتّى[1].

فالّنحت –كما يرى احمد مطلوب– قد يصلح وسيلة من وسائل وضع المصطلح على أن تكون اللّفظة منسجمة مع الذّوق العربي وأبنية اللّغة المعروفة، وذلك عند الضرورة القصوى، فأي ضرورة دعت عبد الله أمين إلى القول في (فحم السكر): (فحمس، أو فسكر، أو فحسك، أو فحكر) أليس المصطلح الأول أقرب وأوضح إلى العربية؟ فأتى بكلمة أعسر من الكلمتين اللتين أراد دمجهما، فكان كالهارب من الدبّ يقع في الجبّ لذلك لاحظ محمد عناني أن التوسع في النحت غير محمود العواقب لا لسبب إلا لتعذر فهمه[2].

قلّل معظم الدارسين من شأن الّنحت في مجال الصناعة الاصطلاحية، وجعلوه في مرتبة دنيا، هي أدنى درجات التفّضيل في الوضع المصطلحي[3]، على أساس أن "مبدأ الّنحت غير مخصب في اللغة العربية"[4]، إذ يُعتبر الاشتقاق أفضل الطرق في اللّغة العربية لتكوين كلمات دالة على معان جديدة، لذا" يجب أن لا نلجأ إلى الّنحت إلا إذا أعيانا الاشتقاق"[5]، إضافة إلى هذا يذهب المسدي إلى تفضيل اللّفظ المعرّب على اللّفظ المنحوت حيث أنّ "المتتّبع لتاريخ اللّغة العربية يدُرك كيف كان أمر احتضان اللّفظ الأعجمي أهون على العرب من اللّجوء إلى الّنحت الذي يؤدي إلى شذوذ في الأوزان أو عجمة في ترتيب الأوزان وتوزيع المقاطع"[6].

"ليس من المغالاة إذا أن نقّرر أن ما نسميه بالّنحت لا يعدو أن يكون صورة من صور الاختزال التي أشار لها المحدثون من اللّغويين"[7] "بيد أن كل ذلك لا يقدح كثيرا في الّنحت ، ولا ينتقص من أهم ميزة اصطلاحية يمتاز بها الّنحت، ويكاد ينفرد بها، هي

[1] –يُنظر: يوسف وغليسي: إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي الجديد، ص 94.

[2] –يُنظر: المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

[3] –يُنظر: عزت محمد جاد: نظرية المصطلح النقدي، ص61.

[4] – يوسف وغليسي: إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي الجديد، ص95.

[5] – إميل بديع يعقوب: فقه اللغة العربية وخصائصها، ص214.

[6] – عبد السلام المسدي: المصطلح النقدي، ص25.

[7] – إبراهيم أنيس: من أسرار اللغة، ص94.

الاقتصاد اللّغوي، لأنه الوسيلة الأساس في نقل المعرفة من جُمل لغوية طويلة إلى كلمات مفردات مقتضبات. وبالّنظر إلى الّنحت من حيث قدرته الاختزالية الكبيرة، لاسيما حين تمتزج هذه القدرة بالوضوح، يمكن القول أنه أداة اصطلاحية بامتياز"[1]، لذا نجد بعض الباحثين يدعون إلى إعادة الّنظر في موقف الجمهور من الّنحت وعلى رأسهم إبراهيم أنيس الذي يرى أن الّنحت في بعض الأحيان ضروري إذ يمكن أن يساعدنا على تنمية الألفاظ في اللّغة لذا وقف منه موقفا معتدلا[2]. كما اعتبر الدكتور محمد ضاري أن للّنحت فوائد في تيسير الاختصار، والتوّليد الجديد للكلمات، ويشترط أمران يراهما غاية في الأهمّية: الأول: متى ننحت؟ والثاني: كيف ننحت؟[3]، كما نجد الدكتور صادق قنبي يؤكّد على أن الّنحت أحد روافد تنمية اللّغة المعاصرة، وخاصة في مجال المصطلحات العلمية، والألفاظ الحضارية التي يكثر دورانها على ألسنة الّناس، ولكنه رافد يأتي في المرتبة الأخيرة...[4].

لعل ما رغّب بعض المعاصرين (المحافظين) عن الّنحت، إضافة إلى إجماعهم على عدم قياساته لقلة ما ورد منه، هو ما يمكن أن ينجّر عنه من كلمات مبهمة معقدة، فضلا عن غياب ضوابط معيارية واضحة تحتكم إليها عملية الّنحت، مما حدا ببعضهم إلى الاجتهاد في وضع بعض القواعد والمعايِّير التي تضبط آلية الّنحت وتضفي عليها لمسات عربّية تقّرب الّنحت ذاته من خصائص اللّغة العربية، ومن بين تلك المعاّيير نذكر:

"-ألاّ يقلّ عدد حروف الكلمة المنحوتة عن أربعة حروف.

- أن يكون لكلّ كلمة من الكلمات المنحوت منها معنى مختلف عن معنى الكلمة الأخرى، لتجتمع المعاني في الكلمة المنحوتة.

- أن ننحت من الكلمات الأكثر تداولا واستعمالا.

- أن تبقى حروف المنحوت منه على ترتيبها بعد الّنحت.

- التحقق من الائتلاف المطلوب في الّنسيج الصّوتي للكلمة المنحوتة بالحذر من الوقوع في تنافر الحروف؛ إذ لا يستساغ اجتماع حرفين متنافرين في كلمة عربية مثل (الصّاد والجيم،

---

[1] - يوسف وغليسي: إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي، ص95.

[2] -يُنظر: إبراهيم أنيس: من أسرار اللغة، ص75.

[3] -يُنظر محمد ضاري حمادي: النحت في العربية واستخدامه في المصطلحات العلمية، مجلة المجمع العراقي، العدد2، المجلد 31، أبريل1980، ص187.

[4] -يُنظر: يوسف وغليسي: إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي الجديد، ص95.

والهاء والعين، والعين والخاء، الجيم والقاف، الطاء والجيم، النون بعد الرّاء، الزّاي بعد الدّال...)

– أن تؤدي الكلمة المنحوتة حاجات العربية من إفراد وتثنية ونسبة وإعراب...

– أن تكون على وزن عربّي، قدر الإمكان، كأن تكون على وزن فَعلَلَ) أوتَفَعلَلَ) إذا كانت فعلا"[1].

ما يمكننا قوله أنه رغم الخلاف القائم بين الطرفين بخصوص الاعتماد على هذه الآلية عند صياغة المصطلحات، ألفينا مجمع اللّغة العربية بالقاهرة يجيزها عند الضّرورة، ونصّ القرار على أنّه: "يجوز النّحت عندما تلجأ إليه الضّرورة العلمية"[2] هذا يعني أنه لا يمكن الاعتماد عليه إلا عند الضرورة، ولعل هذا راجع إلى صعوبة وضع القواعد التي تضبط ما سقط منه من حروف وما يتبقى منها عند التحام الكلمتين وهو ما جعل بعض المحافظين(العاصرين) يضعون قواعد وأسس للحدّ من الإشكالات التي تعترض سبيل النّاحت، كما ذكرنا سابقا.

6- الوضع:

أ- لغة:

جاء في لسان العرب: " الوضع ضدّ الرفع، وضَعَهُ يَضَعُهُ وَضْعاً وموضُوعاً، والمواضع: معروفة، واحدها مَوْضِعٌ: اسم المكان"[3].

ونجد في القاموس المحيط: " وَضَعَهُ، يَضَعُهُ:حطَّه"[4].

أمّا في المعجم الوسيط:وَضَعَ، يَضَعُ، وَضْعاً، وموضوعاً: أسرع في سبره..وضَعَ فلان الشيء: ألقاهُ من يده وحطَّه (ضد رَفَعَهُ)"[5].

---

[1] – يوسف وغليسي: إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي الجديد ، ص97.

[2] – محمود فهمي حجازي: الأسس اللغوية لعلم المصطلح، ص75.

[3] – ابن منظور: لسان العرب (مادة وضع)، الجزء:15، ص325.

[4] – الفيروز آبادي: القاموس المحيط (مادة وضع)، ص771.

[5] – شعبان عبد العاطي عطية وآخرون: المعجم الوسيط(مادة وَاضَعَ)، ص1039.

ب- اصطلاحا: الوضع (أو الارتجال لدى آخرين).

جاء في التعريفات للجرجاني: "الوضع تخصيص شيء بشيء متى أطلق أو أحسن الشيء الأول فهم منه الشيء الثاني والمراد بالإطلاق استعمال اللفظ وإرادة المعنى"[1].

كما يعرّفه علي القاسمي بأنّه : "اختراع كلمة لم توجد من قبل"[2].

آلية الوضع نادرة الأهمّية في مجال التوّليد الاصطلاحي، على حدّ رأي يوسف وغليسي، ولهذا نجده قد اكتفى بالإشارة لها دون تفصيل، على اعتبار أن معظم الباحثين اللّغويين المحدثين يجمعون على أن الارتجال أَتْفَهُ طرق الوضع اللغوي، إضافة إلى أنّ أهمّية الوضع في المثنية اللّغوية تتناسب تناسبا عكسيا مع عمر اللّغة؛ أي أنّه كلما كانت اللّغة أصغر عمرا وأحدث نشأة كلما ازدادت أهمّية الوضع[3].

كما أن وضع المصطلحات ليس بالأمر الهّين اليسير لذا اقترح وغليسي إعادة بلورة قوانين الوضع الاصطلاحي عبر جملة من المعاّيير التي أشرنا لها – سابقا- أثناء حديثنا عن معايير الحد الاصطلاحي.

يذهب إبراهيم أنيس إلى أن القدماء من اللّغويين -لاسيما أصحاب فقه اللّغة- لا يكادون يستقّرون على أمر في تفسير الوضع (الارتجال)، ومن الغريب أن كثيرا من علماء العربية في العصر الحديث يسلكون في فهم هذا الارتجال نفس المسلك الذي جرى عليه القدماء دون تحديد أو تدقيق. غير أّننا نستشف من كلامهم أنهم كانوا في غالب الأحيان يعون بالارتجال الاختراع؛ كأن ينطق المتكلّم بكلمة جديدة في معناها أو جديدة في صورتها، فلا تمت لمواد اللّغة بصلة، ولا تناظر صيغة من صيغها، وقد انقسم المحدثون إلى فريقين في أمر الارتجال، فريق يؤيده بالأمثلة والتّجارب الخاصة، وآخر يرفضه رفضا باتا زاعما أنّ ما يرويه المؤيدون ليس في حقيقته إلا نوعا من العبث[4].

ربما يرجع سّر الخلاف بين الفريقين إلى تباينهم في تحديد المراد من كلمة الارتجال والاختراع في اللّغة فالذين رفضوه قد فهموا الارتجال على أنه الخلق من العدم، وبذلك ضيّقوا

---

[1] – الشريف الجرجاني: التعريفات، ص326.

[2] – علي القاسمي: مقدمة في علم المصطلح، ص67.

[3] – يُنظر: يوسف وغليسي: إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي الجديد، ص105.

[4] – يُنظر: إبراهيم أنيس: من أسرار اللغة، ص104.

من دائرة معنى الارتجال، وقصروه على تلك الكلمات الجديدة في لفظها ومعناها، والتي لا تمت لمواد اللّغة أو صيغها بصلة ما.

يرى أحمد مطلوب أنّه مهما تكن قيمة الارتجال، فالأخذ به نافع في وضع المصطلحات الجديدة،وفي اللّغة العربية ما يعين عليه، فحروفها تخلق أبلاف الكلمات لم يُستعمل منها إلاّ القليل، ويُمكن الإفادة من غير المستعمل أو المهمل، واشترط فيه ترك ما لا يجوز ائتلافه في كلام العرب، كالجيم التي لا يمكن أن تقارن الظّاء ولا القاف ولا الطّاء ولا الغين بتقديم ولا بتأخير[1].

أشار المسدي إلى ضرورة الإحاطة بالحدّ الأدنى من نواميس اللّغة أثناء صياغة المصطلحات و استحداثها بالوضع اضطرارا – في بعض الأوقات– فلا يمكن التّغاضي عن تلك القوانين اللّغوية، حتى"لا ينساق الباحث وراء محاصرة الفكرة المنبثقة في ظنه فيندفع إلى توليد اللّفظ غافلا عن أبسط حقوق اللّغة، كالذي رام أن يبرز فكرة التّجربة التي يمرّ بها الإنسان عبر التاريخ في نطاق الحديث عن الأسطورة معبرا عما يعيشه الإنسان فاستعمل اسم المفعول من فعل عاش فقال في عنوان بحثه (الأسطوري في الجاهلية: المعيوش التاريخي والمرموز الشّعري)فجاء بالقالب الذي لا يرد ذكره عادة إلا عند تدريس قواعد اللّغة لبيان أن اسم المفعول من الفعل الأجوف اليائي كمبيع و معيش يأتي في الصياغة على فعيل التي هي منقلبة في الأصل عن مفعول"[2].

ما يمكن استخلاصه هنا أن المسدي يقّر بإمكانية الاعتماد على آلية الوضع في أوقات بعينها – اضطرارا–كما يجب أن يكون مُولِّد المصطلح على وعي تام بنواميس اللّغة.

7– التّرجمة:

أ– لغة:

جاء في لسان العرب:" ترجم: التُّرجُمان والتَّرجَمان: المُفسِّر للّسان... الترجمان، بالضّم والفتح: هو الذي يترجم الكلام: أي نقله من لغة إلى لغة أخرى"[3].

ونجد في القاموس المحيط:"التُرجمان، كعُثمان وزَعفَران وبُرهان: المُفَسِّر للسان"[4]

[1] – يُنظر: أحمد مطلوب: بحوث مصطلحية، ص17.

[2] – عبد السلام المسدي: المصطلح النقدي، ص20.

[3] – ابن منظور: لسان العرب (مادة ترج)، الجزء: 2، ص26.

[4] – الفيروز آبادي: القاموس المحيط (مادة تريم)، ص1082.

أما في المعجم الوجيز: "تَرْجَم الكلامَ بيَّنه ووضَّحه، وترجم كلام غيره: نَقَلَه من لغة إلى أخرى"[1].

ما يمكن ملاحظته أن جلّ التعّاريف اللّغوية تتفق على معنى التفّسير والإبانة.

ب- اصطلاحا:

يعرّفها محمد مدني بقوله: "التّرجمة نشاط ثقافي معرفي ظهر مع حاجة الإنسان إلى البحث عن وسيلة يحقق بها القاّهم بين اللّغات الثّقافية المختلفة"[2].

والترجمة نقل اللّفظ الأعجمي بمعناه إلى ما يقابله في اللّغة العربية"[3].

وهي أيضا: "شرح وتفسير ما يقوله ويكتبه الآخر، من لغة أخرى إلى لغة المتلقي أو المستمع. فهي بالنسبة للمترجم تفسير فكرة مصاغة من قبل غيره ضمن لغة أخرى"[4].

جاء في معجم مصطلحات النقد لأحمد مطلوب: "التّرجمة هي التعّريف أو التفّسير وهي النّقل من لغة إلى أخرى وقد عرفها العرب ونقلوا العلوم من اللّغات الأجنبية إلى اللّغة العربية"[5].

اتفّق المنظّرون والكتاّب المترجمون على أنّ التّرجمة هي النّقل من لغة إلى أخرى وللتّرجمة بهذا المعنى معنيان: التّرجمة كنتيجة لعملية محددة، التّرجمة باعتبارها العملية بالذّات واستناداً لهذا تعرف الترجمة عملية تحويل إنتاج كلامي في إحدى اللّغات إلى إنتاج كلامي في لغة أخرى مع المحافظة على الجانب المضموني الثاّبت أي على معنى.

إذا نجد معظم المفاهيم الاصطلاحية لا تخرج عن دائرة التفّسير والشّرح وكذا النّقل من لغة إلى أخرى.

جـ- أنواع التّرجمة: للتّرجمة أنواع كثيرة ومتعّددة نذكر منها ما يلي:

أولا- "التّرجمة العلمية: التّرجمة العلمية حسب مركز دراسات الوحدة العربية : توفر رؤية إستراتيجية تنموية شاملة، وإيمان بدور الإنسان العام صاحب المصلحة الذي يعايش مناخا عاما وتنشئة اجتماعية وتعليمّية يتأهل بفضلها للانتماء إلى المعرفة العلمية والتفّكير

[1] – مصطفي حجازي: المعجم الوجيز (مادة تَرجَم)، ص74.

[2] – محمد مدني: النقد وترجمة النص المسرحي، (د.ط)، دار الهدى للنشر والتوزيع، (د.ت)، ص19.

[3] – مولاي علي بوخاتم: مصطلحات النقد العربي السيماءوي الإشكالية والحدود والامتداد، ص76.

[4] – سالم العيس: الترجمة في خدمة الثقافة الجماهرية،(د.ط)، منشورات اتحاد الكتاب العرب، 1999، ص6.

[5] – أحمد مطلوب: معجم مصطلحات النقد العربي القديم، ص148.

العلمي"[1]، ما نستشفه من هذا الكلام أنّ التّرجمة العلمية لا تخضع لاختيارات فردية أو عشوائية، ومن هنا تختلف الترجمة في العلوم عن ترجمة الأعمال الأدبية أو الفنون، وذلك لأن المصطلح العلمي ينبغي أن يكون محددا بدقّة مقارنة باللفظ الأدبي.

ثانيا– "**التّرجمة التّعريبية:** الترجمة التّعريبية هي نقل الأفكار والمعارف الى العربية، مع الشّرح والتكّييف والتّصرف، وهي تأليف مستند إلى مصادر أجنبية أساسا"[2]، إذ بفضل هذه الترجمة يتخلص المترجم من الحرفية من جهة، ومن جهة أخرى فهو يعيد تركيب الجمل حسب ما يتوافق مع النّظام العربي من تقديم وتأخير، ولعل هذا ما جعل محمد الديداوي يضع الترجمة التّعريبّية في منزلة وسطى بين الترجمة والتّعريب[3].

ثالثا– "**التّرجمة الفوريّة:** لها تسمية أخرى تتمثل في عملية خطابية (Discourse as process) ، أما معناها فهي تعني جزء من عملية التفّاعل الشّفاهي، وقد عرّفها أحد الباحثين بقوله: هي عملية تحادثّية يتبادل خلالها الأفراد الكلام عبر المترجم، فهذه العملية إذن تتطلب مشاركة المترجم الفعالة في تنظيم وتبادل الأدوار بين المرسل والمرسل إليه"[4].

رابعا– "**التّرجمة البيانّية:** الترجمة البيانّية هي تلك الترجمة التي يكون نصها غاية في الإنجاز بالسلاسة مع الدّقة والوضوح والإيجاز"[5] وهذا يعني أن هذه الترجمة لا تتحقق إلا إذا تفنن وأخلص صاحبها في العمل كما يشترط فيه أيضا أن يكون له نصيب وافر من البيان.

خامسا– "**التّرجمة المفهومّية:** الترجمة المفهومّية تتضمن ميزات الترجمة الحرفية وهي تهتم بالمفهوم وتميل إلى اللغة المترجم عنها، وهي تنقل المفاهيم الواردة في النص الأصلي بعبارات مألوفة اعتيادية، ويحاول المترجم من خلالها ترجمة النص حرفيا من غير أن يغّير القوالب النّحوية واللّغوية الواردة في النص الأصلي"[6].

---

[1] – رشيد عزي: إشكالية المصطلح في المؤلفات العربية، ص34.

[2] – محمد الديداوي: مفاهيم الترجمة المنظور التعريبي لنقل المعرفة، ط1، المركز الثقافي العربي، بيروت– لبنان، 2007، ص78.

[3] –يُنظر: رشيد عزي: إشكالية المصطلح في المؤلفات العربية، ص35.

[4] – المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

[5] – محمد الديداوي: مفاهيم الترجمة المنظور التعريبي لنقل المعرفة، ص104.

[6] –يُنظر: رضا ناظميان: الترجمة ومناهجها التطبيقية بين العربية والفارسية، ط1، الدار الثقافية للنشر، القاهرة، 2002، ص ص38، 39.

سادسا- "الترّجمة التواصلّية: هي ترجمة تحاول نقل الأفكار الواردة في النص بالقوالب النّحوية و التعّابير والمفردات الشائعة في اللّغة المترجم إليها، ويحاول المترجم في هذه الطريقة أن يترك القارئ على نفس التأّثير الذي يتركه النّص المكتوب أساسا في لغته فهي تهتم بالقارئ، وتمتاز بلغتها السّلسة وانحيازها إلى اللّغة المُترجم إليها"[1].

د- تقنيات الترّجمة: من الإجراءات المتبّعة في الترجمة نذكر:

1- الترّجمة المباشرة: يُقصد بالترجمة المباشرة النّقل من لغة إلى أخرى، وذلك إما لتوافق بنيوي أو اصطلاحي كما هو الحال مثلا بالنسبة للّغات الهندية الأوروبية. وفي هذا الموضع تجدر بنا الإشارة إلى أن محمد رشاد الحمزاوي يرى أن التوّافق في هذه الحالة مع اللّغة العربية معدوم لأنه ناتج غالبا عن ثغرات وفراغات توجد في اللّغة المترجَم إليها. فينتج عن ذلك تشويش في مستوى المعجم[2]، وتنقسم الترجمة المباشرة إلى:

أ- الاستعارة: تسمى الاستعارة أيضا عند الحمزاوي "التعّريب"؛ وهي تعني "النّقل الحرفي للمصطلحات أو التعبير وإدخالها في اللّغة المُترجم إليها لسدّ الفجوة"[3] ومثال ذلك "البراغماتية (Pragmatique)"

ب- النّسخ: النّسخ هو: نّوع من الاستعارة الخاصة وذلك بأن نأخذ العبارة من اللّغة المُترجم عنها وتترجم ترجمة مباشرة تستوجب إدخال و استعمال جديد يبدو غريبا"، ومن الأمثلة على هذا النّوع من أنواع الترجمة المباشرة نذكر: "أدب أبيض (Littérateure blanche)"[4].

جـ- التضّخيم بالمعنى الفيزيائي: إن ما يسمى بالتضخيم بالمعنى الفيزيائي لا يحدث إلا عند استعمالنا في اللّغة المُترجَم إليها كلمات أكثر من تلك المتواجدة في اللّغة المترجم منها(الأصل)، نذكر على سبيل المثال: "علم المنطق الصوري (La logique formelle)[5].

د- التحّشية: تقترب التحّشية كثيرا من التضّخيم، لكن رغم ذلك فهما يختلفان من حيث عدد الألفاظ؛ فهي تكون كثيرة في التحّشية مقارنة بنظيرتها في التضّخيم، والمثال على ذلك: "علم

---

[1] - رضا ناظميان: الترجمة ومناهجها التطبيقية بين العربية والفارسية ، ص39.

[2] - يُنظر: رشيد عزي: إشكالية المصطلح في المؤلفات العربية، ص31.

[3] - محمد الديداوي: مفاهيم الترجمة المنظور التعريبي لنقل المعرفة، ص89.

[4] - محمد رشاد الحمزاوي: المنهجية العامة لترجمة المصطلحات وتوحيدها وتنميطها، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1986، ص54.

[5] - يُنظر:عبد السلام المسدي: الأسلوب والأسلوبية، ط5، دار الكتاب الجديد المتحدة، لبنان، 2006، ص54.

المنطق العام (La logique générale)" و "علم وظائف الأصوات[1] (La logique phonologie) ففي المثال الأول عند ترجمتنا للمصطلح الأجنبي (La logique générale) أضفنا كلمة واحدة فقط في اللغة العربية، في حين عند ترجمة المصطلح الأجنبي الثاني (La phonologie) أضفنا كلمتين في اللّغة العربية، وبالتالي فالمصطلح الأول يدخل ضمن "التضخيم بالمعنى الفيزيائي" أما المصطلح الثاني فيدرج ضمن التّحشية[2].

2- التّرجمة غير المباشرة (الجانبية): وتنقسم بدورها إلى ثلاثة أقسام وهي:

أ- "**التّكافؤ:** ويعرّفه الحمزاوي على أنه التّعبير عن مصطلح اللّغة الأصل مع اعتماد تعبير مختلف مثل إشباع الحركات (Allongement vocalique) أشباه أصوات اللّين (Semi-voyelle)"[3].

ب- "**المؤالفة:** تعني المؤالفة اعتماد مقابل خاصّ من لغة ما لتأدية معنى خاصّ بلغة أخرى ومثال ذلك: مصدر (Infinitif)، و صدر (Préfixe)"[4].

جـ- "**التّحوير:** يدل التّحوير على التّجديد والقطيعة بين المفاهيم القديمة والحديثة"[5]، وبعبارة أخرى فإن مصطلحاته لا تؤخذ من المعاجم بل تكون من وضع المترجمين بغية تأدية مفاهيم جديدة، والأمثلة على التّحوير في اللّغة العربّية كثيرة؛ منها مثلا: "محور الاختيار (Laxe de sélection)"[6].

"ترجع التّرجمة كنوع من أنواع النّشاط الإنساني إلى أعماق الماضي إلى فجر البشرية، ولولا هذا النّشاط لتعذّر علينا الاطّلاع على الثّقافات المختلفة، كالثّقافة الفارسية والهندية والثّقافة اليونانية"[7]، وقد أقرَّ وغليسي بأهمّيتها وركّز على "ترجمة الدلالة"، لأن المراد منهالديه هو نقل كلمة من لغة إلى أخرى عندما تتشابه مفاهيم أصول الدلالة اللّغوية، وبهذا تكون التّرجمة على حدّ رأيه: نقل المصطلح الأجنبّي إلى اللّغة العربية بمعناه لا بلفظه،

---

[1] - يُنظر: عبد السلام المسدي: الأسلوب والأسلوبية، ص ص169، 176 .

[2] - يُنظر: رشيد عزي: إشكالية المصطلح في المؤلفات العربية، ص32.

[3] - المرجع نفسه، ص33.

[4] - المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

[5] - محمد رشاد الحمزاوي: المنجية العامة لترجمة المصطلحات وتوحيدها وتنميطها، ص55.

[6] - يُنظر: عبد السلام المسدي: الأسلوب والأسلوبية، ص116.

[7] - مولاي علي بوخاتم: مصطلحات النقد العربي السيماءوي الإشكالية والحدود والامتداد، ص74.

فيتخيّر المترجم من الألفاظ العربّية ما يقابل معنى المصطلح الأجنبي، وهنا تغدو الترجمة شكلا من أشكال الاشتقاق تماما، كما لو تكون التّرجمة لفظية فتغدو تعريبا[1]، لذا لم يسهب في الحديث عن هذه الآلية مرجعا ذلك انتمائها بشكل آو بآخر إلى إحدى الآليات السابقة (التّعريب والاشتقاق).

و نجد محمد الديداوي يفّرق بين التّرجمة والتّعريب لأن التّرجمة هي نقل الأفكار والمفاهيم من لغة إلى أخرى على أدق صورة ودون تشويه المعنى، أما التّعريب فهو الرجوع إلى اللّغة القومية بالقّير بهذه اللّغة والتعبير بها بالأساليب الصحيحة لحفظ أصالتها وخصائصها رغم إدخال المصطلحات الجديدة الضّرورية للتّعبير عن أحداث الأمور[2]. ونجد أيضا نجاة عبد العزيز المطوع، تميّز بينهما؛ "فالتّرجمة هي نقل من لغة أجنبّية إلى ما يقابل النّص أو المصطلح العلمي باللّغة العربّية، ونجاحها يعتمد على مدى استيعاب المترجم للغتين وإجادته لفنّ التّرجمة...أماّ التّعريب فإنه محاولة نقل الكلمات أو المصطلحات العلمّية من لغة أجنبّية إلى اللّغة العربّية، مع تحويرها نطقا لتلائم النطق العربي، ولغتنا تزخر منذ زمن طويل بالمصطلح المعّرب"[3].

في حين يرى السعيد بوطاجين أن التّرجمة "تبحث عن تسمية أو تسميات لمفهوم ما، وغالبا ما تشمل المصطلحات المتخصّصة، فتسعى إلى تصحيحها بأن تحدّد تحديدا واضحا الميادين الرئيسّية أو الفرعّية، حيث تكون العلاقات بين المفاهيم عاملا حاسما لبيان معنى كل منها والهدف منها هو التمكين من التواصل المتخصّص بأكبر قدر مستطاع من الفاعلّية"[4].

تُعتبر التّرجمة من أهّم الوسائل التي تساهم في التفّاعل الثّقافي والتّلاقح الفكري بين الأمم، بل يمكن القول، أنها ضرورة إنسانّية وقومّية وأداة هامّة لنقل حصيلة العلوم والمعارف والآداب)، وتمثّل التّرجمة في الوقت الحالي مفتاح الحداثة ومبتدى كل تطور حقيقّي يتيح للّغة أن تثبت وجودها، وتتحول من أداة للتّواصل إلى مصدر فكريّ وثقافّي هام.

---

[1] - يُنظر: يوسف وغليسي: إشكالية ترجمة المصطلح في الخطاب النقدي العربي الجديد، ص105.

[2] - يُنظر: محمد الديداوي: الترجمة والنقل، مجلة اللسان العربي، العدد38، مكتب تنسيق التعريب، الرّباط، 1994، ص181.

[3] – نجاة عبد العزيز المطوع: آفاق الترجمة والتعريب، مجلة عالم الفكر، العدد 4، المجلد:19، الكويت، 1989، ص6.

[4] – السعيد بوطاجين: الترجمة والمصطلح دراسة في إشكالية ترجمة المصطلح النقدي الجديد، ص110.

يجد المترجمون صعوبة كبيرة في ترجمة النصوص النّقدية لانتظامها داخل شبكة اصطلاحية شديدة التعّقيد، إذ أنّ أي خطأ في ترجمة مصطلح معين قد يؤدي الى تقويض النظرية النّ قدية أو تشويهها، ولأن المصطلح في الأصل يقوم على مجموعة من العناصر المتداخلة والمتشابكة، فإن مشاكل ترجمته متعددة ومختلفة يعيها المترجمون باستمرار ويعملون على تجاوزها، من هذه المشاكل ارتباط المصطلح بثقافة مغايرة،... وكذا ارتباطه بفلسفة معينة..إذ يصعب إيجاد مقابل له داخل اللّغات الأخرى...[1] لذا ينبغي للمترجم أن يحرص على ملاءمة المصطلح المنقول للغة المنقول إليها؛ اتّقاءنفور النّاس منه، وضماناً لسيورته وتقبُّل الجمهور له، يقول المسدي: "إن المصطلح النّقدي تزداد حظوظ مقْبُوليته في التّاخل والتأثير كلما توفّ رت فيه مقوِّمات المواَءمة الإبداعية"[2].

ويرى أحد الباحثين أن من مواصفات التّرجمة العربّية النّاجحة هي: "أن تكون التّرجمة جميلة ومفهومة: تكون جميلة عندما يحترم فيها المترجم قواعد الصّرف والنّحو والمعجم والدلالة، وتكون مفهومة عندما يحسّ القارئ أنه يقرأ إنتاجا عربيا يفهمه فهما عاديا، ولكي يضمن المترجم لترجمته هذه المواصفات، يجب عليه أن يبحث أولا في التّراث اللّغوي العربي عن المصطلح الملائم، فإذا وجده واطمأنّ إليه تبّناه"[3].

نجد الغذامي قد سعى إلى جعل الجيل الجديد من القراء يستوعبون مفردات عربّية، تتعامل مع المستجدات في النّ قد الغربي، فكانت ترجمته للمصطلح الأجنبي، و نقله إلى اللّغة العربية بمعناه لا بلفظه، حيث تخّير المترجم من الألفاظ العربية ما يقابل معنى المصطلح الأجنبي[4].

"للتّرجمة أهمية كبيرة في نقل العلوم بين الأمم والثقافات حيث تُعتبر الجسر الذي تعبر من خلاله هذه العلوم، ولأهمّيتها احتاج لها الإنسان منذ القديم ليطّلع على ما وصل إليه الإنسان الآخر، فهي تساهم في حوار الثقافات تضييق الفجوة القائمة بينها"[5].

---

[1] - يُ نظر: عبد الحميد العبدوني: مشاكل ترجمة المصطلح النقدي الحديث، أعمال ندوة قضايا المصطلح في الآداب والعلوم الإنسانية، الجزء2، جامعة مولاي إسماعيل، مطبعة فضالة، مكناس- المغرب، 2000، ص7.

[2] - عبد السلام المسدي: المصطلح النقدي، ص21.

[3] - عبد العزيز العماري: ترجمة المصطلح الأجنبي، مشاكل وحلول، أعمال ندوة قضايا المصطلح في الآداب والعلوم الإنسانية، الجزء2، ص ص97، 98.

[4] - يُ نظر: محمد حمودي: المصطلح النقدي عند عبد الله الغذامي، مجلة نزوى، ص65.

[5] - عبد الرشيد هميسي: إشكالية توظيف المصطلح النقدي السيميائي في الخطاب النقدي العربي المعاصر، ص20

كما أنّ التّرجمة أمر لا مفرّ منه ولا أدلّ على ذلك العدد المتزايد للكتب المترجمة، والترجمة كما يرى العديد من اللّسانيين علماء الترجمة داء ضروري[1].

ما يمكن استخلاصه في نهاية هذا الفصل الأول:

-يُعدّ الاشتقاق أهم الآليات المعتَمدة في توليد المصطلح النّقدي لدى ناقدنا، بالنظر إلى أنّ العربية لغة اشتقاقية بامتياز.

- للاشتقاق دور كبير في تطور العربية وإثرائها بترسانة مصطلحية، للتّعبير عن المفهومات الجديدة الوافدة من الحضارات والثقافات الأخرى، كما يساهم الاشتقاق أيضا في المحافظة على نقاء العربية وحمايتها من الهجين والدّخيل.

- يرى ناقدنا أنّ التّعريب شرٌّ لا بدّ منه في مجال القنّية اللّغوية والوضع الاصطلاحي مبرّرا موقفه هذا بأنّ التّعريب "أسهل الوسائل وأسرعها إيتاءً للأُكل المعرفي، و أنه الوسيلة الفريدة حين تعزّ الوسائل وتضيّق السّبل.

- آلية المجاز وسيلة مهّمة تستعين بها اللغة كي تطور نفسها بنفسها، مكتفية في ذلك، بوحداتها المعجمية (الثّبتة دوالّ ها، المتغّيرة مدلولاتها).

- أكّد ناقدنا على سلامة الوسيلة الإحيائّية في ذاتها كما نّبه - في الوقت ذاته - على ما ينجّر عنها من مخاطر أثناء التوظيف الاستعمالي، إذ ينبغي مواجهتها بكثير من الحيطة الدلالية والحذر المعرفي.

- الّنحت الوسيلة الأساس في نقل المعرفة من جمل لغوية طويلة إلى كلمات مفردات مقتضبات، وبالّنظر إلى الّنحت من حيث قدرته على الاختزال الكبيرة، يمكن القول إّنه أداة اصطلاحية بامتياز حسب ما ذهب إليه ناقدنا.

ما يمكننا قوله أيضا، أنّ المصطلح في حدّ ذاته يشكّل عقبة أمام الباحثين والدارسين، إذ يمثل إشكالية نقدية عصيبة و معظلة من معظلات الخطاب الّنقدي العربي المعاصر، لها مسّببات عديدة جعلته يسبح في فلك الفوضى و الإشكالات،سواء ما تعلّق منها بالدّلالة بين الحقول المصطلحية، أو تلك المتعلّقة بالحدّ الاصطلاحي، وهذا ما سنتطرق له في الفصل الثاني.

[1] -يُنظر: جوئيل رضوان: موسوعة الترجمة، تر: محمد يحياتن، منشورات مخبر الممارسات اللغوية، جامعة تيزي وزو، 2010، ص35.

الفصل الثاني: المصطلح النّقدي الجديد إشكالات الدّلالة والحدود

أولا- إشكالية الدّلالة بين الحقول المصطلحية.

1-1- الحقل البنيوي والأسلوبي.

1-1-1- الحقل البنيوي.

1-1-2- الحقل الأسلوبي.

1-2- الحقل السيميائي و التفكيكي.

1-2-1- الحقل السيميائي.

1-2-2-الحقل التفكيكي.

ثانيا- إشكاليات الحدّ الاصطلاحي.

2-1- التّعريب و إشكالية رسم الحروف.

2-2- المعيار اللّغوي و إشكالية الاصطلاح اللاّنحوي.

2-3- الدلالة الاصطلاحية و إشكالية الصّيغة الصّرفية.

2-4- ترجمة المصطلح و إشكالية السّوابق واللّواحق.

2-5- إشكالية "الياء" بين الصّفة والنّسبة والمصدر الصناعي.

أولا- إشكالية الدلالة بين الحقول المصطلحية:

إن المتتّبع للّدراسات النّقدية، يجد أنّ هناك تباينا بين النقاد والمترجمين في عملية نقل المصطلح النّقدي، من واقعه من أرض النشأة إلى الواقع العربي، وفي ظل اجتهادات هؤلاء النقاد الفردية لا يخفى على أحد ما يترتب عن هذه الاجتهادات من اختلاف في ترجمة المصطلح الواحد، فيطغى الجانب الذّاتي على المفاهيم الاصطلاحية، وتختلط الكلمة العادية بالمصطلح المختص، ممايولّد فوضى عارمة و اضطراب في الدلالات الاصطلاحية[1]، ونظرا لكثرة المصطلحات وتعدّدها سأورد نماذج منها وفقا للحقول التي وردت ضمنها.

1-1- الحقل البنيوي والأسلوبي:

1-1-1- الحقل البنيوي: "البنيوية عموما منهج نّقدي داخلي يقارب النصوص مقاربة آنية محايثة، تتمثل النصّ بنية لغوية متعالقة ووجودا كليا قائما بذاته، مستقلا عن غيره"[2].

وللوقوف على الجهاز الاصطلاحي لهذا الحقل البنيوي نجد وغليسي قد اقترح ثلاث تقسيمات رئيسية ممثّلة في البنيوية الشكلانية والبنيوية التكّوينية والبنيوية الموضوعاتية.

أ- **البنيوية الشكلانية:** وتتضمن:

أ-1- البنية (Structure) والبنيوية (Structuralisme):

البنية امتداد لمجموعة من المفاهيم الموزعة على حقول معرفّية مختلفة، أهّمها مفهوم (المجموعة Groupe) في الرياضيات، الذي يراه جون بياجي "أقدم بنية عرفت ودرست"، ومفهوم (الشكل Gestalt) في السيكولوجيا الجشطلتية (Gestaltisme)، بينما تبقى اللسانيات الحديثة (ومعها النقد البنيوي)، في اصطناعها لهذا المفهوم، َمدينة لدوسوسير، الذّي كان يعّبر عن ذلك بمصطلح النّسق أو النّظام (Système) ولم يكن يصدع بمصطلح البنية (Structure) على حد تقرير جون بياجي وجمهور الدارسين الذين أجمعوا على أنّ دوسوسير في إلحاحه على نظامية الاستعمال اللّغوي، قد سّمى (نسقا) ما سّماه خلفه (بنية)[3].

---

[1] -يُنظر: عبد الغني بارة: إشكالية تأصيل الحداثة في الخطاب النقدي العربي المعاصر، ص298.

[2] - يوسف وغليسي: إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي الجديد، ص117.

[3] -يُنظر: يوسف وغليسي: البنية والبنيوية في المعاجم والدراسات الأدبية واللسانية العربية - بحث في النسبة اللغوية والاصطلاح النقدي، مجلة الدراسات اللغوية، العدد 6، مختبر الدراسات اللغوية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2010، ص265.

وقد "انتقل مفهوم مصطلح البنية (Structure) إلى الكتابات العربية بكيفيات لغوية مختلفة، تقترب حينا من مفهومه الغربي، وتتأى عنه حينا آخر، فقدتُرجم المصطلح إلى:

("تركيب، بنية")، في (معجم علم اللّغة النظري و معجم مصطلحات علم اللّغة الحديث))، ("هيكل، بنية" لدى عبد السلام المسدي، وصاحبي (مدخل إلى نظرية القصة))، ("البناء، التركيب"، لدى محمد عناني)، ("الهيكل" لدى حسين الواد. "بنيان" لدى جوزيف ميشال شريم)، ("تركيب، نظم، بناء" لدى مبارك مبارك)"[1].

أما "الكتابات التي اصطنعت (البنية) وحدها فهي أكبر من أن تُحصر، وهكذا فقد ترادفت (البنية، البناء الهيكل، التركيب، النظم، البنيان...) أمام المصطلح المركزي (Sructure) بشكل مقلق لم يأخذ في الحسبان مصطلحات ثانوية أخرى، وإن أُخذت فإنّ الاتّساق في الترجمة لا يجيء –في الغالب– مطّردا؛ حيث نجد محمد رشيد ثابت –على سبيل المثال– يميز بين مصطلحي (Structure) و(Construction)؛ إذ ينقل الأول إلى "البنية" والثاني إلى "البناء"، وهذا شيء جميل لولا أنه لا ينسجم مع مصطلح (Structuralisme) الذي يترجمه إلى الهيكلية"[2].

"يبدو للوهلة الأولى أن المعايير المعجمية والدلالية والتدّاولية ترجع مصطلح (البنية) مقابلا لـ (Structure) ونزداد قناعة بهذا الاصطناع حين نرى بوضوح أن المصطلحات الموازية الأخرى هي مشغولة دلاليا، كـ(التركيب) الذي يبدو أحق بالمصطلح الفرنسي (Syntaxe) و (الهيكل) الذي هو أولى بمصطلح (Armature) المستعمل في حقول معرفية مختلفة (الهيكل العظمي Armture Osseuse) مثلا، كما أن البناء أولى بمصطلح (Cnstruction) وإذا كانت كلمة هيكل تدل لغويا على "العظيم" أو "الطويل" أو "الضخم" أو هي "الدعامة التي تركب فيها أجزاء المحرّك"، وربما دلت على "البناء المشرف" و"بيت الأصنام"، كما في اللّسان (لسان العرب)، فإن مادة (بنى) تتيح لنا الدلالة: "البنية ما بَنَيْتَه ُ، وهو البِنىوالبُنى"، كما تدل في المعجم الوسيط على "هيئة البناء، ومنه بنية الكلمة أي صيغتها"، وهكذا نتشّوف الفروق الجوهرية بين البنية والبناء؛ حيث تبدو (البنية) صفة دالة

[1] – يوسف وغليسي: إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي الجديد، ص123.

[2] – المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

على الهيئة التي تنتظم – وفقها– العناصر/المواد داخل البناء (وتجمع البنية على بُنى وبنيات) أما البناء فهو الشيء المبني"[1].

إذا كانت تلك بعض المشاكل الاصطلاحية التي جرّها مصطلح (Structure) إلى الاستعمالات العربية، فإنه من تحصيل الحاصل أن تنسحب تلك المشاكل – بمثلها أو بأضعافها– على مصطلح (Structuralisme)، حيث تم "صياغة مصطلحات من قبيل: بنيانية، بنوية، بنيوية (بالضم) وبالكسر تارة أخرى، فحدثت فوضى في الترجمة والتأليف"[2]، إذ قاربت ترجماته العربية العشرين ترجمة، وهذا جلّ ما وقعنا عليه:

"البِنيوية" (بكسر الباء)، وهي أكثر الترجمات تواترا، وأشيعها استعمالا، ومن الصّعب أن نحصر الأسماء النّقدية واللّغوية العربية التي آثرت (البِنيوية)، وأن نوثّق مواطن استعمالاتها الكثيرة، (البُنيوية: (بضم الباء)، ونجدها لدى محمد التنوجي)، ("البناوية"؛ لدى محمد الراجي التهامي الهاشمي)، ("البنيانية"؛ التي قد يكون ريمون طحان من أقدم مستعمليها)، ("البنائية"؛ وقد جعل منها صلاح فضل عنوانا لكتابه المعروف)، ("البينيوانية"؛ وقد استخدمها الدكتور علي زيعور في مجاله السيكولوجي)، ("المذهب البنيي"؛ وقد استخدمه الدكتور جميل صليبا في معجمه الفلسفي)، ("البِنَوية"؛ وقد يكون العالم اللّغوي الجزائري عبد الرحمن الحاج صالح أول مستعمل لهذه (البِنَوية) بوعي لغويّ كبير)، ("الهيكلية"؛ وتشيع في كتابات عدد غير قليل من الكتابات التونسية عموما؛ لدى توفيق بكار، وحسين الواد، وسمير المرزوقي وجميل شاكر، ومحمد رشيد ثابت، وحتى عبد السلام المسدي الذي يراوح بينها وبين البنيوية)، ("الهيكلانية"، وهي استمرار لسابقتها؛ إذ نجدها لدى حسين الواد، ونجور الرياحي)، ("المنهج الهيكلاني"، وقد ألفيناه لدى حسين الواد، وهو نهج على خطى "الهيكيلية" و "الهيكلانية"؛ لا يختلف عن صنيع نقاد آخرين آمنوا باستعمال "البنيوية"، فوجدناهم – في سياقات أخرى– يصطنعون مصطلحات: (المذهب البنيوي) و(المنهج البنيوي) و(النظرية البنيوية))، ("الستروكتورالية"، وقد اصطنع هذه الصيغة المعرّبة الثقيلة عبد العزيز بنعبد الله في هذا التركيب: "الستروكتورالية Structuralisme" أي التركيبية)، ("التركيبية"، وقد استعملها – وحدها حينا ومترادفة مع أحد الاستعمالات السابقة حينا آخر– كل من مجدي

[1] – يوسف وغليسي: إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي الجديد، ص124.

[2] – مولاي علي بوخاتم: مصطلحات النقد العربي السيماءوي الإشكالية والأصول والامتداد، ص81.

وهبة، ومحمد علي الخولي، وبسام بركة، وعزة آغا)، ("المنهج الشكلي"، وقد أورده تمام حسان في سياق خاص)"[1].

أهم ما يمكن أنيُستخلص من هذا العرض الاصطلاحي ما يلي:

* لقد واجه النّقد العربي الجديد (متضافرا مع الدراسات الألسنية الحديثة) المصطلح الأجنبي المفرد (Structuralisme) بهذا الكم الهائل من المقابلات الاصطلاحية: (البِنيوية،البُنيوية، البنيانية، البنائية، البَنوية، البنيوانية، البنيية، الهيكيلية، الهيكلانية، التركيبية، السترلاوكتورالية، الوظيفية، لمنهج الشكلي).

* يتضمن الرّكام الاصطلاحي السابق ترجمات لا يمكن وصفها إلا بالرّديئة، لبعدها عن المفهوم المبتغى، أو لأنها تحاول أن تشغل ما هو مشغول أصلا و ممحض لمفاهيم أخرى أو لغرابتها، ومن ذلك "سترلاوكتورالية" عبد العزيز بنعبد الله التي تلجأ إلى تعريب لفظي ثقيل لا حاجة تقتضيه.

*الإختلاف الجزئي في وضع مقابل موحد بين النقاد لنفس المصطلح الغربي(structuralise)، مع محافظتهم على الأصل المعجمي للمصطلح في العربية، وبذلك توجد فروق طفيفة في بعض الحروف (البنيوية، البنائية، البنوية)[2].

أ-2- المحايثة (Immanence):

"تذكر جاكلين بيوكوش في معجمها التأثيلي، أن كلمة (Immanence) مشتقة من كلمة (Manoir) الدالة على: قصر ريفي صغير، وقد تطورت لتدل على فعل البقاء والمكوث أو الإقامة أو السكن أي (Demeurer)، أو لتعني: ثوى أو استقر (Séjourner)، وهي مشتقة من الفل الثلاثي (Immanere) بمعنى يمكث في...(Rester dans)"[3].

اختلف الدارسون في ترجمة مصطلح (Immanence) حيث نجد (المحايثة) قد حظيت بحضور أكبر لدى عبد السلام المسدي، وجابر عصفور وفاضل ثامر، ورشيد بن مالك، وسمير حجازي، بينما نقله (معجم مصطلحات علماللّغة الحديث) إلى (الداخلية)، ونقله (المعجم الموحد لمصطلحات اللسانيات) إلى (الباطنية)؛ (مبدأ دراسة اللّغة داخليا)، ونقله

[1] - يوسف وغليسي: إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي الجديد، ص130.

[2] - يُنظر: خيرة حمر العين: اضطراب المصطلح النقدي بين التأصيل والترجمة، مجلة البيان، العدد456، الكويت، 1يوليو2008، ص12.

[3] - يوسف وغليسي: إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي الجديد، ص133.

صلاح فضل إلى (الانبثاق) حينا وإلى (الإنية) ونقله التهامي الهاشمي إلى (المثولية)، بينما فضل آخرون نقله إلى (الملازمة) كما فعل سعيد علوش، وتراوح عز الدين إسماعيل بين (ذاتي) و (محايث)، كما تراوح سامي سويدان بين (تأصل) و (مثولية)، وتراوح بسام بركة بين (ملازمة) و (مثولية)، وتراوح جلال الدين بين (المحايثة) و (الكمون)[1].

"الجذر المعجمي لكلمة (Immanence) يحيل على دلالات مكانية واضحة، حافظت عليها حتى دلالاتها الاصطلاحية، إذ تدل على دراسة الظّاهرة حيث هي، وتفسّرها وفقا لقوانينها الدّاخلية النّابعة منها لا الخارجة عنها"[2]، و"المقصود بالتحليل المحايث أن النص لا يُنظر إليه إلا في ذاته مفصولا عن أي شيء يوجد خارجه"[3]، واعتبارا بالشّيوع القياسي للمحايثة في الاستعمال النّقدي العربي المعاصر، اصطفاها وغليسي مصطلحا مفضلا لمقابلة هذا المفهوم الأجنبي[4].

أ-3- الآنية (Synchronie) والزّمانية (Diachronie):

تشير المعاجم الأجنبية المتخصصة إلى أنّ السنكرونية" هي مواجهة دراسية للغة معينة، وفي زمن معين، بوصفها نظاما ساكنا، بينما تدل "الدياكرونية" على تتبع وقائع اللّغة في تعاقبها وتغيرها من مرحلة إلى أخرى ضمن مسارها التاريخي الممتد.

ذلك أن المفهوم الأول مصدر بالسابقة الإغريقية "Sun" الدالة على المعية (Avec)، متبوعة باللاّحقة (Chrono) الدّالة على الزّمن (Temps) وباجتماع الدلالتين يحصل ما يفيد تزامن الدّراسة العلمية والموضوع اللّغوي، بينما يتصدر المفهوم الثاني السابقة (Dia) الدّالة على ما يمكن أن يعني : (التقسيم، خلال، المرور عبر...) بالإضافة إلى اللاّحقة الزمنية، للتعبير عن دراسة تطور الموضوع خلال الزمن أو عبر المراحل الزمنية المتعاقبة[5].

يُراد بالآنية في متصور دوسوسير: "المقاربة الآنية أو التزامنية (Synchronie) هي التي تعالج الموقف اللّساني في لحظة بعينها من الزمان، أي أنها تعنى بوصف الحالة القائمة

[1] - يُنظر: يوسف وغليسي: إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي الجديد، ص137.

[2] - المرجع نفسه، ص138.

[3] - سعيد بنكراد: السيميائيات مفاهيمها وتطبيقاتها، ط3، دار الحوار للنشر والتوزيع، سورية، 2012، ص255.

[4] - يُنظر: يوسف وغليسي: إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي الجديد، ص133.

[5] - المرجع نفسه، ص139.

للغة ما"، أمّا الزمانية (Diachoronie) يقتضي أن تكون الدّراسة حسب العلاقات بين الأشياء المتتابعة على أساس التغيير الزمني والتاّريخي[1].

المصطلح اللّساني يتميز بأنه مشحون بالدلالة؛ أي الإيجاز الذي يغني عن كلمات كثيرة، ونلاحظ في معاجمنا أنه في كثير من الأحيان لم يتوخ واضع المكافئ العربي الإيجاز، بل فكّك المصطلح وأتى بعبارات، حيث "يلجأ الكثير من المترجمين إلى التّعبير عنه بجملة أو أكثر بدل كلمة واحدة، مما يجعله يفتقر لعنصر الإيجاز الذي يعتبر مهما في بناء المصطلحات، وأبرز مثال على ذلك مصطلح (Synchronie): دراسة اللّغة في حالة استقرار، (diachronie): دراسةاللّغة في حالة تطّور"[2].

نجد أن الكتابات العربية قد تكّبدت إسهالا اصطلاحيا حادًا في مواجهة هذين المصطلحين، على نحو ما يبرزه الجدول التالي:

Synchronie (Synchronique)	Diachronie (Diachronique)	مرجع الترجمة
تزامن	تعاقب	يمنى العيد: في معرفة النص، ط3، ص 43. سعيد الغانمي: معرفة الآخر، ص45. عز الدين إسماعيل: نظريةالتّلقي (ترجمة)، ص372، 369. رشيد بن مالك: البنية السّردية في النظرية السيميائية، ص51. الزواوي بغورة: المنهج البنيوي، ص37، 126.
تزامن	تعاقب	بسام بركة: معجم اللّسانية، ص197، 58.
تزامن	تطور	محمد بنيس: ظاهرة الشّعر المعاصر في المغرب، ص517،519.

[1] - يُنظر: حكيم دهيمي: أسس النظرية البنيوية في النقد العربي الحديث، رسالة دكتوراه، كلية الآداب واللغات ، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2001، ص81.

[2] – تهامي بلعقون: المصطلح اللساني العربي إشكالات وحلول، الملتقى الوطني حول المصطلح والمصطلحية، 2-3 ديسمبر2014، الجزء 2، مخبر الممارسات اللغوية في الجزائر، تيزي وزو– الجزائر، 2014، ص473.

تزامني	زماني	حميد لحميداني: بنية النص السردي، ص150-151
التزامن أو التواقت	التطور أو التعاقب	خيرة حمر العين: جدل الحداثة في نقد الشّعر العربي، ص117.
تزامن	تزمن	عبد الكريم حسن:- الموضوعية البنيوية، ص39. - المنهج الموضوعي، ص187. يوسف غازي ومجيد النصر: محاضرات في الألسنية العامة (ترجمة)، ص113. الربعي بن سلامة: الوجيز في مناهج البحث، ص45-46.
الآني الرّاهن دراسة الحالة الحاضرة التزامنية	الزمن، التاريخي دراسة التطور عبر الزمنية	محمد عناني: المصطلحات الأدبية الحديثة، معجم (ص16) دراسة (ص60)
التزامني	التوالدي (التعاقبي)	كمال أبو ديب الرؤى المقنعة،ص411-412.
التزامن (وصفي)	التطور (تاريخي)	محمد التنوجي: المعجم المفصل في الأدب، ج2، ص831.
التزامن	التفارق	جورج طرابيشي: البنيوية (ترجمة)، ص18.
تزامن	تغير	محمد علي الكردي، مجلة (علامات)، ج1، م1، ماي 1991، ص142.
التزامن	التتابع	محمد عصفور: البنيوية وما بعدها (ترجمة)، ص17
تزامن	تاريخي	التهامي الراجي الهاشمي: معجم الدلائلية، 249/2، 163/1.
تزامني	تاريخي	معجم مصطلحات علم اللّغة الحديث، ص90، 18.
تزامنية (سينكرونية)	تاريخية (دياكرونية)	ميجان الرويلي، سعد البازغي: دليل النّاقد الأدبي، ص35.

التواقت	التعاقب	سمير حجازي:النقد الأدبي المعاصر، ص85، 126.
التعاصر	التعاقب	ريمون طحان: الألسنية العربية، ط2، ص19.
آنية	تعاقب	جابرعصفور: عصر البنيوية(ترجمة) ص290
تعاصرية	تأريخي	ميشال زكريا: الألسنية، ص291، 288.
وصفية	تاريخية	محمد محمود غالي: أئمة النحاة في التاريخ،ص27.
توقيتي، وصفي	تطوري، تاريخي	صلاح فضل: نظرية البنائية، ص103.
السنكروني (الآنية)	الدايكروني(التعاقبية، التاريخية، الزمنية)	فاضل ثامر: اللّغة الثانية، ص152.
الآنية	التلاحقية	سعيد علوش: معجم المصطحات الأدبية المعاصرة، ص155، 149.
آني قراري	تاريخي، زماني	المعجم الموحد لمصطلحات اللّسانيات، ص140
حال الثبات، حال الاستقرار، سكوني	حركي، متحرك	محمود السعران، أورده محمد رشاد الحمزاوي ضمن: المصطلحات اللّغوية الحديثة، ص266، 233.
وصفية (سنكرونية) التوزع الآني	تاريخية (دياكرونية) التزامن	عدنان بن ذريل:اللّغة والأسلوب،ص89، 78.
استبدالية	تعاقبية	عبد العزيز حمودة: المريا المحدبة، ص203.
آنية	تعاقبية، تاريخية	عبد الله الغذامي: الخطيئة والتكفير، ص30.
آنية	زمانية	عبد السلام المسدي: قاموس اللّسانيات، ص180، 228 : الأسلوبية والأسلوب، ط3، ص129، 130.
آنية	زمنية	حسين الواد: البنية القصصية في رسالة الغفران ط3، ص88 وأيضا توفيق الزيدي: أثر اللسانيات في النقد العربي الحديث، ص164.

يبّين لنا هذا الجدول أن كلا من هذين المصطلحين قدتُرجم بما لا يقل عن 15 مقابلا عربيا، فمصطلح (Synchronie) مترجم إلى: (السنكرونية، التزامن، التواقت، التوقيتي،

الآنية، الراهن، دراسة الحالة الحاضرة، الوصفية، التعاصر، القراري، حال الثبات، حال الاستقرار، السكوني، التوزع الآني، الاستبدالية،...)، أّما مصطلح (Diachronie)،فتُرجم إلى 20 مقابلا عربيا بالتحديد: (الدياكرونية، الدايكرونية، التعاقب، التطور، التّزّمن، الزمنية، التاريخية، عبر الزمنية، دراسة التطور، التوالدي، الزمانية، التفارق، التتابع، التغير، التاريخي، التلاحقية، الحركي، المتحرك، التزامن، العمودي...).

من اللاّفت للانتباه أيضا في هذا الجدول، أن اللّجوء إلى التعّريب قد كان مختلفا باختلاف اللّغة الأجنبية المنقول عنها؛ فالناقلون عن الفرنسية يقولون "دياكرونية"، والناقلون عن الانكليزية يقولون "دايكرونية"، كما يُلاحظ وقوع بعض الترجمات في آفة (التّضاد)؛ حيث نلاحظ أن مصطلح "السنكرونية" ومضاده "الدياكرونية" قد نقلا معا إلى (تزامن)، وهو خطأ ذريع وقع فيه عدنان بن ذريل؛ لأنه لا مسوغ دلاليا –على الإطلاق– لترجمة الدياكرونية بالتزامن على حد تعبير يوسف وغليسي[1].

ب– البنيوية التكوينية (Structuralism Génétique):

هو مصطلح للدلالة على "فرع من فروع البنيوية...، ونشأ هذا الفرع استجابة لسعي بعض المفكرين والنقاد الماركسيين للتوفيق بين طروحات البنيوية في صيغتها الشكلانية وأسس الفكر الماركسي أو الجدلي، كما يسمى أحيانا، في تركيزه على التفسير المادي الواقعي للفكر والثقافة عموما"[2] .

"تقوم هذه النظرية على مفهومين اثنين متكاملين، لا غنى لأحدهما عن الآخر، هما: الفهم (Compréhension)، والشّرح (Explication)؛ يضطلع الأول بالبنية الصغرى (البنية النصية)؛ أي الدراسة البنيوية للنص، بينما يتجاوز الثاني ذلك، إذ يضع هذه البنية الصغرى في إطار بنية أكبر هي البنية الاجتماعية المحيطة بالنص"[3]، حيث تركز هذه النظرية على "إرداف الدراسة النصية للأدب بدراسة الوسط الاجتماعي الذي أبدعه"[4].

---

[1] – يُنظر: يوسف وغليسي: إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي الجديد، ص143.

[2] – سعد البازغي وآخر: دليل الناقد الأدبي إضاءة لأكثر من خمسين تيارا ومصطلحا نقديا، ط3، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء– المغرب، 2002، ص76.

[3] – يوسف وغليسي: إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي الجديد، ص146.

[4] – محمد عزام: فضاء النص الروائي مقاربة بنيوية تكوينية في أدب نبيل سليمان، ط1، دار الحوار للنشر والتوزيع، سورية، 1996، ص42.

تحتل البنيوية التكوينية رقعة شاسعة نسبيا على مساحة الخطاب النقدي العربي الجديد، تشغلها أسماء معروفة بانتمائها الإيديولوجي حينا، وقناعاتها المنهجية حينا آخر، يمكن أن نذكر منها: محمد رشيد ثابت، وكمال أبو ديب، ويمنى العيد ومحمد برادة، ومحمد بنيس و إلياس خوري، وجمال شحيد، وسعيد علوش وحميد لحمداني، وربما أيضا جابر عصفور، وكذلك عبد الحميد بورايو، ونجيب العوفي...[1].

وقد "تنازع هؤلاء (وغيرهم) المصطلح الأجنبي (Structuralisme Génétique)، فعبّروا عنه بمقابلات عربية كثيرة، تقارب الخمسة عشر مصطلحا منها: ("البنيوية التوليدية"؛ التي تشيع لدى صلاح فضل، وجابر عصفور، وسعيد علوش، وشايف عكاشة....)، ("البنيوية التوالدية"؛ وقد اصطنعها الباحث العراقي نهاد التكرلي)، ("البنيوية الدينامية"؛ وقد انفرد بها سمير حجازي الذي استعمل إلى جانبها (البنيوية التوليدية) في مواطن مختلفة من كتاباته)، ("المنهج الهيكلاني التوليدي"؛ الذي يصطنعه حسين الواد)، ("الهيكلية الحركية"؛ ويصطنعها محمد رشيد ثابت)، ("البنيوية التركيبية"؛ وقد جاءت عنوانا لأحد كتب جمال شحيد، الذي لم يستقر عليها، بدليل أننا عثرنا له –لاحقا– على كتابات تصطنع "البنيوية التكوينية" عنوانا لها)، ("البنيوية الجدلية"؛ وقد ألفيناها لدى جورج طرابيشي في ترجمته لكتاب غارودي، ولم ندر كيف كان مقابلها في الأصل الفرنسي)، ("البنيوية الماركسية"؛ وقد استعملها عبد العزيز حمودة)، ("الواقعية البنيوية"؛ وتنفرد باستعمالها يمنى العيد)، ("البنيوية التكوينية"؛ وتبدو أكثر المصطلحات شهرة وتداولا، وهي لا تحتاج إلى حصر مستعمليها (وما أكثرهم) أو مواطن استعمالاتها، يكفي أن نذكر (دون توثيق) من الأسماء النّقدية التي تبنّتها كلا من: محمد برادة، ومحمد بنيس وحميد لحميداني، وعبد الملك مرتاض، وشكري عزيز ماضي، وسامي سويدان ومحمد سويرتي، ومحمد ساري وكمال أبو ديب...)"[2].

جـ– البنيوية الموضوعاتية: "الموضوعاتية (Thématique) ليست حكرا على البنيوية، بل هي ميدان نقدي هلامي تتداخل فيه مختلف الرؤى الفلسفية والمناهج النّقدية (الظاهرية، الوجودية، التأويلية، النفسانية....)التي تتضافر فيما بينها ابتغاء التقاط الموضوعات المهيمنة

[1] – يُنظر: يوسف وغليسي: إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي الجديد، ص147.

[2] – المرجع نفسه، ص149.

على النصوص، في التحامها بالتركيب اللّغوي الحامل لها"[1]، إذ لها "قابلية على احتواء جميع المناهج أو الاستفادة منها في جوانب محدودة"[2].

جـ-1- الموضوع (Thème) والموضوعاتية (Thématique):

الموضوعاتية هي الآليات المنهجية المسخّرة لدراسة الموضوع في النص الأدبي، وتشير "جاكلين بيكوش" في قاموسها التأثيلي إلى أن كلمة الموضوع (Thème) كانت تعني في القرن 13م كل ما تعنيه كلمة "Sujet" (مادة أو فكرة أو محتوى أو قضية أو مسألة، في العربية)، ثم تطورت في القرنين 16 و17م لتدل على: "امتحان مدرسي" (Compsition Scolaire)، وترجمة (Traduction) وبعدها دخلت علم التنجيم منذ القرن17م، ثم علوم الموسيقى واللّغة منذ القرن19، حيث ظهرت كلمة الموضوعاتية (Thématique)، في القرن ذاته[3].

"تعدّدت تسميات هذا المنهج في حقل النقدالنّظري الغربي، وهو ما انعكس على الترجمة العربية لمصطلحاته"[4]، فقد تلقّى الخطاب النّقدي العربي مفاهيم "الموضوعاتية" بتعثّر في العتبة الأولى، وأخفق في العثور على المصطلح المفتاحي(المتفق عليه) الذي يتيح له الولوج المنظم إلى أعماق المنهج النّقدي، على نحو ما سنرى في هذا الجدول الذي يبدي تضاربا عربيا حادًا في ترجمة المصطلح"[5]:

[1] – يوسف وغليسي: إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي الجديد، ص152.

[2] – حميد لحميداني: سحر الموضوع –عن النقد الموضوعاتي في الرواية والشعر، ط2، مطبعة آنفو برانت، فاس – المغرب، 2014، ص52.

[3] – يُنظر: يوسف وغليسي: إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي الجديد، ص153.

[4] – حميد لحميداني: سحر الموضوع – عن النقد الموضوعاتي في الرواية والشعر، ص52.

[5] – يوسف وغليسي: إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي الجديد، ص155

Thème	Thématique	مرجع الترجمة
التيمة		محمد التنوجي: المعجم المفصل في الأدب، 197/1 حميد لحميداني: سحر الموضوع، ص22. يمنى العيد: فن الرواية العربية، ص77، 79. عزت محمد جاد: نظرية المصطلح النّقدي، ص490. محمد عناني:المصطلحات الأدبية الحديثة،معجم،ص118
تيمة	تيماتيكية	عثماني الميلود: شعرية تودوروف، ص69.
تيمة	تيمائية	محمد العمري: ترجمة (البلاغة والأسلوبية)،ص120
غرض	الغرضية	شكري المبخوت: رجاء بن سلامة: ترجمة (الشعرية)، ط2، ص93.
	الأغراضية	توفيق بكار: أورده المسدي في المصطلح النّقدي، ص66.
المعنى الرئيسي		معجم مصطلحات علم اللّغة الحديث، ص94.
	المنهج المداري	سامي سويدان (أبحاث في النص الروائي:18، في النص الشّعري العربي:21، جدلية الحوار في الثقافة لنّ قد109.
مضمون	مضمونية	عبد السلام المسدي: قاموس اللّسانيات، ص179.
الجذر	المدرسة الجذرية	نهاد التكرلي: اتجاهات النّقد الأدبي الفرنسي المعاصر، ص127.
	الجذرية	فؤاد أبو منصور، أورده فاضل ثامر: اللّغة الثانية، ص158.
	الاتجاه الثيمي	خلدون الشمعة: نّ قد والحرية، ص186،48، 187.
التيم	التيمية	سعيد علوش: معجم المصطلحات الأدبية المعاصرة، ص156.
	الموضوعات الثيمي	سعيد علوش: النّقد الموضوعاتي، ص12،11
محور		عبد القادرالفاسي: اللّسانيات واللّغة العربية، ص437
الموضوعة		عبد الفتاح كليطو: الغائب، ص28. لطيف زيتوني: معجم مصطلحات نقد الرواية ص161 خليل أحمد خليل: ترجمة (موسوعة لالاند الفلسفية)، 03/149.
	الغرضية، المضمونية	عبد العزيز شبيل: ترجمة(مدخل إلى جامع النص)ص98.

الموضوع	الموضوعية	عبد الكريم حسن: الموضوعية البنيوية
موضوع	موضوعاتية	محمد مرتاض: الموضوعاتية في شعر الطفولة الجزائري، (المقدمة). شايف عكاشة: نظرية الخلق اللغوي، ج3،ص166.
الموضوع	المنهج الموضوعي	عبد الكريم حسن: المنهج الموضوعي، ط2، ص 13، 45، 46،...
موضوع، ساق، ترجمة		بسام بركة: معجم اللّسانية، ص20، 202.
موضوع، غرض، قضية		مجدي وهبة : معجم مصطلحات الأدب، ص568.
فكرة، موضوع، قضية، تيمية، خيط		محمد عناني: المصطلحات الأدبية الحديثة، ص117، 118 (معجم)
	المنهج الثيمي (الموضوعاتي)	فاضل ثامر: اللّغة الثانية، ص164.
	الموضيعية	جوزيف شريم: أورده عبد الكريم حسن، المنهج الموضوعي، ص45.
	المواضيعية، الموضوعاتية، نظرية الموضوعات	عبد الرحمن أيوب: ترجمة (مدخل إلى جامع النص)، ص93، 100.

يمكننا قراءة هذا الجدول عبر الملاحظات الآتية:

* لقد أسرف المعجم النّقدي العربي إسرافا لغويا واضحا فيتلقّيه لهذين المفهومين بما يتجاوز عشر مقابلات عربية لكل منهما؛ فقد ترجمت كلمة (Thème) بما لا يقل عن 15 مقابلا: (تيم، ثيمة، تيمة، موضوع، موضوعة، غرض، مضمون، معنى رئيسي، جذر، محور، ساق، ترجمة، قضية، فكرة، خيط، ...)، كما ترجمت كلمة (Thématique) بما لا يقلّ عن 13

مقابلا: (التيماتية، الثيمية، التيماتيكية، الغرضية، الأغراضية، الجذرية، المضمونية، المنهج المداري، الموضوعية، المنهج الموضوعي، الموضوعاتية، المواضيعية، نظرية الموضوعات...) ،وهو دليل واضح على سوء الطّالع الذي أُبتلي به الفعل الاصطلاحي العربي في غياب التّنسيق بين القائمين على هذا الفعل[1].

* يبدو أن صعوبة إيجاد مقابل دقيق ومباشر للمصطلح قد شجّع النّقاد المترجمين على تداول المصطلح المعرّب صوتيا (الثيمة)[2].

* تزداد حال هذا الفعل الاصطلاحي سوءا كلما ازداد عدد المصطلحات الأجنبية التي تتجاوز دلاليا مع كلمة (Thème)، من نوع:(Objet, Sujet, Contenu, Racine, Radical, Motif...)؛ حيث وجدنا رضوان ظاظا مثلا ينقل كلمة (Thème) إلى "موضوع"، وينقل (Objet) إلى "غرض"!، وأن المسدي الذي قابل (Thème) بـ "مضمون"، راح يجعل "المحتوى" مقابلا لـ (Contenu) و "الموضوع" مقابلا لكلمتي (Objet, Sujet) في وقت واحد!.

* حاول بعضهم استعمال مصطلحات التيمية والفكرة والجذر والموضوع، مع إدراك ما بينها من فروق جوهرية، ومحاولة البحث عن مسوّغات لهذا الاستعمال أو ذلك، وكان النّاقد العراقي نهاد التكرلي من أوائل الذين باكروا إلى ذلك حين قال: " أطلقنا كلمة (جذر) على المصطلح الفرنسي (Thème) الذي تُرجم عادة بالموضوع..."

* من النّقاد من يفضل تعريب المصطلح لا ترجمته، وذلك بإبقائه على لغته الأصلية بعد إدخال بعض التغييرات التي يقتضيها التّعريب[3]، فالذين يعرّبون عن الفرنسية يستعملون (تيمة)، والذين يعرّبون عن الانكليزية يستعملون الثاء المثلّثة (ثيمة).

* هناك ترجمات واردة في الجدول السابق، لا يسعنا إلا رفضها واستهجانها، (من نوع: ساق، ترجمة، خيط)، لأنها ترجمات موضعية، لا تفيد المراد إلا في سياقات محدودة، بعيدة عن الحقل المنهجي النّقدي المقصود[4]، إنما هي نماذج مستعارة موسومة بالتحوّل، "لأنّ أصحابها

---

[1] -يُنظر: يوسف وغليسي: إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي الجديد، ص158.

[2] -يُنظر: فاضل ثامر: اللغة الثانية في إشكالية المنهج والنظرية والمصطلح في الخطاب النقدي العربي الحديث، ط1، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء– المغرب، 1994، ص158.

[3] -يُنظر: محمد بوحمدي: من قضايا ترجمة المصطلح النقدي، أعمال ندوة قضايا المصطلح في الآداب والعلوم الإنسانية، الجزء2، ص62.

[4] -يُنظر: يوسف وغليسي: إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي الجديد، ص159.

لم يأخذوا بعناصر الانتقال المعقولة في ظلّ غياب الوعي النّقدي، أمر جعل بعضهم يسقط في التكّرارية والتشّويه والتقّليد"[1].

* ينفرد عبد الكريم حسن بالحرص على النسبة إلى المفرد (الموضوعي)، وتفادي النسبة إلى الجمع (الموضوعاتي، المواضيعي)، تحقيقا لقاعدة لغوية عتيقة، لم يعد لازما احترامها في الاستعمالات اللّغوية المعاصرة، بل إن أشد المجامع اللغوية تزمتاً أصبحت تُبيح الخروج عنها تفاديا للالتباس الدلالي[2].

* يشيع (الغرض) و (الأغراضية) لدى عدد غير قليل من الدارسين، ومع ذلك نستبعد هذه الترجمة لأنها مرتبطة بمحمول مدرسي يصعب إفراغ دلالاته المحنّطة.

* ينفرد سامي سويدان باستعمال (المدار) و(المنهج المداري)، وهو استعمال جيد في ذاته؛ لأن المدار – لغة– هو موضع الدوران أو ما يجري عليه الأمر، وباستثمار دلالته في علم الفلك، يغدو كأنه الفلك الدلالي الذي يدور فيه النص، وما يعاب على هذا الاستعمال المحدودية التداولية.

* "من الصعب تعميم مصطلح (الجذر)، بالنظر إلى سياقاته الاستعمالية المحدودة؛ واقتصاره – عموما– على البعد السيكولوجي للمنهج الموضوعاتي"[3].

جـ–2– التكّرار وأشكاله:

أكّد جون بيار ريشار على أنّ تحديد الموضوعات غالبا ما يتم من خلال مقياس الاطّراد (Récurrence)، على أساس أن التكّرار (Répétition) هنا أو هناك يؤشّر على الهوس (Signale L'obsession)، ومثلما أسهب ريشار في الوصل بين الموضوع والتكّرار، فقد أسرف في تقديم التكّرار بشتى المصطلحات الدّالة عليه؛ حيث أورد ما لا يقلّ عن أربعة منها: (Récurrence, Répétition, Fréquence, Itération...)، متعاطيا مثل هذه المفاهيم بكثير من الترادف، وهو ما فسح المجال أمام المترجمين العرب كي يترجموا كل تلك الكلمات – أحيانا– بمقابل عربي واحد، و أحيانا أخرى يترجمون الكلمة الواحدة بمقابلات متعددة، على نحو ما نبرزه في المحطات الاصطلاحية الآتية[4]:

---

[1] – مولاي علي بوخاتم: مصطلحات النقد العربي السيماءوي الإشكالية والأصول والامتداد، ص117.

[2] – يُنظر: يوسف وغليسي: إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي الجديد، ص159.

[3] – المرجع نفسه، ص160.

[4] – يُنظر: المرجع نفسه، ص167.

جـ-2-1- مصطلح (Fréquence): يجري هذا المصطلح في المجال الصوتي خصوصا، حيث إن تردد الصوت هو عدد الدورات التي تتم في الوحدة الزمنية، وقد تداولت الكتابات العربية هذا المصطلح بالترجمات التالية: ("تواتر" لدى عبد السلام المسدي؛ و ميشال زكريا)، ("تواتر، تردد، تكرار، شيوع"؛ لدى مبارك مبارك)، ("تردّد، تواتر، تكرار، كثرة"؛ لدى بسام بركة)، ("تردّد، تواتر"؛ في المعجم الموحد لمصطلحات اللسانيات)، ("تكرير"؛ لدى جوزيف الشريم، رغم أنه يترجم كلمة (Reprise) في المقام ذاته بالتكرير أيضا)، وإذن فقدتُ دووِل هذا المفهوم بما لا يقل عن ست ترجمات عربية (تواتر، تردّد، تكرار، تكرير، شيوع، كثرة،...) مع وزن تداولي أكثر لـ "تواتر".[1]

جـ-2-2- مصطلح (Répétition): يُستخدم هذا المصطلح في حقول لغوية ومعرفية شتّى بدلالات متقاربة تكادتُ فرغه من محموله الاصطلاحي، وتعامله كما لو كان كلمة عادية، وقد تراوحت ترجمات هذا المفهوم في العربية، عموما، بين كلمتي (الإعادة) و (التّكرار)[2].

جـ-2-3- مصطلح (Itérativité): قد يرد هذا المفهوم في كتابات فرنسية أخرى بصيغ أخرى من العائلة اللّفظية ذاتها، كـ (Itération) و (Itératif). وقد تداولت الكتابات العربية هذه المصطلح بهذه الترجمات: ("التكرار"؛ عند عبد الكريم حسن)، ("التكرارية"؛ عند سعيد علوش)، ("التكراري"؛ عند المسدي، وفي المعجم الموحد لمصطلحات اللسانيات)، ("تكّرري، تكّررية"؛ في معجم الدلائلية)، ("تكّرري، تكراري"؛ لدى بسام بركة)[3].

جـ-2-4- مصطلح (Redondance): "ينبغي أن نعلم في البدء أن تأثيل هذه الكلمة الدالة على الإسهاب والإطناب إنما يعود إلى الكلمة (Onde) التي تدلّ على الموج، وقد تدلّ على البحر بمائه وأمواجه، على أن دلالتها الاصطلاحية استثمرت ما في دلالتها اللغوية من تموّجات حركية متكررة لتطلق على مصطلح مستعار من البلاغة يدل على ظهور أسلوبي، له نفس معنى الإعادة (Répétition) تقريبا، ويشير عادة إلى الإفراط في المحسّنات الأسلوبية"[4].

---

[1] - يُنظر: يوسف وغليسي: إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي الجديد، ص167.

[2] - المرجع نفسه، ص168.

[3] - يُنظر: المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

[4] - المرجع نفسه، ص169.

وقد نُقل هذا المصطلح في العربية إلى:("إطناب"؛ لدى المسدي، والتهامي الراجي الهاشمي)، ("ترداد"؛ لدى سعيد علوش)، ("حشو، زيادة مفيدة (وظيفية)"؛ في المعجم الموحد لمصطلحات اللّسانيات)، ("حشو، إسهاب، نفل، إطناب"؛ لدى بسام بركة)، ("حشو، إسهاب، إطناب، تأكيد لفظي"؛ لدى مبارك مبارك). أي أنّ هناك ما لا يقل عن سبعة مقابلات عربية لهذا المفهوم الغربي، يأتي الإطناب والحشو على رأسها"[1].

جـ-2-5- مصطلح (Occurence): يدلّ هذا المصطلح على ظهور عنصر لغوي معيّن في نص ما خلال مرّات عديدة، وقد تُرجم عربيا إلى: ("الظهورات" (في حالة الجمع)؛ لدى عبد الكريم حسن)، ("ورود"؛ لدى ميشال زكريا، والتهامي الهاشمي)، ("توارد"؛ لدى المسدي)، ("وقوع، حدوث"؛ في المعجم الموحد لمصطلحات اللسانيات)، ("وقوع، ورود، تواتر"؛ لدى بسام بركة)، ("تواتر، ورود"؛ لدى مبارك مبارك)، ("تواترات"؛ لدى جوزيف شريم، الذي يترجم في السياق ذاته مصطلح (Récurrences) بنفس الترجمة)[2].

وهكذا تبدو كل هذه البدائل الاصطلاحية قابلة كي تكون مقابلا لذلك المصطلح، حتى مصطلح "الظهورات" – على قلة وروده – يمكن أن يكون مفضلا أو مقبولا على الأقل.

جـ-2-6- مصطلح (Récursivité): "هذا المفهوم هو أساس جوهري لقواعد النحو التحويلي، وهو عموما خاصية لكل ما يعاد بصورة غير محدودة، وقد شاع في المؤلّفات العربية بهذه الترجمات: ("تكرارية"؛ لدى بسام بركة، والتهامي الهاشمي، ومبارك مبارك)، ("ترداد"؛ لدى عبد السلام المسدي)، ("إطالة، تثنية"؛ في المعجم الموحد لمصطلحات اللسانيات)، ("إطّرادية"؛ لدى عبد الكريم حسن)"[3].

جـ-2-7- مصطلح (Récurrence): خلافا لكلمة (Occurence) الدالة في القاموس الفرنسي على الجري إلى الأمام، فإن كلمة (Récurrence) – ذات الصلة الوثيقة بكلمة (Récursivité)– تدل على الجري إلى الوراء أو العودة بسرعة، لذلك تستخدم هذه الكلمة في لغة الرياضيات والفلسفة على السّواء، وقد حاول البعض ترجمتها بكلمة موحّدة كما فعل عبد الكريم حسن في (الاطرادية) التي نقلها عن نجيب غزاوي، بينما سعى آخرون إلى ترجمات

[1] – يوسف وغليسي: إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي الجديد، ص169.

[2] – يُنظر: المرجع نفسه، ص170.

[3] – المرجع نفسه، ص171.

مختلفة، من نوع: ("التواتر"؛ لدى سعيد علوش، وجوزيف شريم)، ("المعاودة"؛ لدى التهامي الهاشمي، وسعيد بوطاجين)، ("تكرار، معاودة"؛ لدى بسام بركة، ومبارك مبارك)، (" بَدْءَنة" (منحوتة من الفعلين: بدأ وعاد)؛ لدى عبد الملك مرتاض)، ("تكرار، رجوع، ترجيع، تواتر"؛ لدى خليل أحمد خليل)[1].

ما يمكننا قوله في ختام معالجة هذه المصطلحات الدالة على التكرار بمختلف أنواعه، أن مصطلحات من طراز (Répétition, Fréquence, Fréquentatif, Itérativité, Itératif, Itération, Redondance, Occurrence, Récursivité, Récurrence)، هي من الترادف بحيث يصعب تمييز ما بينها من فروق دلالية جوهرية، فليس أمام الكتابات العربية – إذن– إلا أن تستعين بكلمات مختارة من هذا المحور الاستبدالي(التكرار، التكرير، التواتر، الإعادة، المعاودة ، الاطراد، الترداد، التردد، الترديد، الترجيع، الإطناب، الورود، التوارد...) ، وتتواضع على مقابلة بعضها ببعض نظيراتها الأجنبية، بشكل اتفاقي أساسا[2].

1-1-2-الحقل الأسلوبي: يندرج ضمن الحقل الأسلوبي العديد من المصطلحات: الأسلوب والأسلوبية (Style et Stylistique)، الدائرة الفيلولوجية (Cercle Philologique)، الكلمة الموضـــوع (Mot-Theme) والكـــلمة المفـــتاح (Mot-Clé)، إضافـة لـ الاستبـــدالية (Paradigmatique) والتركيـبـيـة (Syntagmatique) وكذا الانــزياح (Ecart)، وبما أنّ المجال لا يتسع لدراستها جميعا سأقتصر على ثلاثة منها.

أ- الأسلوب والأسلوبية (Style et Stylistique):

عُرف مصطلح الأسلوبية عند القدماء بالأسلوب، وهو "عند عبد القاهر الجرجاني الضّرب من النّظم والطريقة فيه، لكنّ تسمية المصطلح تغيّرت في الدّراسات الحديثة، إلى (الأسلوبية) أو (علم الأسلوب الحديث) بالاستناد إلى نشأة علم اللّغة الحديث وتطوّره"[3]، و"الأسلوبية في اللّغة مصطلح مركّب من وحدتين، تشكل إحداهما الجذر "Stilus" (أداة الكتابة) في اللّغة اللاّتينية وتشكل "lque" الوحدة الثانية لاحقة، وعند توليف هذين الوحدتين

[1] -يُنظر: يوسف وغليسي: إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي الجديد، ص ص 171، 172.

[2] -يُنظر: المرجع نفسه، ص172.

[3] – منتهى الحراحشة: من مشكلات المصطلح النقدي في الدراسات النقدية العربية الحديثة والمعاصرة، مجلة اتحاد الجامعات العربية للآداب والعلوم الإنسانية، المجلد6، العدد2، الأردن، 2009، ص211.

نحصل على مصطلح علم الأسلوب"[1]، كما تشير الدّراسات الأدبية أن كلمة أسلوب ظهرت في النّقد الألماني في معجم (قريم Grimm) في بدايات القرن19، كما ضُمّنت في قاموس أوكسفورد الانجليزي عام 1846، أما في النّقد الفرنسي فقد اُستعمل المصطلح لأوّل مرة عام 1872[2].

"انتقل مصطلح (Stylistique) إلى العربية بتسميات قليلة متقاربة، لا تتجاوز عدد أصابع اليد الواحدة، يهيمن عليها المقابل الشّائع (أسلوبية) الذي تفوق تداوليته غيرها في سائر البدائل الاصطلاحية، كـ "الأسلوبيات" الذي يصنعه سعد مصلوح، ورابح بوحوش، أو علم الأسلوب الذي يتوازى مع الأسلوبية في (معجم مصطلحات علم اللّغة الحديث)"[3].

"عرّف العالم الفرنسي جون بيفون الأسلوب الكلامي في صلته اللاّزبة بالذّات المتكلّمة عبر هذه الجملة التي لا تفارق أي حديث عن الأسلوب والأسلوبية: (Le Style est de l'homme même) وهي الجملة التي عمّقها رومين رولان حين حكاها وحرفها – إمعانا في إجلائها– عبر جملة شارحة (Paraphrase) لها ببراعة بديعة، نقلت الأسلوب من (الإنسان) إلى (روح) الإنسان: (Le Style C'est L'âme)"[4].

و"على بساطة تلك العبارة ووضوحها، فقد استعصى على العرب المعاصرين نقلها إلى العربية نقلا سليما؛ إذ تداولوها بكيفيات لغوية مختلفة كادت تفقدها معناها الجوهري، حيث ترجمت إلى:

* (الأسلوب هو الإنسان نفسه)، لدى مجدي وهبة، وعدنان بن ذريل، وبسام بركة، وكاظم سعد الدين، ونور الدين السد.
* (الأسلوب هو الرجل نفسه)، لدى عبد الملك مرتاض، وصلاح فضل، ومحمد العمري.
* (الأسلوب هو الرجل)، لدى محمد عزام، وعزة آغا ملك، ...

---

[1] – فرج حمادو: المصطلح الأسلوبي الغربي في ترجماته العربية "دراسة وصفية نقدية من خلال كتابي الأسلوب والأسلوبية لبيار جيرو والأسلوبية لمولينيه، مذكرة ماجيستير في اللغة والأدب العربي تخصص: بلاغة وأسلوبية، كلية الآداب واللغات، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2010/2009، ص32.

[2] – يُنظر: السعيد بوطاجين: الترجمة والمصطلح دراسة في إشكالية ترجمة المصطلح النقدي الجديد، ص129.

[3] – يوسف وغليسي: إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي الجديد، ص183.

[4] – المرجع نفسه، ص189.

* (الأسلوب هو الإنسان عينه)، لدى عبد السلام المسدي"[1].

تتيح لنا هذه الترجمات أن نلاحظ ما يلي:

– تشترك هذه الترجمات كلها في القفز على الرّبط أو الإضافة، الماثل في العبارة الفرنسية ("La préposition "de)، ويدل هذا الحرف – في الدرس النحوي الفرنسي– على التمييز أو التخصيص (Epithète) مثلما يدل على المكمل السّببي (وربما "المفعول لأجله" مع بعض التجاوز) (Complément circonstanciel de cause)، معنى ذلك أن له وظيفة دلالية، صارت ملغاة في هذه الترجمات العربية[2].

– تتفق الترجمات (1، 2، 4) في اصطناع التوّكيد المعنوي، ولكنها تختلف في اختيار لفظ التوّكيد (نفسه أو عينه)، ومعلوم أن هذين اللّفظين يتشابهان في الدّرس النّحوي العربي.

– تتضمن الترجمتان (2 و3) جناية على المرأة وأسلوبها، إذ تقابل كلمة (Homme) بكلمة رجل، على اعتبار أن كلمة (Homme) تُطلق على الرّجل والمرأة سواء. وعلى هذا فمن التعسف الكبير أن تُنقل هذه الكلمة – الدّالة أصلا على الذّكر والأنثى– في سياق عبارة بيفون إلى "الرّجل"، على أساس أن المعاجم العربية لم تسمعنا يوما أن (الرّجل) قد يطلق على (المرأة) كذلك[3].

"الأسلوبية أو علم الأسلوب هذا المصطلح الغربي من لفظة (Stylus) التي تعني أداة الكتابة، أو القلم، باللاّتينية، ومن اللاّحقة (isties) التي تشير إلى البعد المنهجي للعلم الذي يدرس موضوع الأسلوب، ومن هذه الزّاوية تبدو ترجمة المصطلح بالأسلوبيات أو (الأسلوبية) عند عبد السلام المسدي ترجمة موفّقة؛ لأنها تنجح في إيجاد دال مركّب جذره (أسلوب) ولاحقته (istics)"[4].

ب– الدّائرة الفيلولوجية (Cercle Philologique):

"الدّائرة الفيلولوجية هي التّسمية التي تطلق على منهج "الأسلوبية المثالية" (S.Idéaliste) كما بلورها صاحبها العالم الألماني: "ل.سبيتزْر (Lée Spitzer)"[5] ؛ هذا

[1] – يوسف وغليسي: إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي الجديد، ص ص 189، 190.

[2] – يُنظر: المرجع نفسه، ص190.

[3] – يُنظر: المرجع نفسه، ص ص191، 192.

[4] – محمود عياد: الأسلوبية الحديثة ، مجلة فصول، العدد 2، مصر، 1 يناير 1981، ص123.

[5] – يوسف وغليسي: إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي الجديد، ص192.

الأخير الذي "قدّم دراسات تطبيقية على عدد من الأدباء متأثرا بآراء فرويد في التّحليل النفسي، حيث توصل بطريقته في تحليل الأسلوب إلى ما أسماه "الدّائرة الفيلولوجية Philological Circle "[1]، ويرى بيار غيرو أن هذه الأسلوبية المثالية (أو الأمثلية بتعبير عزة آغا ملك)، قد استقطبت من حولها مدرسة أسلوبية أخرى تزعمها: داماسو ألونسو، وأمادو ألونسو، وسبوويري، وهاتزفيلد...، في أمريكا خصوصا، وتسمى النّقد الأسلوبي (Stylistic Criticism) أو الأسلوبية الجديدة (New Stylistics)[2].

وقد اختلف النّقاد العرب في ترجمة مصطلح (Cercle Philologique) اختلافا يسيرا، فإذا هو "السياج الفيلولوجي" عند المسدي، و"الدّائرة الفيلولوجية" عند عزام، و "دائرة فقه اللّغة" عند كاظم سعد الدين، بينما يتردد عدنان ذريل بين "السياج الفيلولوجي" و "السياج الفقه لغوي" و "الدّائرة الاستنتاجية"! مثلما يتردد بسام بركة بين "الدّائرة الفقهية الفيلولوجية" تارة (وهذه ترجمة فيها من الحشو ما يسوء وينوء مثما يرى وغليسي)، و"دائرة لغوية، سياج فيلولوجي" تارة أخرى[3].

جـ- الكلمة الموضوع (Mot- Theme) والكلمة المفتاح (Mot-Clé):

"يرتبط هذان المصطلحان ارتباطا وثيقا بالأسلوبية الإحصائية التي تهتم بالجانب الإحصائي في وصف الظّواهر الأسلوبية وذلك من اجل استخلاص معطيات تدلّ على صفات الخطاب الأدبي في أدواته البلاغية والجمالية"[4]، و يمثلان - على حد تعبير ج.م.شيفر- زوجا اصطلاحيا (Couple Terminologique) للتمّييز بين التوّاتر المطلق (Fréquence absolue) والتوّاتر النسبي أو المقارن (Fréquence Comparative)، على مستوى الكلام، حيث أن الكلمات الموضوعات هي الكلمات الأكثر استعمالا لدى الكاتب، أي الكلمات الأكثر تواترا في نص ما: فعل المشاهدة (Voir) مثلا مستعمل كثيرا من قبل ب.فاليري، بما يعني أن هناك موضوعا للرؤية (La vue)، ولكنه لا يشكّل مفتاحا، لأنه أحد الكلمات الأكثر استعمالا في اللّغة[5].

---

[1] - عبده الراجحي: علم اللغة والنقد الأدبي "علم الأسلوب"، مجلة فصول، ص118.

[2] -يُنظر: يوسف وغليسي: إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي الجديد، ص192.

[3] -يُنظر: المرجع نفسه، ص 194.

[4] - نور الدين السد: الأسلوبية وتحليل الخطاب، ط1، دار هومة للطباعة والنشر، الجزائر، 1997، ص97.

[5] -يُنظر: يوسف وغليسي: إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي الجديد، ص195.

"يتردد هذان المصطلحان في بعض الدراسات الأسلوبية العربية بترجمات متقاربة، تهيمن عليها الترجمة الأشيع (الكلمة الموضوع) و (الكلمة المفتاح)، كأن يكون اللّفظ المداري" واللّفظ المفتاح" عند عبد السلام المسدي، أو "الكلمة المحور"و "الكلمة الرئيسية" عند مبارك مبارك، أو "الكلمة المركزية" و "الكلمة المفتاح" في (معجم مصطلحات علم اللغة الحديث) أما (المعجم الموحد لمصطلحات اللّسانيات) فيكتفي بجعل "الكلمة المفتاح، الكلمة الأساسية" مقابلا للمصطلح الثاني (Mot-clef) الذي يترادف مع مصطلح (Mot-clé) نطقا ومفهوما، وإن اختلفت عنه الكتابة"[1].

1-2- الحقل السيميائي و التفكيكي:

1-2-1- الحقل السيميائي: تضّمَن الحقل السيميائي محورين رئيسيين تدور في فلكهما الكثــير من المصطلحات؛ المحور الأول: السيميائية (Sémiotique) والسيميولوجيا (Sémiologie) والمحور الثاني: الشعريات (Poétique) والسرديات(Narratologie)، وقد اقتصرت دراستي على المحور الأول مُتخّيرا نماذج منه.

"اُستعمل مصطلح (Sémiotique) في سياقات علمية متقاربة، فقد استعمل أفلاطون مصطلح (Sémiotiké) إلى جانب مصطلح (Grammatiké) بمعنى تعلم القراءة والكتابة، مثلما اُستعمل مصطلح (Séméiologie) وأحيانا (Sémiologie) ابتداءً من سنة 1752م ضمن المجالالطّبي"[2].

"لكون هذا العلم قد استمدّ أصوله من عدّة علوم معرفية، فسيكون من الصّعوبة بمكان تحديده، وجعل مفهوم عام له، وهذا ما أدى إلى تعّدد الآراء حول تعريفه وتحديد مصطلح دقيق له، فكان أن تعّرض إلى فوضى مصطلحية كبيرة جدا"[3]، و مع الجهاز الاصطلاحي المكثّفوالمعقّد الذي تقّدمه آليات الّدراسة السيميائية تزداد أزمة المصطلح الّنقدي العربي حدّة، بالشّكل الذي سنوضحه من خلال الوقوف على هذه العائلات المصطلحية التي ينتظمها الحقل السيميائي[4].

---

[1] – يوسف وغليسي: إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي الجديد، ص196.

[2] – المرجع نفسه، ص225.

[3] – فيصل الأحمر: معجم السيميائيات، ط1، الدار العربية للعلوم ناشرون، منشورات الاختلاف، الجزائر، 2010، ص11.

[4] – يُنظر: يوسف وغليسي: إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي الجديد، ص227.

أ- السيميائية و السيميولوجيا:

"تتداخل السيميائية (Sémiotique) بالسيميولوجيا (Sémiologie) تداخلا مريعا في الكتابات الغربية والعربية، يوحي – في أكثر الأحوال- بأنهما حدّان لمفهوم واحد، ويتجاهل الفروق الجوهرية اليسيرة التي تفصل هذه عن تلك، حيث يقدم تودوروف وديكور هذين المفهومين، في قاموسهما الموسوعي بصيغة العطف والتخيِّير: "السيميائية (أو السيميولوجيا) هي علم العلامات"[1]، و لعل هذا التدّاخل بين المصطلحين سبب يضاف إلى أسباب أخرى أذكت لهيب المواجهة الاصطلاحية العربية لهذين المفهومين المتقاربين، بالشّكل الذي يبرزه هذان الجدولان:

1- مصطلح (Sémiologie):

المقابل العربي	اسم المترجم	المرجع
سيميولوجيا، سيميولوجية	1- صلاح فضل 2- عبد الله الغذامي 3- محمد عناني 4- سعيد علوش 5-عبد الملك مرتاض 6- عبد العزيز حمودة 7- محمد نظيف	نظرية البنائية: 445، شفرات النص: 06. مناهج النّقد المعاصر: 115. الخطيئة والتكفير: 12. المصطلحات الأدبية الحديثة: 153. معجم المصطلحات الأدبية المعاصرة: 71. مجلة (تجليات الحداثة)، ع02، يونيو، 1993: ص15. المرايا المحدبة: 277. ترجمة كتاب: (ما هي السيميولوجيا) لبرنار توسان، ط2، 2000.
سيميولوجيا	محمد عزام	الأسلوبية منهجا نقديا: 114.
علم السيميولوجيا	عبد العزيز بنعبد الله	مجلّة (اللّسان العربي)،ع23،1985،ص166.
ساميولوجيا	محمود السعران	أورده الحمزاوي في (المصطلحات اللّغوية الحديثة في اللّغة العربية)، ص262.

[1] – يوسف وغليسي: إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي الجديد، ص227.

سيمياء	1- أنطوان أبي زيد 2- بسام بركة 3- إيميل يعقوب (وآخران) 4- لطيف زيتوني	ترجمة كتاب (السيمياء) لبيار غيرو، 1984، معجم اللسانية: 186 قاموس المصطلحات اللّغوية والأدبية معجم مصطلحات نقد الرواية: 209
علم السيمياء	عبد الرحمان حاج صالح (وآخرون)	المعجم الموحد لمصطلحات اللّسانيات: 129.
السيميائية	خلدون الشمعة	المنهج والمصطلح: 151.
السيميائية	جوزيف. م. شريم	دليل الدراسات الأسلوبية: 161.
السمائية	عبد العزيز بنعبد الله	(اللّسان العربي)، ع23، 1985، ص166.
السيميائيات	مبارك حنون	دروس في السيميائيات،الدار البيضاء، 1987.
سيامة	بسام بركة	معجم اللّسانية: 186.
علم الرموز	1- علي القاسمي (وآخرون) 2- فايز الداية	معجم مصطلحات علم اللّغة الحديث:82 علم الدلالة العربي:08.
الرموزية	مبارك مبارك	معجم المصطلحات الألسنية: 262.
العلامية	المسدي	قاموس اللّسانيات: 186
العلاماتية	محمد عبد المطلب	العلامة والعلاماتية، القاهرة- بيروت، 1988
الدلائلية	التهامي الراجي الهاشمي	معجم الدلائلية، ضمن (اللّسان العربي) ع24، 1985، ص148.

علم العلامات	1- مجدي وهبة 2- سمير حجازي 3- سعيد علوش 4- عبد السلام المسدي 5-عزّالدين إسماعيل 6- عدنان بن ذريل	معجم مصطلحات الأدب: 507. قاموس مصطلحات النّقد العربي المعاصر:82. معجم المصطلحات الأدبية المعاصرة: 155. الأسلوبية والأسلوب: 182. ترجمة (نظرية التلقي) لروبر هولب:372 اللغة والأسلوب: 78، 113.
علم العلاقات	1- محمود السعران 2- محمد عزام	أورده الحمزاوي في (المصطلحات اللّغوية الحديثة): 262. الأسلوبية: 114.
علم الدلائل	1- عبد الحميد بورايو 2- القرمادي، الشاوش، عجينة	ترجم (مدخل إلى السيميولوجيا) لدليلة مرسلي (وأخريات): 11. ترجمة (دروس في الألسنية العامة) لدوسوسير: 37.
علم الأدلة	1- الحاج صالح (وآخرون) 2- محمد البكري	المعجم الموحد لمصطلحات اللّسانيات: 129. مجلة (العرب والفكر العالمي)، ع1، شتاء 1988، ص71+ ترجمة (مبادئ في علم الأدلة) لبارت.
علم الدلالة اللفظية	الحاج صالح (وآخرون)	المعجم الموحد: 129.
علم السيمانتيك	تمام حسان	أورده الحمزاوي، السابق، ص262.
دراسة المعنى في حالة سنكرونية	تمام حسان	نفسه: ص263.
علم الإشارات	ميشال زكريا	الألسنية: 291.
الأعراضية	يوسف غازي، مجيد النصر	ترجمة (محاضرات في الألسنية العامة) لدوسوسير: 27.

2- مصطلح (Sémiotique):

المقابل العربي	اسم المترجم	المرجع
سيميائية	1- المسدي 2- فاضل ثامر 3- أنور المرتجي 4- قاسم المقداد 5- سعيد علوش 6- عبد الملك مرتاض 7- رشيد بن مالك 8- حسين خمري	قاموس اللسانيات: 186. اللغة الثانية: 07، 15. سيميائية النص الأدبي. (المعرفة) السورية، م39، س20، ع235، سبتمبر 81، ص52. معجم المصطلحات...: 69. تجليات الحداثة، ع02، 1993، ص09. قاموس مصطلحات التحليل السيميائي: 417. نظرية النص في النقد المعاصر، أطروحة دكتوراه مخطوطة، 96-97.
سيمائية	1- عبد الملك مرتاض 2- عزة آغا ملك	قراءة النص: 333، التحليل السيمائي للخطاب الشعري:08. مجلّة (الفكر العربي المعاصر)، ع38، آذار، 1986، ص87.
سيميائيات	1- سعيد بنكراد 2- فريد الزاهي 3- محمد مفتاح	ترجمة كتاب (التأويل بين السيميائيات والتفكيكية) لإيكو. ترجمة (علم النص) لكريستيفا، ص15، 19، 20،70، 71. وكذا: تحليل الخطاب الشعري: 07.
سيمائيات	عبد الملك مرتاض	(تجليات الحداثة)، ع04، يونيو 1996ص23.
سيمّيات	سعيد بنكراد	نقلا عن (المصطلح النّقدي) للمسدي:109.
سيميوتية	القاسمي (وآخرون)	معجم مصطلحات علم اللغة الحديث، 82.
سيمياء	1- عادل الفاخوري 2- محمد مفتاح 3- لطيف زيتوني 4- سامي سويدان	علم الدلالة عند العرب: 70. في سيمياء الشعر القديم مع مصطلحات نقد الرواية:209. في دلالية القصص وشعرية السرد: 83.
علم السيمياء	1- الحاج صالح	المعجم الموحد: 129.

	(وآخرون) 2- عادل فاخوري	علم الدلالة عند العرب:05.
السيميوتيكا	عبد الملك مرتاض	تجليات الحداثة (ع02، 1993):15، 17.
السيميوتيكية	عبد الملك مرتاض	النص الأدبي من أين وإلى أين: 21.
علم الرموز	1- بسام بركة 2- مبارك مبارك	معجم اللّسانية: 186. معجم المصطلحات الألسنية:262.
الدلالية	سامي سويدان	في دلالية القصص وشعرية السرد:11، 27، 32، 39، 64.
الدلائلية	1- محمد البكري 2- المبخوت وبن سلامة	(العرب والفكر العالمي) بيروت، ع1، شتاء 1988، ص70 ترجمة (الشعرية) لتدوروف:91.
الدلائليات	محمد معتصم	ترجمة (عودة إلى خطاب الحكاية) لجيرار جينيت: 231.
علم الأدلة	الحاج صالح وآخرون	المعجم الموحد: 129.
علم الدلالة	1- محمد الناصر العجيمي 2- سامي سويدان	في الخطاب السردي:21 في دلالية القصص:...11، 15، 17، 68.
علم الدلالات	محمد عزام	الأسلوبية منهجا نقديا :29
علم الدلالة اللفظية	الحاج صالح (وآخرون)	المعجم الموحد: 129.
الدلائلي	التهامي الراجي الهاشمي	معجم الدلائلية، (اللّسان العربي)، عدد25: 245.
علم السيميولوجيا	صلاح فضل	بلاغة الخطاب وعلم النص:22.
العلامية	المسدي	الأسلوبية والأسلوب: 181.
علم العلامات	مجدي وهبة	معجم مصطلحات الأدب: 507.
السيميوطيقا	1- محمد عناني 2- محمد مفتاح 3-عبد العزيز حمودة 4- عثماني الميلود	المصطلحات الأدبية الحيثة: 153. تحليل الخطاب الشعري:10. المرايا المحدبة: 278. شعرية تودوروف:69.

	5- نصر حامد أبو زيد 6- محمد الماكري 7- جميل حمداوي	إشكاليات القراءة وآليات التأويل: 56، 66، 185. الشكل والخطاب: 39. (عالم الفكر) الكويت، م25، ع03، يناير- مارس، 97، ص79.
السيماطيقا	سمير حجازي	قاموس مصطلحات النقد الأدبي المعاصر،90.
نظرية الإشارة	سمير كرم	ترجمة (الموسوعة الفلسفية)، ص335.
الإشارية	عبد الملك مرتاض	النص الأدبي من أين وإلى أين:21

ورد في هذين الجدولين ما يفوق ستّة وثلاثون مصطلحا عربيا (وما خفي عنا سيجعل الأمر أعظم!) في مواجهة مصطلحين أجنبيين اثنين يعبّران عن مفهومين متداخلين لكنهما واضحان نسبيا؛ أي أن المعادلة الغربية (2=2) انتقلت إلى الوطن العربي بشكل لا يمكن أن يكون إلا مشوها (2=36!!!)، حيث يرى وغليسي أنه من المؤسف أن الأمر – دوما- يتجاوز الحدود الاصطلاحية لينعكس على المفاهيم بالسلب، وليس أدلّ على ذلك من مصطلح "علم الدلالة الذي درجنا – زمنا طويلا- على أن نجعله مقابلا حميما للمصطلح الأجنبي (Semantics= Sémantique)[1].

"إنّ هذا الاختلاف الذي نعاني منه على مستوى ترجمة المصطلح يعكس التشتّت الفكري والّنظري، ويختزل تداخل الّرؤى والتصورات في وطننا العربي"[2]، ثم إنَّ التعّامل مع مصطلحات هذه الّنظرية أو غيرها من الّنظريات الغربية الأخرى بهذه الكيفية- أي دون استيعاب أصولها العلمية وخلفيتها المعرفية التي تسند ُدها- يجعل منها- المصطلحات- في أحيان كثيرة مجرد كيانات بلا ذاكرة ولا تاريخ ولا مردودية[3].

بالعودة إلى الجدولين السابقين، لا نملك إلا أن نَتَوَسّر من بعض الترجمات الغريبة، من نوع مصطلح "دراسة المعنى في حالة سنكرونية" الذي لا يراعي قامة الحدّ الاصطلاحي، إذ يقابل كلمة اصطلاحية واحدة بأكثر من أربع كلمات عربية!، و"علم العلاقات" الذي يبدو عاما

[1] -يُنظر: يوسف وغليسي: إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي الجديد، ص233.

[2] – عبد الحميد العبدوني: مشاكل ترجمة المصطلح النقدي الحديث، أعمال ندوة قضايا المصطلح في الآداب والعلوم الإنسانية، الجزء2، ص14.

[3] -يُنظر: قادة عقاق: إشكالية ترجمة المصطلح السيميائي في النقد العربي المعاصر، مجلة مقاليد، العدد02، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة- الجزائر، ديسمبر 2011، ص160.

وفضفاضا وغير قادر على الإمساكبدقّة المفهوم، و"علم السيميانتيك" الذي يبدو أدنى إلى علم الدلالة[1].

أّما "السيماطيقا" التي أوردها سمير حجازي في سياق ترجمته لمصطلح (Système Sémiotique) بـ (نسق سيماطيقي)، فيبدو من قوله في ذات السياق "...وهي عبارة سيمانطيقية"، أنه حاول أن يجري "السيماطيقا على نسق "السيمانطيقا"، إلا أنّ المسدي نعت بنيتها الصوتية بأنها على غاية من الهجنة في أصواتها ومقاطعها[2]، و"أّما "الدلائلية" (وما يتبعها من دلائليات، وعلم الأدلة، وعلم الدلائل..) فتشيع بصورة حصرية في بعض الكتابات المغربية، إلى درجة أن أحدهم وهو الدكتور التهامي الراجي الهاشمي قدألّف قاموسا سيميائيا بعنوان (معجم الدلائلية)-1985، وقبله كان البكري من أشدّ المتشّيعين لمصطلح (الدلائلية)"[3].

من الباحثين من أرجع سبب كل هذا التدّاخل المصطلحي إلى غياب المنهج "فكل عمل يفتقد للمنهج يحكم على نفسه بالفشل، وما نلاحظه في وضع المصطلح يعتمد على العفوية، فمعرفة المصطلح عنصر أساسي يدخل في صلب العلم ومنهاجه، وهو علامة دالة لحقل معرفّي معّين"[4]، فيما رأى رشيد بن مالك أن هذا التّضارب ناتج أصلا عن الاختلافات الموجودة في البحوث السيميائية الأوروبية[5].

ب- تفريعات سيميائية: أنواع العلامات وتثليثات بيرس: "قّسم بيرس العلامات - بحسب موضوعها- تقسيما ثلاثيا شهيرا:

أيقونة (Icone,Icon)، قرينة (Indice, Index)، رمز (Symbole, Symbol)؛ تتحّدد (الأيقونة) بحسب علاقة تماثلها مع حقيقة العالم الخارجي، والقرينة بعلاقة التلّاحم الطبيعي أّما الّرمز فيؤسس على الاتفاق الاجتماعي البسيط، ولقد كلف السيميائيون العرب

[1] -يُنظر: يوسف وغليسي: إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي الجديد، ص236.

[2] -يُنظر: عبد السلام المسدي: المصطلح النقدي، ص103.

[3]- يوسف وغليسي: إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي الجديد، ص237.

[4] - الربيع بوجلال: مشاكل ترجمة المصطلح المصطلحات السيميائية أنموذجا، الملتقى الوطني حول المصطلح والمصطلحية، ، الجزء 1، ص339.

[5] -يُنظر: رشيد بن مالك: إشكالية ترجمة المصطلح في البحوث السيميائية العربية الراهنة، مجلة علامات في النقد، العد42، السعودية، 1ديسمبر2001، ص323.

بهذا التقسيم الثلاثي بوصفه الأكثر انتشارا وفاعلية في مجال الدراسات السيميائية، ثم اختلفوا كالعادة في ترجمة تلك الثلاثية إلى العربية اللّهم إلاّ (الرمز) الذي تواضعوا عليه تواضعا شبه مطلق، أما مصطلح (Indice) فقد نقل إلى (الشاهد) عند عادل فاخوري، و(المقياس) عند سعيد علوش، و(الأمارة) عند عبد الحميد بورايو، و(العلامة المؤشر) عند بسام بركة، و (الإشارة) عند عبد العزيز حمودة، (الدليل) عند لطيف زيتوني، وصاحبي (دليل الناقد الأدبي)، و (العلم) عند عبد الملك مرتاض، و (العلامة) عند عبد الله الغذامي وحميد لحميداني، (المؤشر) عند المرزوقي وجميل شاكر، ومحمد عناني وجابر عصفور،....في حين ينقل إلى (القرينة) عند عامة الدارسين الآخرين"[1].

يمكننا أن نفسر هذا اللّغط الاصطلاحي باختلاف المشارب اللّغوية لهؤلاء اللّسانيين الانكليزي والفرنسي؛ ذلك أن اللغة الانكليزية رغم استعمالها لكلمة (Indication) أو (Indicator)، لا تستعمل (Indice) بصيغة المفرد (كما هي الحال في الفرنسية)، بل تستعمل (index)، (وتجمعه على (indexes) تارة، و (indices) تارة أخرى، كما أن هناك تفسير آخر، هو الارتباط الوثيق للقرينة (Indice) بمصطلحين قريبين جدا منها هما: المؤشر (Indicateur) و الإشارة (Signal)[2].

"يميل معظم السيميائيين العرب إلى مواجهة مصطلح (Icone) بالصيغة المعّربة الشّائعة (أيقونة) بدعوى أن مصطلح الأيقونة المعّرب مقبول منذ زمن طويل في العربية، ولا داعي لإيجاد ترجمة له...، و اللاّفت للّنظر أنّ مرتاضا كثيرا ما ينزاح عن عامّة السيميائيين العرب وحتى الغربيين في الحدود الاصطلاحية وما تحمله من مفاهيم؛ ذلك أنه يرفض تعريب المصطلح (أيقونة)، ويقترح له (المماثل) بديلا اصطلاحيا، على أساس أنّ المماثل في اللّغة السيميائية يعني صورة حاضرة تماثل صورة غائبة، سواء كانت ذهنية أم حسّية"[3].

إنّ "الموضوع الرئيس للسيميائيات هو السيرورة المؤدية إلى إنتاج الدلالة، أي ما يطلق عليه في الاصطلاح السيميائي السيميوز (Sémiosis)"[4] و"كان بورس أول من أدخل مفهوم

[1] – يوسف وغليسي: إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي الجديد، ص ص244،245.

[2] – ينظر: المرجع نفسه، ص246.

[3] – المرجع نفسه، ص ص247، 248.

[4] – فيصل الأحمر: معجم السيميائيات، ص193.

السيموز إلى الدراسات السيميائية الحديثة"[1]، ويعدّ هذا المصطلح من المصطلحات التي اُختلف في نقلها إلى العربية، فقد استنفد حيّزا معتبرا من الجهود السّيميائية العربية المعاصرة، ويتكون من ثلاثة عناصر (في فلسفة بيرس التثليثة)؛ هي: العلامة أو الممثل (Representamen)، والموضوع (Objet) الذي تحيل عليه، ومؤولها (Interprétant)، وبين خمسة عناصر (في تقدير شارل موريس) هي: "العلامة (Signe) ومتلقي التأويل (Interpréte) والمؤول (Interprétant) والدلالة (Significtion) والسياق (Contexte)[2].

لقد اعتاص على العرب مصطلح (Sémiosis)، ولم يجدوا سبيلا إليه غير تعريبه بـ (السيموزة) التي تشيع عند معظمهم، أو (السيميوزيس) عند سعيد علوش، ورشيد بن مالك، أو (السميوسيس) عند عبد السلام بنعبد العالي، حيث أن ما يلاحظ أنّ عملية تعريب المصطلح ولّدت حساسية للّناقد العربي وسيطر المصطلح النّقدي الخاطئ أو فقدان المصطلح المتبلور[3]، فحين نجانب التّعريب إلى التّرجمة، نجد أنور المرتجي يقابله بـ "كل ما هو سيميائي"(!) تارة وتارة أخرى يستعمله – مباشرة– بهذا الاسم الأجنبّي الخاطئ (Simiosis) ودون مقابل عربي، ونجد حسين خمري يقابله بـ "وظيفة سيميائية" في حين يرى وغليسي أنّ هذه ما هي بترجمة للمصطلح بل تعريفا له[4].

جـ– جوليا كريستيفا ومصطلح (Sémanalyse):

"يندرج صنيع السميائية البلغارية الأصل جوليا كريستيفا (Julia Kristeva) (المولودة سنة 1941) في نطاق التأسيس لسيميائية عامّة منفتحة على سائر العلوم وهو صنيع له وزنه الخاص في الدّرس السيميائي، جعل سيميائيا فرنسيا آخر (برنار توسان) ينعته بـ "صخرة في البركة السيميولوجية" وقد بلورته سنة 1969 في كتابها (Séméiotiké– Recherches pour une Sémanalyse) الذي نقل إلى العربية منجما"[5].

"**Sémanalyse:** مصطلح مركب أو منحوت من كلمتين (séma+analyse)، الأولى بمعنى signe، وذلك بإرجاعها إلى أصولها الإغريقية (séma)، والثّانية بمعنى

---

[1] – سعيد بنكراد: السيميائيات مفاهيمها وتطبيقاتها، ص259.

[2] –يُ نظر: يوسف وغليسي: إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي الجديد، ص251.

[3] –يُ نظر: مولاي علي بوخاتم: مصطلحات النقد العربي السيماءوي الإشكالية والأصول والامتداد، ص115.

[4] –يُ نظر: يوسف وغليسي: إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي الجديد، ص ص251، 252.

[5] – المرجع نفسه، ص254.

تحليل، إذن فالترّجمة الدقيقة لهذا المصطلح هي تحليل علاماتي"[1]، ويعرّف (ج. جونجومبر) مصطلح "السيماناليز" بأنه: "تأمّل من حول الدال المنتج في النص، يتعلّق بتمفصل – من طرف إلى أطراف معرفية أخرى– بين السيميولوجيا والتحليل النفسي"[2].

وبالعودة إلى الكتابات السيميائية العربية في تناولها لمصطلح (Sémanalyse)، تراءى لنا أنها أفرغته من محتواه السيكولوجي، جهلا منها بخلفيته المعرفية، واكتفائها بسطحه الظّاهري الذي لا يبرز هذا المحتوى، فلم يجد معظمهم غير مواجهته بالصّيغة المعرّبة "سيماناليز" فيماذُقل إلى "التحليل الدلالي" عند سعيد علوش، و"التحليل الدليلي" عند فريد الزاهي، و "التحليل المعنمي" عند جميل حمداوي، و"التحليل العلاماتي" عند محمد خير البقاعي، و "علامية الدلالة" عند عبد السلام المسدي، و " السيماناليز" أو "السيميائيات التحليلية" عند أنور المرتجي....، في حين يرى وغليسي أقرب ترجمة إلى المنطق لهذا المصطلح فهي: "التحليل النفسي السيميائي" لدى رضوان ظاظا[3].

1-2-2- الحقل التفكيكي: يحفل الحقل التفكيكي بالكثير من المصطلحات: (التفكيكية"Déconstruction"،مركزيةاللوغوس"Logocentrisme"،الاختلاف"Différence"، الاخـــ(ت)لاف"Différance"،الأثـــر"Trace"، عـــلـــم الكـــتابـــة "grammatologie"، العـــقـــار"Pharmakon"، الـمـأزق الـتـأويـلي"Aporie"، الانتشـــار"Dissémination"، التّعيين"Dénotation" والتّضمين "Connotation" وإشكاليات المعنى"Sens" والدلالة "Signification"، التنّاص"Intertexte" و التنّاصّية "Intertextualité") لذا سأقتصر على دراسة المصطلحات الثلاثة الأولى منها.

التفّكيكية (أو التفّكيك أو التشّريحية أو التقّويضية...) هي المقابل العربي لكلمة (Déconstruction) ذات الدلالة الفلسفية النّقدية المعتاصة، إلى درجة أن رائدها جاك دريدا يقدم لنا الفعل التفكيكي، بهذه اللّغة "اللاأدرية"!، على أنه "ليس تحليلا (anlyse)، ولا نقدا

[1] – نعيمة فرطاس: نظرية المتعاليات النصية عند جيرار جينيت وتطبيقاتها لدى بعض الدارسين العرب المحدثين، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في تخصص الأدب الحديث، كلية الآداب واللغات، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2011/2010، ص16.

[2] -يُنظر: يوسف وغليسي: إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي الجديد، ص ص255، 256.

[3] -يُنظر: المرجع نفسه، ص257.

(critique)، "ليس التفّكيك منهجا ولا يمكن تحويله إلى منهج، خصوصا إذا ما أكدنا على الدلالة الإجرائية أو التقّنية"[1].

"انتقلت التفّكيكة إلى الوطن العربي انتقالا متأخّرا نسبيا، وكان ذلك عام 1985، تاريخ صدور أول تجربة نقدية عربية تصدع بانتمائها الصريح إلى أبجديات القراءة التفّكيكية (التشّريحية)، وهي تجربة النّاقد السعودي عبد الله الغذامي في كتابه (الخطيئة والتكفير– من البنيوية إلى التشّريحية déconstruction– قراءة نقدية لنموذج إنساني معاصر)"[2].

أ– التفّكيكية (Déconstruction):

تورد (جوزيت رأي دوبوف)– في قاموسها السيميائي– فعل التفّكيك (Déconstruire) عند دريدا بمعنى "فك أو تقويض (défaire) بناء إيديولوجي موروث، اعتمادا على التحّليل السيميولوجي"، بينما يذكر جاك دريدا في إحدى المحاورات أنه حين وضع مصطلح (Déconstruction) كان يفكّر خصوصا في استخدام هيدغر لكلمة (التدمّير: Déconstruction)؛ بمعنى تحليل بنية ما عن طريق نشرها وبسطها على طاولة التشّريح[3].

يُعدّ مصطلح التفّكيكية من المصطلحات المتداولة في الدّراسات النّقدية المعاصرة، وقد أُثير الجدل حوله بسبب ما يتضمنه معناه من مفاهيم معادية للعينات"[4]، وقد "انتقل هذا المصطلح إلى الثقافة النّقدية العربية بمقابلات عربية متداخلة – حدّا ومفهوما– حيث نجد الدكتور عبد الله الغذامي الذي تردد كثيرا، وهو يواجه هذا المصطلح الأجنبي، قبل أن يرسو على (التشّريحية) مقابلا عربيا له، كما نقل سامي محمد هذا المصطلح (في سياق ترجمته لدراسة "ليوتيل أيبل"، عنوانها "نقد بعض ملامح المنهج البنيوي في النقد الأدبي") إلى مصطلح "التفّكيكية" مقابلا للمصطلح الأجنبي، وهناك مقابلات كثيرة منها مصطلح (التفّكيك) الذي اصطنعه جمع من الدارسين؛ منهم عبد الوهاب علوب الذي جعل التفّكيك مقابلا لمصطلح (Déconstruction)، حتى يتسنى له تمحيض (التفّكيكية) للمصطلح الآخر الأندر

[1] – يوسف وغليسي: إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي الجديد، ص339.

[2] – المرجع نفسه، ص343.

[3] – المرجع نفسه، ص344.

[4] – فيصل الأحمر: معجم السيميائيات، ص335.

حضورا في الثّقافة الغربية (Déconstructionism)، مثلما جعل محمد معتصم (التفكيكية) مقابلا للمصطلح الفرنسي النادر (Déconstructionalisme)"[1].

و"إذا كان التهامي الراجي – في معجمه الدلائلي– قد اكتفى بإيراد المصطلح الفرنسي في صيغته الفعلية (Déconstruire)، مترجما إياه إلى الفعل العربي: (هدم) – التي يراها وغليسي ترجمة فيها ما فيها من السّوء والّنوء– فإن سعيد علوش يجعل (التفكيك) مقابلا للفعل الفرنسي ذاته (دون ذكر الصيغة الاسمية)، ومن المقابلات الأخرى التي واجهت بها الكتابات العربية مصطلح (Déconstruction) نذكر (اللاّبناء) و(النّقد اللاّبنائي) اللّذين استعملهما شكري عزيز ماضي في سياقات موضعية من أحد كتبه، وواضح أنهما لا يعدوان أن يكونا ترجمة حرفية للكلمة الأجنبية، إلى جانب ذلك كلّه نشير إلى أن الدكتور عبد الملك مرتاض الذي سبق له أن استعمل (التفكيكية) في كتبه: (ألف ليلة وليلة) 1989)، و(أ–ي)1992)، و (تحليل الخطاب السردي) 1995، مثلما استعار (التشريحية) إلى جانب (التفكيكة) في كتابه (أ– ي) قد انقلب على هذه الاختيارات الاصطلاحية الأولى، مفضّلا عليها مصطلحه الجديد (التقّويض) أو (نظرية التقّويض)، أو (التقّويضية) التي يخص بها المصطلح الفرنسي (Déconstructionalisme)"[2].

وباستحضار البدائل المصطلحية الممكنة التي اقترحتها الترجمات العربية والتي بلغت نحو عشرة مقترحات كاملة (التفّكيك، التفّكيكية، التشّريحية، التشّريح، التقّويض، التقّويضية، نظرية التقّويض، النّقضية، اللاّبناء، التهّديم، التحّليلية البنيوية،...) نجد أنّ النّاقد يترجم المصطلح الأجنبي بكلمة ما ثم يأتي آخر فيترجمها ترجمة أخرى مخالفة لها تماما، وربما ازدادت أسباب هذا الاختلاف والخلاف بين النّقاد العرب ودخلت في حيز الممارسة المزاجية[3]، و يرى وغليسي أنه يمكننا تصنيف المصطلحات الثلاثة الأخيرة في خانة المصطلحات المستهجنة إّما لاعتبارات تداولية ومرفولوجية (كما في حالة "اللاّبناء" ذي الشّيوع المحدود جدا، فضلا على صعوبة التصرف الاشتقاقي فيه) وإما لاعتبارات دلالية (حيث ينصرف "التهّديم" إلى دلالات عدمية سلبية تخريبيّة بعيدة عن عالم النص، مثلما تلتبس "التحّليلية

[1] – يوسف وغليسي: إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي الجديد، ص346.

[2] – المرجع نفسه، ص ص346،347.

[3] – يُ نظر: خيرة حمر العين: اضطراب المصطلح النقدي بين التأصيل والترجمة، مجلة البيان، ص13.

البنيوية" بالمنهج البنيوي وتغدو مجرد وصف له)، بينما يمكن تصنيف المصطلحات الأخرى في خانة المصطلحات المقبولة، ونشير هنا إلى أن وغليسي قد نشر معالجة اصطلاحية لهذا المفهوم بإحدى الدوريات السعودية، وانتصر فيها للتفكيك و التفكيكية، وذلك بالاحتكام إلى المعيار التداولي[1].

ب- مركزية اللوغوس (Logocentrisme):

"استقرأ جاك دريدا الفكر الفلسفي الغربي، من عهد أفلاطون إلى عصرنا هذا، فلاحظ انه يتّسم بمركزية اللوغوس (Logocentrisme) التي أطلقها على ميتافيزيقا عرقية مركزية (ethnocentrique)، في معنى أصلي وغير نسبوي (relativiste)، إنها موصولة بتاريخ العرب، ونجد أن مصطلح (Logocentrisme) قد تكرر كثيرا في كتابات دريدا بهذا المفهوم، مقترنا بمصطلحين مماثلين يشاطرانه دلالات التّعصب والعنصرية والأنانّية هما:

مصطلح (égocentrisme) (الذي يمكننا نقله إلى"الأَنوية المركزية")، ومصطلح (ethnocentrisme) (بمنى "مركزية العِرق" أو "العرقية المركزية") وكلاهما يدل على مركزية العقل الأوروبي واحتقاره للشعوب غير الأوروبية، ويكّرس ميتافيزيقا الحضور الغربي"[2].

وقدنُقل هذا المصطلح (الدريدي) إلى العربية بأشكال مختلفة، نذكر منها:

(مركزية العقل) لدى عبد الملك مرتاض، (التمركز حول العقل) لدى عبد الله إبراهيم وبسام قطوس، (العقلنة المعرفية المركزية) لدى سليمان عشراتي، (العقل مركزية) لدى فريد الزاهي، (التمركز المنطقي) لدى كل من عبد الله الغذامي وفاضل ثامر وميجال الرويلي، (المنطقية المركزية أو العقلانية المركزية) لدى هاشم صالح، (مركزية اللّغة) لدى عبد المقصود عبد الكريم، (مركزية الكلمة) لدى محمد عصفور، (مركزية الكلام) لدى أسامة الحاج، (اللوغوس مركزية) لدى سعيد علوش، (مركزية اللوجوس) لدى جابر عصفور"[3].

يرى وغليسي أنّ تعريب الكلمة أفضل من ترجمتها لأن "الدلالات الدينية (المسيحية) والفلسفية لكلمة (Logos) في الثقافة الأوروبية من شأنها أن تتجاوز دلالات (الكلمة) إلى

[1] -يُنظر: يوسف وغليسي: إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي الجديد، ص ص348، 351.

[2] - المرجع نفسه، ص357.

[3] - المرجع نفسه، ص358.

القول والعقل[1]، فمن الواضح أن اختلاف ترجمات (اللوغوسنتريزم) بين مركزية الكلمة أو الكلام أو العقل أو المنطق أو اللّغة ...، إنما يعود إلى اختلاف دلالات الكلمة الإغريقية (Logos) التي تتصدر المصطلح الدريدي[2].

جـ- الاختلاف (Différence) و الاخـ(ت)ـلاف (Différance):

ولّد جاك دريدا هذا المصطلح المركزي في فكره التفّكيكي، بعدما عمد إلى الفعل الفرنسي (différer) ليستثمر صيغتيه في القاموس الفرنسي:

- الصيغة اللاّزمة، التي تدل على الشيء المغاير المختلف (dissemblable).

- الصيغة المتعدّية، التي تدلّ على إرجاء أو تأجيل أمر ما إلى وقت آخر (remettre a un autre temps)، مشتقا مصدر الاختلاف (Différence) من الصيغة الأولى ذات الدلالة المكانية أساسا، أما الصيغة الثّانية ذات الدلالة الزّمانية فقد اشتق منها مصدرا جديدا لا عهد للغة الفرنسية به، هو الإرجاء أو التأّجيل، أو الاختلاف (Différance)"[3].

"إنّ الاختلاف مفهوم مكاني تنبثق فيه العلامة من نسق للاختلافات التي تتوزع داخل النّسق، أّما الإرجاء فمفهوم زمني تفرض فيه الدوال إرجاء لا نهائيا للحضور، ويرد مصطلح (Différance) في قاموس جوزيت رأي دوبوف السيميائي بأّنه ما يحدد شكلا بالنسبة إلى آخر، هو تشكيل الشكل"[4].

كما أن الاختلاف ليس ما يميّز بين هوية و أخرى، بل هو اختلاف داخلي في النص كهوية واحدة، و بها يشير دريدا إلى الاختلاف لا بما هو تميز ساكن، بل بما هو مغايرة فعالة، وإحالة الشيء نفسه إلى محل آخر أبدا[5]، وهو مفهوم الإبداع ضمن مصطلح الاختلاف، أما الإرجاء أو مبدأ التأّجيل فهو نتيجة منطقيةمتولّدة عن فكرة الاختلافمتعلّقة بما يعد إساءة قراءة، وبذلك يرى دريدا أن الإرجاء مفهوم اقتصادي يشير إلى إنتاج ما هو

[1] - يُنظر: يوسف وغليسي: المصطلح ومشكلة الترجمة في خطاب ما بعد البنيوية، مجلة الخطاب، العدد2، المغرب، 1ماي2007، ص366.

[2] - يُنظر: يوسف وغليسي: إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي الجديد، ص358.

[3] - المرجع نفسه، ص361.

[4] - المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

[5] - يُنظر: جاك دريدا: صيدلية أفلاطون، (د.ط) تر: كاظم جهاد، دار الجنوب للنشر، تونس، 1998، ص10.

مؤجّل différé[1] أي أن القراءة الأولى ستأتي بعدها قراءة ثانية، لذا تبقى القراءة الأولى مؤجّلة (مرجأة).

"إنّ نحوية (جاك دريدا) المتكونة من فعل الإرجاء وفعل التأّجيل لم تأت عبثا، بل ليُبرز أن الفرق بين "E" و"A" الفرنسيين لا يتجلى إلا من خلال الكتابة، وبذلك يبرهن على عدم غموض الكتابة، ويقوض مقولة وضوح اللّفظ وحضوره، كما يشير على خطر الكتابة على النطق"[2].

"لمِ يُثر نقل مصطلح (Différence) إلى العربية إشكالا كبيرا، لأن عامة المترجمين أجمعوا على (الاختلاف) مقابلا له، ولم يحد عن هذا الإجماع إلا القليل منهم؛ كسعيد علوش الذي استعمل (المباينة)، والتهامي الراجي الهاشمي الذي فضّل نقله إلى (فارق)، أّما المصطلح المُولّد (Différance)، فلم يستقر على مقابل عربي موحّد بل اضطرب بين أيدي الباحثين وتراوحت ترجماته المختلفة بين: (الفارق) لدى محمد البكري، (المباينة) لدى عبد السلام بنعبد العالي، (التأجيل) لدى هاشم صالح وعبد العزيز حمودة، (الاختلاف المرجأ)، لدى هدى شكري عياد وعز الدين إسماعيل، (المغايرة) لدى فريد الزاهي، (الإرجاء) لدى جابر عصفور"[3]، كما نشير إلى أن البعض قد تفنن في اختراع كلمة "الاخ(ت)لاف" لا لشيء إلا ليوازوا بالألف حرف (a) الذي أضافه دريدا والذي يظل الفارق بينه وبين الـ(e) الأصلية في الكلمة غير محسوس لدىالتلفّظ[4].

ثانيا- إشكاليات الحدّ الاصطلاحي:

2-1- التعّريب و إشكالية رسم الحروف: يُعدّ رسم الحروف الأجنبية بالحروف العربية من أعقد مشاكل التعّريب، "هذه المشكلة تكمن في سببين أحدهما: نقص بعض الحروف الأجنبية عن أصوات اللّغة العربية، والآخر كون حركات اللّغة العربّية غير ظاهر على الكلمات"[5].

---

[1] - يُنظر:جاك دريدا: في علم الكتابة، تر: أنور مغيث، منى طلبة، ط2، المركز القومي للترجمة، القاهرة، 2008، ص90.

[2] - فيصل الأحمر: معجم السيميائيات، ص341.

[3] - يوسف وغليسي: إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي الجديد، ص362.

[4] - يُنظر: المرجع نفسه، ص ص363، 364.

[5] - إبراهيم الحاج يوسف: دور مجامع اللغة العربية في التعريب،ط1، منشورات كلية الدعوة الإسلامية، طرابلس-ليبيا، 2002، ص269.

و"يثير رسم حروف الصيغ المعّربة خلافا حادًا بين أهل العربية، تعكسه الكيفّيات المتعّددة في رسم الحرف الدّخيل الواحد، ويزداد الخلاف اتسّاعا كلما ابتعد نطق ذلك الحرف عّما هو موجود في الحروف العربية"[1]، حيث أن "الأنساق الصوتية غير متكافئة بين العربية واللّغات الأخرى فبين العربية والفرنسية مثلا : نجد أن الفرنسية لا تتوفر على (الخاء، الحاء، العين، القاف)، وفي المقابل لا تتوفر العربية على حروف مثل (G/P/V) المعّربة إلى (ب- ق-ج)"[2]، وحتى نتفادى الخوض في زخم المصطلحات الكثيرة التي عّربوها بكيفيات مختلفة، آثرنا أن نعطي صورة مصغرة عن هذه الإشكالية من خلال كيفيات تعريب أسماء الأعلام، بما هي ألقاب اصطلاحيةٍ فترض أن تكون من قبيل ما هو متفق على رسمه الموحّد[3].

ومن ذلك اسم مبدع اللّسانيات (Ferdinand de Saussure) الذي رأينا أنّ "محاضراته" قد ترجمت إلى العربية 05 مرّات كاملة، وأنّ الدكتور عبد السلام المسدي قد أشار إلى أنّ هذه الترجمات الخمس قد جاءت بخمس صيغ خطّية مختلفة بخصوص رسم اسم المؤلّف؛ فهو في التّرجمة اللّبنانية: (فردينان ده سوسر)، وفي الترجمة التوّنسية: (فردينان دي سوسير)، وفي الترجمة المصرية: (فرديناند دي سوسير)، وفي الترجمة العراقية: (فردينان دي سوسور)، وفي الترجمة المغربية: (فردناند دي سوسير)[4].

و"إلى جانب هذه الصيغ الخمس، صادفتنا صيغٌ أخرى مغايرة، من نوع: (فرديناند دي سوسيور) لدى صلاح فضل، و(فيرديناند دي سوسير) في "دليل الناقد الأدبي"، و (دوصوسير) لدى عبد الملك مرتاض، إذا أضفناها إلى ما سبق، أمكن القول إن هذا الاسم قد رُسم بثماني كيفيات لغوية مختلفة نسبية،يُعزى اختلافها أساسا إلى بعض مايُكتب في الرسم الأجنبي للاسم دون أنيُنطق به، وإلى بعض الحروف الأجنبية الواردة في الاسم

[1] – يوسف وغليسي: إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي الجديد، ص485.

[2] – بن معمر بوخضرة: إشكالية المصطلح في الترجمة، ، مجلة مقاليد، العدد01، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة–الجزائر، جوان2011، ص27.

[3] –يُنظر: يوسف وغليسي: إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي الجديد، ص485.

[4] –يُنظر: المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

(e,u)، والتي يصعب إيجاد ما يطابقها في العربية، إضافة إلى اختلاف النطق الفرنسي عن النطق الانكليزي"[1]، فيرى أحد الباحثين أن الأمر يحتاج إلى لجنة توحيد الأسماء[2].

يرى وغليسي أنّ الطّريف في الأمر أن يتحوّل تعريب الاسم الأجنبي إلى بحث عن اسم عربي أصيل مكافئ لذلك الاسم، كما يفعل محمد مفتاح – في كثير من المناسبات– حين ينقل اسم (Joseph Courtès) إلى (يوسف كورتيس)، بما يوهم القارئ العربي البسيط الذي لا عهد له بهذا الاسم، أنّ الأمر متعلق باسم عَلم عربي!، والأطرف من كل ذلك أن يتحوّل اسم العَلم الأجنبي إلى وحدة معجمية عادية قابلة للترجمة؛ كما فعل محمد محمود غالي حين نقل اسم (Jakobson) إلى "ابن يعقوب"، كأنه هجّى التّسمية إلى العبارة الانكليزية (Jakob 's son') أو(the Jakob of son) ؛ يقول وغليسي " لو كان المسّمى انكليزيا لاكتفينا بابتسامة عابرة، لكن المضحك (وشّر البلية ما يضحك!) أن جاكبسون روسي وليس انكيزيا!"[3].

2-2- المعيار اللّغوي وإشكالية الاصطلاح اللاّنحوي:

اللاّنحوي، أو اللاّقاعدي، أو غير النّحوي، أو غير الصحيح نحويا، أو ما يسميه الانكليز (Ungrammatical)، ويسميه الفرنسيون (Agrammatical) تارة، و(Non-grammatical) تارة أخرى، تسميات مختلفة لمسّمى واحد، وتُعدّ (اللاّنحوية: Agrammaticalité) واحدة من الإشكاليات الأساسية المثارة من حول الفعل الاصطلاحي حين يخرق المعيار اللغوي، ويتجاوز القواعد الصّرفية والتّركيبية ابتغاء حاجة وظيفّية يقتضيها المفهوم المصطلحي"[4]، "فبمقارنة بسيطة لأي جملة مفيدة بإحدى اللّغتين (مثلا العربية والفرنسية) أثناء تحويلها إلى اللّغة الثّانية، نرى الشّكل التّركيبي للجملة الذي لا يحترم الإعراب (L'analyse grammaticale)، فالفاعل (Sujet) في جملة اللّغة العربية، ليس حتميا دائما هو الفاعل في جملة اللّغة الفرنسية، والعكس صحيحا"[5]، كما أن "بعض المترجمين قد يجنحون

[1] – يوسف وغليسي: إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي الجديد، ص486.

[2] – يُنظر: ماهر البطوطي: الأسماء والعناوين تكشفها فوضى الترجمة، مجلة الهلال، العدد 6، مصر، 1يونيو2006، ص87.

[3] – يُنظر: يوسف وغليسي: إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي الجديد، ص487.

[4] – المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

[5] – محمد طبي: وضع المصطلحات، (د.ط)، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 1992، ص59.

إلى وضع مصطلحات مقابلة للمصطلحات الأجنبّية دون مراعاة خصائص العربية ودقائقها وخصائص اللّغات الأخرى المأخوذ عنها"[1].

"من جملة المواطن التي حاد فيها النّاقد العربي المعاصر عن الثّوابت المعيارية للّغة، وأوقع نفسه في المحظور اللّغوي، نذكر (الاشتقاق من الجامد)؛ أي الاشتقاق من الأسماء التي لا أصل لها يُرجع إليه وتُشتق منه. ومن هذا الضرب مصطلحات كثيرة ؛ كالأزمنة (Temporalisation) من الزّمن، والأسطّرة (Mystification) من الأسطورة، والتقاين والأيقنة (Iconisation) من الأيقونة، والنّمذجة (Modélisation) من النّموذج، والقولبة (Stéréotypie) من القالب،..."[2]

و"قد يتضاعف الإشكال حين الاشتقاق من الاسم الجامد المعرّب؛ كما يفعل عبد الملك مرتاض حين يستعمل مصطلحي (المكننة) و(المكنكة)، ثم يوضّح هذا الصنيع الاشتقاقي قائلا في هامش الصفحة: "أخذناه من (المكينة) و(الميكانيكا)"؛ كأّني به يحاكي الكلمتين الفرنسيتين (Machination) و (Mécanisation)، دون أن يذكرهما...."[3]، وإذا كان الفكر اللّغوي التقّليدي ينبذ هذا الضّرب من الاشتقاق، فإن الاستعمال الحديث قد أباح لنفسه ذلك، وقد آزره مجمع اللّغة العربية بالقاهرة، في ذلك، حين أصدر جملة من القرارات التي تجيز هذا الصنيع؛ متدّرجا من تقييد الإجازة بحالات الضّرورة العلمية، وتقنينها بجملة من القواعد، إلى التوّسع في الإجازة دون تقييدها بالضّرورة...[4]

2-3- الدلالة الاصطلاحية وإشكالية "الصيغة الصرفية":

"من الممكن الاهتداء إلى دلالة مصطلح ما، عبر دلالته اللّغوية من خلال القالب الصرفي الذي ورد فيه، لكن الصيغة الواحدة قد تتعّدد معانيها إلى حدّ يصعب فيه تبيين المعنى المبتغى من كلمة محدودة القوة الاصطلاحية"[5]، ثم أن اللّغات تتناظر في القسط

[1] – صحرة دحمان: إشكالات المصطلح المترجم، الملتقى الوطني حول المصطلح والمصطلحية، الجزء1، ص252.

[2] – يوسف وغليسي: إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي الجديد، ص487.

[3] – المرجع نفسه، ص488.

[4] – يُنظر: المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

[5] – المرجع نفسه، ص491.

الأوفر من القوالب الصياغية وتفترق في الجزء القليل، في هذه ما ليس في تلك، وفي تلك بعض مما ليس في هذه"[1].

ويبدأ الإشكال مع اجتهادات لغوية فردية يعمد أصحابها إلى توليد لفظي أو معنويّ جديد، ويطمحون إلى تعميم اصطلاحي له، دون أن تكون له الطّاقات التّصرفية و الدلالية الكفيلة بذلك، حيث ظهر الارتجال المصطلحي الذي أنتج لنا مصطلح (التحلون) كمقابل لـ (glycémie) مع أنه وزن صرفي غير شائع[2]، و يرى وغليسي أنه بين الاجتهادات التي لم توفق أجر الإصابة ، محاولة الدكتور التهامي الهاشمي استغلال (الهمزة الزائدة) على "السلب و الإزالة" في بعض الصيغ العربية، ضمن مغامرة لغوية من مغامراته الاصطلاحية الكثيرة! قصاراها محاكاة دلالة صيغة (أفعل)، عبر الأصل المعجمي (رمز) لتوليد مصدر الإفعال (إرماز) مقابلا للمصطلح الفرنسي (Décodage)[3]:

"..أما عن هذا المصطلح المشتق من المصطلح الآتي من بعده وهو Décoder، فقد احتفظنا بمعناه تماما وهو (فكّ التركيب، فكّ الترميز) مستغلين خصائص العربية التي تشير، في بعض الأحيان، بالهمزة لقضية (السلب)، وما (dé) الموضوعة قبل الفعل الأجنبي إلا (سالبة)..."، بيد أن المشكلة العويصة التي لا حل لها في ذهن المتلقي، بخصوص هذا التوليد اللّغوي (أرمز – إرمازا)، تظل كامنة في أن زيادة الهمزة عبر صيغة (أفعل)، لها في العربية ما لا يقل عن عشرة معان كاملة: (التعدية، الصيرورة، الحينونة، السلب والإزالة، الدخول في الشيء،...) فبأيّ وسيلةيُدرك المتلقي أن المراد هنا هو (السلب) دون سائر المعاني؟ ألا يمكن أن يوحي هذا (الإرماز) بالدلالة على تحول العلامةاللّغوية إلى رمز (وهي دلالة مناقضة تماما لمفهوم (الديكوداج)"[4].

2-4- ترجمة المصطلح، وإشكالية السّوابق واللّواحق:

إذا كانت اللّغة العربية لغة اشتقاقية، في مقدورنا الاستخدام الداخلي لمختلف العمليات الصرفية، فإن اللّغات الأوروبية التي هي من أصول لاتينية أو يونانية مثلا هي

[1] – عبد السلام المسدي: مباحث تأسيسية في اللسانيات، ص68.

[2] – يُنظر: واضح عبد العزيز: المصطلح العربي مشاكل وحلول، الملتقى الوطني حول المصطلح والمصطلحية، الجزء2، ص422.

[3] – يُنظر: يوسف وغليسي: إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي الجديد، ص492.

[4] – المرجع نفسه، ص492.

بطبيعتها(إلصاقية)، أي أن كثيرا من ألفاظها يتألف من (جذر) ثابت لا يتغّير في الأغلب، ويمكن أن يُغيَّر معناه بإلصاق (سابقة) أو، أو بإلصاق (لاحقة) في آخره، أو بكلتا الاثنتين[1] وبالتالي، "كثيرا ما تعول هذه اللّغات على هذا النّظام (Préfixe et suffixes) في تشكيل كلماتها، فهي فصائل نحتية تعتمد في تناسلها الجيني على حركة الاستقطاب وطاقة التّجاذب الخارجي"[2]، و"من هنا تتباين الخصائص المرفولوجية للّغات، وتبدأ صعوبة نقل المصطلحات الأجنبية إلى العربية"[3].

"تنازع علماء العربية المعاصرون في هذه المسألة، متوزعين بين داعٍ إلى التزام صيغة صرفية مقابلة لكل سابقة أجنبية أو لاحقة، بل إنّ منهم من دعا إلى التزام مقابل معّين لأي منهما ثم إلصاقه –إلصاقا– باللّفظ العربي (وهو الصنيع اللّغوي الذي دأب عليه اتحاد الأطّباء العرب في مقترحاته لترجمة السّوابق واللّواحق تمهيدا لترجمة المصطلحات الطّبية، وكذلك الدكتور التهامي الراجي الهاشمي في دراسته (كيفية تعريب السّوابق واللّواحق في اللّغة العربية)، التي تشكل الإطار النّظري لممارساته التّطبيقية في (معجمه الدلائلي)، وأفظع من ذلك أننا ألفينا من يدعو إلى إلصاق السّابقة أو اللاّحقة الأجنبية (في صورتها الدخيلة) بالكلمة العربية، إذ يقول الميتالغة (Métalangue)، والميتانص (Métatexte)، والنحولوجيا (grammatologie)، والسردولوجيا (Narratologie)، والفينونص (Phéno–texte)، والجينونص (Géno–texte)"[4].

و "داعٍ – من جهة مغايرة– إلى التحذير من عواقب هذا الصنيع، ولعل الدكتور جميل الملائكة أن يكون أكبر المحذّرين من تلك العواقب الوخيمة، إذ أعلن في دراسته (الصعوبات المفتعلة على درب التعريب) أننا لسنا بحاجة إلى التزام صيغة أو وزن معين لترجمة كل لفظة أجنبية مؤلفة من جذر وسابقة أو لاحقة (...) أو أفدح من ذلك أن يتكلف اختيار مقابل عربي معين لكل سابقة أو لاحقة أجنبية ثم نلصقه إلصاقا باللّفظ العربي، فهو ليس من طبيعة نقل اللّغات، كما اتضح من صعوبة حروف الزيادة العربية إلى اللّغات الأوروبية، فضلا عن أن

[1] – يُنظر: جميل الملائكة: الصعوبات المفتعلة على درب التعريب، مجلة اللسان العربي، العدد27، الرّباط، 1986، ص34.

[2] – عبد السلام المسدي: مباحث تأسيسية في اللسانيات، ص57.

[3] – يوسف وغليسي: إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي الجديد، ص494.

[4] – المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

كل سابقة أو لاحقة من هذه الملصقات الأجنبية التي تعدّ بالمئات قد يكون له معان كثيرة..."[1].

"من المصطلحات الأجنبية التي اختلف الدارسون المعاصرون – أيّما اختلاف– في نقله إلى العربية هو مصطلح (Métalangage)؛ بما هو مفهوم يتوسل باللّغة للحديث عن اللّغة، أي أنه يتخذ من اللّغة موضوعا للغة ثانية تكون محمولا لها. فقد كانت السّابقة الإغريقية (méta) التي تتصدر هذا المصطلح سببا رئيسا في اختلاف ترجماته العربية، واضطرابه بين (اللّغة الواصفة، ما وراء اللّغة، ما بعد اللّغة، ما فوق اللّغة، الميتالغة، اللّغة الانعكاسية، اللّغة الماورائية، اللّغة الشّارحة، تقعيد اللّغة، لغة عن لغة، اللّغة البعدية، لغة حول لغة، قول على اللّغة، لغة اللّغة، اللّغة الجامعة،...)، فمن الواضح أن كلمات (ميتا، حول، ما وراء، ما بعد، فوق،...) إنّما هي من وحي السّابقة الإغريقية (méta) التي تدور فعلا على معاني: "الإسهام، والمشاركة (participation)، والتوّالي أو التتّابع والتعّاقب (Succession)، والتغّير أو التحّول (Changement)"[2].

"بين كل البدائل الاصطلاحية المذكورة، لفت انتباهنا اصطناع عبد الملك مرتاض لترجمة مميزة عن سائر الترجمات، هي (لغة اللّغة)، التي أغرى بها دارسين آخرين، منهم تلميذه الدكتور حسين خمري،...وقد استوحى مرتاض (لغة اللّغة) هذه من تأمله العميق في دلالات السابقة (méta) التي اهتدى إليها من تدّبره للقاموس الفرنسي (Le Grand Robert)، "حيث السّابقة الإغريقية (ميتا: méta) تعني في العلوم الإنسانية غير ما تعنيه في العلوم الدقيقة، إذ معناها هنا الاشتمال والاحتواء، لا الإبعاد والإخراج، من أجل ذلك لا ينبغي أن يعني مصطلح (ما وراء اللّغة) مثلا إلا التخلّص من معنى داخلي والقذف به نحو الخارج، من حيث أن الأمر في حقيقته منصرف إلى معنيين اثنين مختلفين، ففي حقل العلوم (الكيمياء المعدنية والعضوية مثلا) يعني التغيير والتعاقب والتخفيف من غلواء تراكب العناصر (...)"[3].

[1] – يوسف وغليسي: إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي الجديد، ص495.

[2] – المرجع نفسه، ص ص 495، 496.

[3] – المرجع نفسه، ص496.

2-5- إشكالية (الياء) بين الصفة والنسبة والمصدر الصناعي:

تشكّل (الياء) قاسما مشتركا بين مفاهيم الصفة والنسبة والمصدر الصناعي، التي تتداخل فيما بينها و يلتبس بعضها ببعض في عملية التوّليد الاصطلاحي.

"يعدّ المصدر الصناعي من أهم القوالب الصرفية التي يُستنام إليها في النسيج الاصطلاحي لكثير من المفاهيم النّقدية المجرّدة، إذ يعتبر اختيارا سهلا للغاية لدى النقاد واللّغويين، ولاسيما إذا تعلق الأمر بالترجمة عن اللّغة الأجنبية تلك المصطلحات التي تنتهي باللاّحقة (ism) في الانكليزية"[1]، وقد وظّف النقد الأدبي الحديث هذه الآلية التوّليدية في غرضين متوازيين: إبراز السّمة التمييزية من جهة، وتكريس الهوّية من جهة ثانية، وهو ما سيجعل هذه اللاّحقة الاشتقاقية (ياء النسب مع تاء التأنيث) زائدة تخصيصية حينا وزائدة معرفية حينا آخر[2].

"الاستعمال الاصطلاحي المعاصر محضّ صيغة المصدر الصناعي للدلالة على المفهوم التجريدي والنزوع المذهبي والخصوصية المعرفية والهوّية العلمية، ولذلك لاذ به الخطاب النّقدي العربي الجديد في مواجهته لكثر من المصطلحات الأجنبية المنتهية بلواحق تستوحي تلك الدلالات؛ كهذه اللّواحق: (ique,...isme, ité, ics› الانكليزية› ie,logie)، ذلك أنّ اللّواحق (isme, ité, ie) تُستخدم لتشكيل أسماء موصوفة (Substantifs) تنتمي إلى المعجم العلمي، أو إلى الفلسفة و السياسة وغيرهما، للدلالة على علم أو مذهب أو موقف منهجي أو كيفية معينة..."[3]، يقول عبد العزيز حمودة: "حينما ننقل نحن الحداثيين العرب المصطلح النّقدي الجديد في عزله عن خلفيته الفكرية و الفلسفية فإنه يفرغ من دلالته... فإذا نقلناه بعوالقه الفلسفية أدى إلى الفوضى والاضطراب"[4] و يشير كتاب النحو الفرنسي إلى أن اللاّحقة (ie) تفيد الحالة (Etat)، واللاّحقة (isme) تفيد المذهبية (Doctrine)، واللاّحقة (ité) تفيد الكيفية (Qualité)، كما تفيد اللاّحقة (logie) الدلالة على العلم (Science)، وتفيد اللاّحقة (Ique) النسبة إلى الشيء[5].

---

[1] – يوسف وغليسي: إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي الجديد، ص501.

[2] – يُنظر: عبد السلام المسدي: المصطلح النقدي، ص69.

[3] – يوسف وغليسي: إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي الجديد، ص501.

[4] – عبد العزيز حمودة: المرايا المحدبة من البنيوية إلى التفكيك،(د.ط) سلسلة عالم المعرفة،الكويت، 1998، ص55.

[5] – يُنظر: يوسف وغليسي: إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي الجديد، ص501.

وعليه فقد سخّر الخطاب النّقدي العربي الجديد صيغة المصدر الصناعي لمواجهة الحمولات الدلالية التي تحملها كل تلك اللّواحق الأجنبية، في سياقاتها الاصطلاحية المختلفة، حيث سُخّرت لترجمة أسماء المناهج والمدارس والمذاهب والمباحث (البنيوية، الأسلوبية، السيميائية، التفكيكية، الموضوعاتية، اللسانية، التأويلية، التشريحية، التقويضية، الدلائلية،....)، مثلما سُخّرت للدلالة على كيفيات اسمية مختلفة (الآنية، الزمانية، الاستبدالية، التركيبية، الأدبية، الشعرية،...) كما سُخّرت (بالإضافة إلى مركبات إضافية مصدرة بكلمة: علم) للدلالة على العلوم التي عادة ما تكون مصطلحاتها الأجنبية منتهية باللاّحقة (Logie): المصطلحية/ علم المصطلح (Terminologie)، السّردية/ علم السّرد (Narratologie)، المعجميّة/ علم المعجم (Lexicologie)،....، وكما شاعت صيغة المصدر الصناعي في كلامنا العادي، حتى في الحالات العادية التي لا تقتضي ذلك (مثل قولنا الاستمرارية ونحن لا نريد غير الاستمرار، أو الإنتاجية ونحن لا نقصد الإنتاج، أو الأخلاقية ونحن نقصد الأخلاق، أو النوعية ونحن لا نريد سوى النوع،...)، فقد شاعت كذلك في لغة الخطاب النّقدي، دون داعٍ يستدعيها في أحيان كثيرة؛ أي في غير الحالات التي نبتغي – خلالها– تمييز صفات الشيء الدالة على هويته، أو إدراج الصفة في سياق تدريجي عام، ونجد مثل هذا في مصطلحات أجنبية كثيرة منتهية باللاّحقة (eme)، حيث فضل الدكتور عبد القادر الفاسي مواجهتها بصيغة المصدر الصناعي (من دون وجه حق على حد تعبير وغليسي): صوتية (Phonème)، صرفية (Morphème)، معجمية (Lexème)، سيمية (Sememe)، إيمائية (Mimeme)، ..... [1].

يُعدّ مصطلح (البنيوية)– بوصفه مجالا اصطلاحيا– من أبرز المواضع الخلافية بين الباحثين، يلخّص مجمل الإشكالات المتعلّقة بموضوع النسبة، ذلك أن (البنيوية)هي المقابل الشائع للمصطلح الأجنبي (Structuralisme)، ولأن البنيوية نسبة غير قياسية إلى كلمة (البنية)، فقد كان عدم قياساتها سبب في ظهور بدائل اصطلاحية كثيرة (يشترك معظمها في العلّة نفسها!) من نوع: (البنيوية، البناوية، البنائية، البنيانية، البنيوانية، البنيّية،...)"[2].

[1] – يُنظر: يوسف وغليسي: إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي الجديد، ص ص501،502.

[2] – المرجع نفسه، ص503.

"من الالتباس الذي وقع فيه الكثير من القّراء والدارسين بين النسبة إلى (بنية) والنسبة إلى (البنيوية)؛ إذ ألفينا رشيد بن مالك في أطروحته يستعمل هذه الترجمات: (بنيوي= Structural، بنائي= Structurel، بنية= Structure)؛ حيث نلاحظ هذا العّي الواضح في خروجه المفاجئ من البنية إلى البناء! مثما ألفينا جورج طرابيشي، في ترجمته لكتاب (البنيوية) لروجيه غارودي، يستعمل عبارة "المنهج البنائي"، ومن جملة المنسوبات الجديدة التي تفشت في اللّغة النّقدية المعاصرة، والتي تقوم على زيادة ألف ونون قبل ياء النسبة، – وتتحدى القياس اللّغوي إذن– والتي بلغت حدًا عاليا من التجريد في القاموس النقدي الجديد (الشكلانية، النصانية، النفسانية، التاريخانية،...) بالإضافة إلى مصطلحات أخرى تُماثلها في القالب، لكنها أقل منها شهرة وتداولا، كتلك التي انفرد بها عبد الملك مرتاض: الشعرانية (Poétique)، والسّردانية (Narratologie)، اللّتين روّج لهما كثيرا، ومع ذلك فقد ظلّت كلتاهما على قدر كبير من الغرابة"[1].

إضافة إلى الألف والنون، قبل ياء النسبة، من زيادات النسب التي ألفها الاستعمال اللّغوي العربّي القديم في كمٍ غير قليل من الصّيغ، فلا معنى إذن لما ورد في (معجم الأغلاط اللغوية المعاصرة) الذي جعل من مواده "طبيب نفسي لا نفساني"، و أنّ هذه الزيادة التي يسّميها عبد السلام المسدي "الزائدة (أو اللاّحقة) العرفانية"[2]، ترد في معاني التأكيد الدلالي، والمبالغة في النسبة وتكثير المعنى، وتعميق المفهوم وتجريده في سياق التخصيص المعرفي والنزوع المذهبي...[3].

لكن "بعض المعاصرين بالغ في هذه الزيادة، بمناسبة وبغير مناسبة، إذ أصبحت زيادة الألف والنون ظاهرة لدى محمد معتصم – مثلا– حين إرادة تعيين محترف علم ما، أو ممتهن دراسة معرفية معينة، أو منتسب إلى مذهب ما، وكل ما من شأن مصطلحه الفرنسي أن ينتهي باللاحقة (iste): (بياني= Structuraliste، وظيفاني = Fonctionnaliste، موضوعاتي= Objectivist، فكراني= Intellectualiste، شكلاني= Formalist...)"[4].

ما يمكن استخلاصه في نهاية هذا الفصل الثاني هو:

[1] – يوسف وغليسي: إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي الجديد، ص506.

[2] – يُنظر: عبد السلام المسدي: المصطلح النقدي، ص117.

[3] – يُنظر: يوسف وغليسي: إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي الجديد، ص507.

[4] – المرجع نفسه، ص508.

* أنّ المصطلح النّقدي يعيش حالة تخّبط في ظل الفوضى التي يعانيها نتيجة التّعريفات التّجريبية واختلاف المرادفات المطلقة عليه.

* إنّ هذا الخلط الواضح في تعدّد تسمّيات المصطلح الواحد، يدل على عدم استقراره وغياب المعاّيير النّقدية التي يمكن أن توحّده، ويبدو أّنه لا يعود إلى النّاقد نفسه ، ولا إلى فلسفة محدّدة ينطلق منها فحسب، بل يعود إلى اختلاف الأنساق الثقافية، وأنساق المصطلح دون مراعاة أو اهتمام.

* جاهزية المصطلح النّقدي والتّسابق في نقله عن النّظريات النّقدية الغربية َلوَّد فقدان النّاقد العربي الحديث القدرة على إبداع المصطلح الدّقيق من باطن النصوص بما يتلاءم وطبيعة النص المدروس، عن طريق الآليات المعروفة.

* إنَّ اختيار مصطلحات عشوائّية وغامضة تفتقد إلى خصائص المصطلح النّقدي وشروط صياغته التي اتفق عليها العلماء، لا توصلالمتلقّ ي مباشرة إلى المعنى الواضح، ولا تلّم بفكرة محددة.

* الارتجال دون معايير لغوية واضحة عند اصطناع المصطلح انعكس سلبا على حدّه ودلالته.

خاتمة:

بعد هذا العرض الذي تناولنا فيه آليات صياغة المصطلح النّقدي وأهّم الإشكالات التي مسّته سواء من حيث الدّلالة أو الحدّ، فإن النّتائج التي توصّلنا إليها هي:

- ❖ للمصطلح أهمّية كبيرة إذ لا يُتَوصل إلى علم إلا من أبوابه، ومفتاح أبواب العلوم مصطلحاتها.
- ❖ آليات اصطناع المصطلح النّقدي عند يوسف وغليسي لم تخرج عن الإطار المتعارف عليه في صناعة المصطلح لدى الكثير من اللّغويين والباحثين.
- ❖ يُعدّ الاشتقاق أهّم الآليات المعتَمدة في توليد المصطلح النّقدي، بالنّظر إلى أنّ العربّية لغة اشتقاقّيةً بامتياز، فله دور كبير في تطويرها وإثرائها بترسانة مصطلحية، للتّعبير عن المفهومات الجديدة الوافدة من الحضارات والثّقافات الأخرى، كما يساهم أيضا في المحافظة على نقاء العربّية وحمايتها من الهجين والدخيل.
- ❖ ساهمت التّرجمةبقسط وافر من المصطلحات النّقدية الجديدة ونقلها إلى البيئة العربّية.
- ❖ التّعريب شرٌّ لا بدّ منه في مجال الوضع الاصطلاحي، حيث أنه "أسهل الوسائل وأسرعها إيتاًء للأُكل المعرفي، و أنه الوسيلة الفريدة حين تعزّ الوسائل وتضّيق السّبل.
- ❖ ضبابّية المصطلح النّقدي العربي، الذّي ظل يسبح في كثير من الفوضى (حداً ومفهوما)، ثم إنّ بعض المصطلحات شابها الاضطراب و التعّدد في بيئتها وهذا ما انعكس بالسّلب لدى انتقاله إلى البيئة العربّية.
- ❖ كثرة المصطلحات النّقدية وتعّددها جعل القارئ يقف حائرا أمام عقبات المصطلح الذي يكون الأنسب، خصوصا أنّ المشكلة تتعدى الجانب المصطلحي لتمسّ حتّى الجانب المفهومي.
- ❖ إلى جانب قضية التعّدد في المصطلحات، وجدنا أن هناك خلط كبير في المقابلات العربّية للمصطلحات الأجنبّية المترجمة، لاسّيما لدى الباحثين الذين يفضّلون بعض المصطلحات الغريبة عن اللّغة العربية، إذ يوردون في بعض المرّات مصطلحات خاطئة.
- ❖ عدم الإلمام بنواميس اللّغة المنقول عنها أو المنقول إليها سيؤّدي بالضّرورة إلى الكثير من الارتجال في وضع المصطلح فتلتبس دلالاته وتضيع حدوده الاصطلاحّية.

إنّ المصطلح النّقدي العربي مازال يعاني من الاضطراب والتدّاخل وعدم الاستقرار، ولهذا فمن بين الحلول المقترحة للتقليل من هذه الفوضى المصطلحية نذكر:

- السّعي لتأسيس مصرف للمصطلحات النّقدية، وهو اتّجاه حضاري بدأت تأخذ به الكثير من الدول المتقدمة.
- العناية بالتّراث العربيّ، والعمل على إحياء المصطلحات التي تعّبر عن المفاهيم الحديثة.
- العودة إلى الدلالات الأصلية للمفهوم العربي المترجم والذّي وضع كمقابل للمصطلح الأجنبي.
- حثّ المترجمين والباحثين والنّقاد على ضرورة اعتماد الأسس العلمية في وضع المصطلحات أو ترجمتها أو تعريبها.
- العمل على تأصيل المصطلح النّ قدي وتجذيره وتحريره عن الارتباط المباشر بعلوم اجتماعية مجاورة مثل علم النفس، وعلم الاجتماع ...
- التأكيد على أن مهّمة الباحث العربي الحديث لا تقتصر على عملية ترجمة المصطلح الأجنبي وإنما تتعدّى ذلك إلى عملية وضع المصطلح الجديد.
- رصد المصطلحات النّقدية العربية والوقوف على دلالتها وتغّيرها في العهود المختلفة من أجل تدوينها والاستعانة بها في وضع المصطلحات الجديدة.
- تعريف المصطلح تعريفا لغويا واصطلاحيا والوقوف على اختلاف المذاهب الأدبية في تحديده وذكره بلغة أجنبية واحدة أو أكثر لمعرفة المقابل الأجنبي، والاستفادة منه في الترجمة والتأّليف.
- تفعيل مبادئ وأسس وضع المصطلح التي أقّرتها المجامع العلمية، كتوصيات ندوة توحيد منهجيات وضع المصطلحات العلمّية الجديدة التي نظّمها مكتب تنسيق التعّريب بالّرباط سنة1981.

قائمة المصادر و المراجع:

القرآن الكريم برواية ورش عن نافع.

أ- المصادر:

01- وغليسي يوسف:

- ❖ إشكالية المصطلح في الخطاب النّقدي العربي الجديد، ط1، منشورات الاختلاف، الجزائر، 2008.
- ❖ البنية والبنيوية في المعاجم والدراسات الأدبية واللسانية العربية- بحث في النسبة اللغوية والاصطلاح النقدي، مجلة الدراسات اللغوية، العدد 6، مختبر الدراسات اللغوية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2010.
- ❖ المصطلح ومشكلة الترجمة في خطاب ما بعد البنيوية، مجلة الخطاب، العدد2، المغرب، 1ماي2007.

ب- المعاجم:

02- ابن منظور أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم الأنصاري: لسان العرب، ط3، الأجزاء:2، 3، 9، 14، 15، تح: محمد أمين عبد الوهاب، محمد الصادق العبيدي، دار إحياء التراث العربي، بيروت- لبنان، 1999.

03- ابن فارس أبي الحسين أحمد: معجم مقاييس اللغة، (د.ط) المجلد3، تح: عبد السلام هارون، دار الفكر للطباعة والنشر، 1979.

04- الأحمر فيصل: معجم السيميائيات، ط1، الدار العربية للعلوم ناشرون، منشورات الاختلاف، الجزائر، 2010.

05- الجرجاني الشريف علي بن محمد: التعريفات، تح: إبراهيم الأبياري، ط1، دار الكتاب العربي، بيروت، 1405هـ.

06- الجرجاني عبد القاهر: أسرار البلاغة في علم البيان،ط1، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، 2001.

07- حجازي مصطفي: المعجم الوجيز، (د.ط) دار التحرير للطباعة والنشر، 1989.

08- الكفوي أبو البقاء أيوب بن موسى الحسيني: الكليات - معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، تح: عدنان درويش، ط2، مؤسسة الرسالة، لبنان، 1998.

09- اللبدي محمد سمير نجيب: معجم المصطلحات النحوية والصرفية، ط1، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1985.

10- مطلوب أحمد: معجم مصطلحات النقد العربي القديم، ط1، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت – لبنان، 2001.

11- المسدي عبد السلام: قاموس اللسانيات، عربي- فرنسي، فرنسي-عربي مع مقدمة في علم المصطلح،(د.ط)، الدار العربية للكتاب،(د.ت).

12- السيوطي عبد الرحمان جلال الدين: المزهر في علوم اللغة وأنواعها، (د.ط)، الجزء:1، شرح وتعليق، محمد جاد المولى بك ومحمد أبو الفضل إبراهيم وعلي محمد البجاوي، المكتبة العصرية، صيدا – بيروت، 1987.

13- عبد العاطي عطية شعبان وآخرون: المعجم الوسيط، ط4، مكتبة الشروق الدولية، 2004، مصر.

14- الفيروز آبادي مجد الدين: القاموس المحيط، ط8، تح: محمد نعيم العرقسوسي، مؤسسة الرسالة، بيروت – لبنان، 2005.

ج- المراجع بالعربية:

15- أنيس إبراهيم: من أسرار اللغة، ط6، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1978.

16- البازغي سعد وآخر: دليل الناقد الأدبي إضاءة لأكثر من خمسين تيارا ومصطلحا نقديا، ط3، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء- المغرب، 2002.

17- بارة عبد الغني: إشكالية تأصيل الحداثة في الخطاب النقدي العربي المعاصر مقاربة حوارية في الأصول المعرفية، ط1، الهيئة المصرية للكتاب، مصر، 2005.

18- بوطاجين السعيد: الترجمة والمصطلح دراسة في إشكالية ترجمة المصطلح النقدي الجديد، ط1، منشورات الاختلاف، الجزائر، 2009.

19- بوخاتم مولاي علي: مصطلحات النقد العربي السيماءوي الإشكالية والحدود والامتداد، (د.ط)، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 2005.

20- بنكراد سعيد: السيميائيات مفاهيمها وتطبيقاتها، ط3، دار الحوار للنشر والتوزيع، سورية، 2012.

21- جاد عزت محمد: نظرية المصطلح النقدي،(د.ط)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2002.

22- جبل محمد حسن حسن: علم الاشتقاق نظريا وتطبيقيا، ط2، مكتبة الآداب، القاهرة ،2009.

23- الديداوي محمد: مفاهيم الترجمة المنظور التعريبي لنقل المعرفة، ط1، المركز الثقافي العربي، بيروت- لبنان، 2007.

24- الحاج يوسف إبراهيم: دور مجامع اللغة العربية في التعريب،ط1، منشورات كلية الدعوة الإسلامية، طرابلس-ليبيا، 2002.

25- حجازي محمود فهمي: الأسس اللغوية لعلم المصطلح، (د.ط)، دار غريب للطباعة والنشر، (د.ت).

26- حمودة عبد العزيز: المرايا المحدبة من البنيوية إلى التفكيك،(د.ط) سلسلة عالم المعرفة،الكويت، 1998.

27- الحمزاوي محمد رشاد: المنهجية العامة لترجمة المصطلحات وتوحيدها وتنميطها، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1986.

28- طبي محمد: وضع المصطلحات، (د.ط)، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 1992.

29- يعقوب إميل بديع: فقه اللغة العربية وخصائصها، ط2، دار العلم للملايين، 1986.

30- لحميداني حميد: سحر الموضوع -عن النقد الموضوعاتي في الرواية والشعر، ط2، مطبعة آنفو برانت، فاس - المغرب، 2014.

31- مدني محمد: النقد وترجمة النص المسرحي، (د.ط)، دار الهدى للنشر والتوزيع، (د.ت).

32- مطلوب أحمد: بحوث مصطلحية، (د.ط)، مطبعة المجمع العلمي، 2006.

33- مكرم عبد العال سالم: التعريب في التراث اللغوي مقاييسه وعلاماته، (د.ط)، عالم الكتب، القاهرة، 2001.

34- المسدي عبد السلام:

- ❖ الأدب وخطاب النقد، ط1، دار الكتاب العربية المتحدة، بيروت- لبنان، 2004.
- ❖ الأسلوب والأسلوبية، ط5، دار الكتاب الجديد المتحدة، لبنان، 2006.

❖ مباحث تأسيسية في اللسانيات، ط1، دار الكتاب الجديد المتحدة، طرابلس- ليبيا، 2010.

❖ المصطلح النقدي،(د.ط)، مؤسسات عبد الكريم بن عبد الله للنشر والتوزيع، تونس،1994.

35- ناظميان رضا: الترجمة ومناهجها التطبيقية بين العربية والفارسية، ط1، الدار الثقافية للنشر، القاهرة، 2002.

36- السد نور الدين: الأسلوبية وتحليل الخطاب، ط1، دار هومة للطباعة والنشر، الجزائر، 1997.

37- سناني سناني: في المعجمية والمصطلحية، ط1، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، الأردن، 2012.

38- عبد العزيز محمد حسن: التعريب في القديم والحديث، (د. ط)، دار الفكر العربي، القاهرة، (د. ت).

39- عزام محمد:

❖ المصطلح النقدي في التراث الأدبي العربي، (د.ط) دار الشرق العربي، بيروت، لبنان، (د.ت).

❖ فضاء النص الروائي مقاربة بنيوية تكوينية في أدب نبيل سليمان، ط1، دار الحوار للنشر والتوزيع، سورية، 1996.

40- العيس سالم: الترجمة في خدمة الثقافة الجماهرية،(د.ط)، منشورات اتحاد الكتاب العرب، 1999.

41- عتيق عبد العزيز: في البلاغة العربية علم البيان، (د.ط)، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1985.

42- القاسمي علي:

❖ مقدمة في علم المصطلح، ط2، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1987.

❖ علم المصطلح أسسه النظرية وتطبيقاته العملية، ط1، مكتبة لبنان ناشرون، لبنان، 2008.

43- ثامر فاضل: اللغة الثانية في إشكالية المنهج والنظرية والمصطلح في الخطاب النقدي العربي الحديث، ط1، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء- المغرب، 1994.

د- المراجع المترجمة:

44- دريدا جاك:

- ❖ في علم الكتابة، تر: أنور مغيث، منى طلبة، ط2، المركز القومي للترجمة، القاهرة، 2008.
- ❖ صيدلية أفلاطون، (د.ط) تر: كاظم جهاد، دار الجنوب للنشر، تونس، 1998.

45- رضوان جوئيل: موسوعة الترجمة، تر: محمد يحياتن، منشورات مخبر الممارسات اللغوية، جامعة تيزي وزو، 2010.

هـ- المجلاّت:

46- بوخضرة بن معمر: إشكالية المصطلح في الترجمة، ، مجلة مقاليد، العدد01، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة-الجزائر، جوان2011.

47- البطوطي ماهر: الأسماء والعناوين تكشفها فوضى الترجمة، مجلة الهلال، العدد 6، مصر، 1يونيو2006.

48- بن مالك رشيد: إشكالية ترجمة المصطلح في البحوث السيميائية العربية الراهنة، مجلة علامات في النقد، العد42، السعودية، 1ديسمبر2001.

49- دحو لحسن: كاريزما المصطلح النقدي العربي، مجلة أبحاث في اللغة والأدب الجزائري، العدد7، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2011.

50- الديداوي محمد: الترجمة والنقل، مجلة اللسان العربي، العدد38، مكتب تنسيق التعريب، الرّباط، 1994.

51- حمادي محمد ضاري: النحت في العربية واستخدامه في المصطلحات العلمية، مجلة المجمع العراقي، العدد2، المجلد 31، أبريل1980.

52- حمودي محمد: المصطلح النقدي عند عبد الله الغذامي، مجلة نزوى الالكترونية، العدد66، عُمان، أبريل2011، (http://www.nizwa.com/archives/nizwa-66/).

53- حمر العين خيرة: اضطراب المصطلح النقدي بين التأصيل والترجمة، مجلة البيان، العدد456، الكويت، 1يوليو2008.

54- الحراحشة منتهى: من مشكلات المصطلح النقدي في الدراسات النقدية العربية الحديثة والمعاصرة، مجلة اتحاد الجامعات العربية للآداب والعلوم الإنسانية، المجلد6، العدد2، الأردن، 2009.

55- المطوع نجاة عبد العزيز: آفاق الترجمة والتعريب، مجلة عالم الفكر، العدد 4، المجلد:19،الكويت، 1989.

56- الملائكة جميل:

- ❖ المصطلح العلمي ووحدة الفكر، مجلة المجمع العلمي العراقي، العدد3، العراق، 1يوليو 1983.
- ❖ الصعوبات المفتعلة على درب التعريب، مجلة اللسان العربي، العدد27، الّرباط – المغرب، 1986.

57- المتوكّل أحمد: استثمار المصطلح التراثي في اللسانيات الحديثة اللسانيات الوظيفية أنموذجا، مجلة المناظرة، العدد 6، المغرب، 1ديسمبر1993.

58- عياد محمود: الأسلوبية الحديثة ، مجلة فصول، العدد 2، مصر، 1 يناير 1981.

59- عقاق قادة: إشكالية ترجمة المصطلح السيميائي في النقد العربي المعاصر، مجلة مقاليد، العدد02، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة- الجزائر، ديسمبر2011.

60- القاسمي علي: لماذا أُهمل المصطلح التراثي؟، مجلة المناظرة، العدد 6، المغرب، 1ديسمبر1993.

61- الراجحي عبده: علم اللغة والنقد الأدبي "علم الأسلوب"، مجلة فصول، العدد2، مصر، 1يناير 1981.

62- خسارة ممدوح محمد: المعاجم الغوية وأهميتها في وضع المصطلحات، مجلة مجمع اللغة العربية ، المجلد78، الجزء3، دمشق، 2003.

و- الملتقيات و الندوات:

63- بوجلال الربيع: مشاكل ترجمة المصطلح المصطلحات السيميائية أنموذجا، الملتقى الوطني حول المصطلح والمصطلحية، 2-3 ديسمبر2014، الجزء 1، مخبر الممارسات اللغوية في الجزائر، تيزي وزو-الجزائر، 2014.

64- بوحمدي محمد: من قضايا ترجمة المصطلح النقدي، أعمال ندوة قضايا المصطلح في الآداب والعلوم الإنسانية، الجزء2، جامعة مولاي إسماعيل، مطبعة فضالة، مكناس- المغرب، 2000.

65- بلعقون تهامي: المصطلح اللساني العربي إشكالات وحلول، الملتقى الوطني حول المصطلح والمصطلحية،2-3 ديسمبر2014، الجزء 2، مخبر الممارسات اللغوية في الجزائر، تيزي وزو-الجزائر، 2014.

66- دحمان صحرة: إشكالات المصطلح المترجم، الملتقى الوطني حول المصطلح والمصطلحية، 2-3 ديسمبر2014، الجزء1، مخبر الممارسات اللغوية في الجزائر، تيزي وزو- الجزائر، 2014.

67- واضح عبد العزيز: المصطلح العربي مشاكل وحلول، الملتقى الوطني حول المصطلح والمصطلحية، 2-3 ديسمبر2014، الجزء2، مخبر الممارسات اللغوية في الجزائر، تيزي وزو- الجزائر، 2014.

68- العبدوني عبد الحميد: مشاكل ترجمة المصطلح النقدي الحديث، أعمال ندوة قضايا المصطلح في الآداب والعلوم الإنسانية، الجزء2، جامعة مولاي إسماعيل، مطبعة فضالة، مكناس- المغرب، 2000.

69- العماري عبد العزيز: ترجمة المصطلح الأجنبي، مشاكل وحلول، أعمال ندوة قضايا المصطلح في الآداب والعلوم الإنسانية، الجزء2، جامعة مولاي إسماعيل، مطبعة فضالة، مكناس- المغرب، 2000.

ز- الرسائل و المذكّرات الجامعية:

70- دهيمي حكيم: أسس النظرية البنيوية في النقد العربي الحديث، رسالة دكتوراه، كلية الآداب واللغات ، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2001.

71- هميسي عبد الرشيد: إشكالية توظيف المصطلح النقدي السيميائي في الخطاب النقدي المعاصر، مذكرة ماجستير، كلية الآداب واللغات، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2012/2011.

72- حمادو فرج: المصطلح الأسلوبي الغربي في ترجماته العربية "دراسة وصفية نقدية من خلال كتابي الأسلوب والأسلوبية لبيار جيرو والأسلوبية لمولينيه، مذكرة ماجيستير في اللغة والأدب العربي تخصص: بلاغة وأسلوبية، كلية الآداب واللغات، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2010/2009.

73- عاشوري الحاج: إشكالية المصطلح النقدي عند عبد الحميد بورايو، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر، كلية الآداب والعلوم الاجتماعية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2012/2011.

74- عزي رشيد: إشكالية المصطلح في المؤلفات العربية، مذكرة ماجستير، معهد اللغات والأدب العربي، جامعة العقيد آكلي محند أولجاح، البويرة، 2009/2008.

75- فرطاس نعيمة: نظرية المتعاليات النصية عند جيرار جينيت وتطبيقاتها لدى بعض الدارسين العرب المحدثين، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في تخصص الأدب الحديث، كلية الآداب واللغات، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2011/2010.

فهرس الموضوعات

كلمة شكر	
مقدّمة	**أ- ب**
مدخل: حدّ المصطلح وأهمّيته	**4- 16**
أولا- مفهومه لغة واصطلاحا	**4**
1- لغة	**4**
2- اصطلاحا	**5**
3- مكّوناته الأساسية	**9**
ثانيا- خصائصه الفارقة ووظائفه	**9**
1- خصائصه	**9**
2- وظائفه	**12**
3- أهمّيته	**15**
الفصل الأول: لمصطلح النّقدي: معاييره وآليات صياغته	**18- 55**
أولا - معايير الحد الاصطلاحي	**18**
ثانيا- آليات صياغة المصطلح النّقدي	**20**
1- الاشتقاق	**21**
أ- لغة	**21**
ب-اصطلاحا	**22**
ج- أنواع الاشتقاق	**23**
2- المجاز	**27**
أ- لغة	**27**
ب- اصطلاحا	**28**
ج- أقسام المجاز	**29**
3- الإحياء	**31**
أ- لغة	**31**
ب-اصطلاحا	**31**

4- التعريب	**34**
أ- لغة	**34**
ب-اصطلاحا	**35**
5- النّحت	**40**
أ- لغة	**40**
ب-اصطلاحا	**41**
ج- أقسام النحت	**41**
6- الوضع	**46**
أ- لغة	**46**
ب-اصطلاحا	**47**
7- الترجمة	**48**
أ- لغة	**48**
ب- اصطلاحا	**49**
ج- أنواع الترجمة	**49**
د- تقنيات الترجمة	**51**
الفصل الثاني: المصطلح النّقدي الجديد إشكالات الدلالة والحدود	**103-57**
أولا- إشكالية الدلالة بين الحقول المصطلحية	**57**
1-1- الحقل البنيوي والأسلوبي	**57**
1-1-1- الحقل البنيوي	**57**
أ- البنيوية الشكلانية	**57**
أ-1- البنية (Structure) والبنيوية (Structuralisme)	**57**
أ-2- المحايثة (Immanence)	**60**
أ-3- الآنية (Synchronie) والزمانية (Diachronie)	**61**
ب- البنيوية التكوينية (Structuralism Génétique)	**65**
جـ- البنيوية الموضوعاتية	**66**
جـ-1- الموضوع (Thème) والموضوعاتية (Thématique)	**67**

جـ-2- التكرار وأشكاله	**71**
1-1-2- الحقل الأسلوبي	**74**
أ- الأسلوب والأسلوبية (Style et Stylistique)	**74**
ب- الدائرة الفيلولوجية (Cercle Philologique)	**76**
جـ- الكلمة الموضوع (Mot- Theme) والكلمة المفتاح (Mot-Clé)	**77**
1-2- الحقل السيميائي و التفكيكي	**78**
1-2-1- الحقل السيميائي	**78**
أ- السيميائية (Sémiotique) والسيميولوجيا(Sémiologie)	**79**
ب- تفريعات سيميائية: أنواع العلامات وتثليثات بيرس	**85**
جـ- جوليا كريستيفا ومصطلح (Sémanalyse)	**87**
1-2-2-الحقل التفكيكي	**88**
أ- التفكيكية (Déconstruction)	**89**
ب- مركزية اللوغوس (Logocentrisme)	**91**
جـ- الاختلاف (Différence) و الاخـ(ت)ـلاف (Différance)	**92**
ثانيا- إشكاليات الحد الاصطلاحي	**93**
2-1- التعريب و إشكالية رسم الحروف	**93**
2-2- المعيار اللغوي و إشكالية الاصطلاح اللّانحوي	**95**
2-3- الدلالة الاصطلاحية و إشكالية الصيغة الصرفية	**96**
2-4- ترجمة المصطلح و إشكالية السّابق واللّاحق	**97**
2-5- إشكالية "الياء" بين الصفة والنسبة والمصدر الصناعي	**100**
خاتمة	**105-104**
قائمة المصادر والمراجع	**113-106**
فهرس الموضوعات	**114**

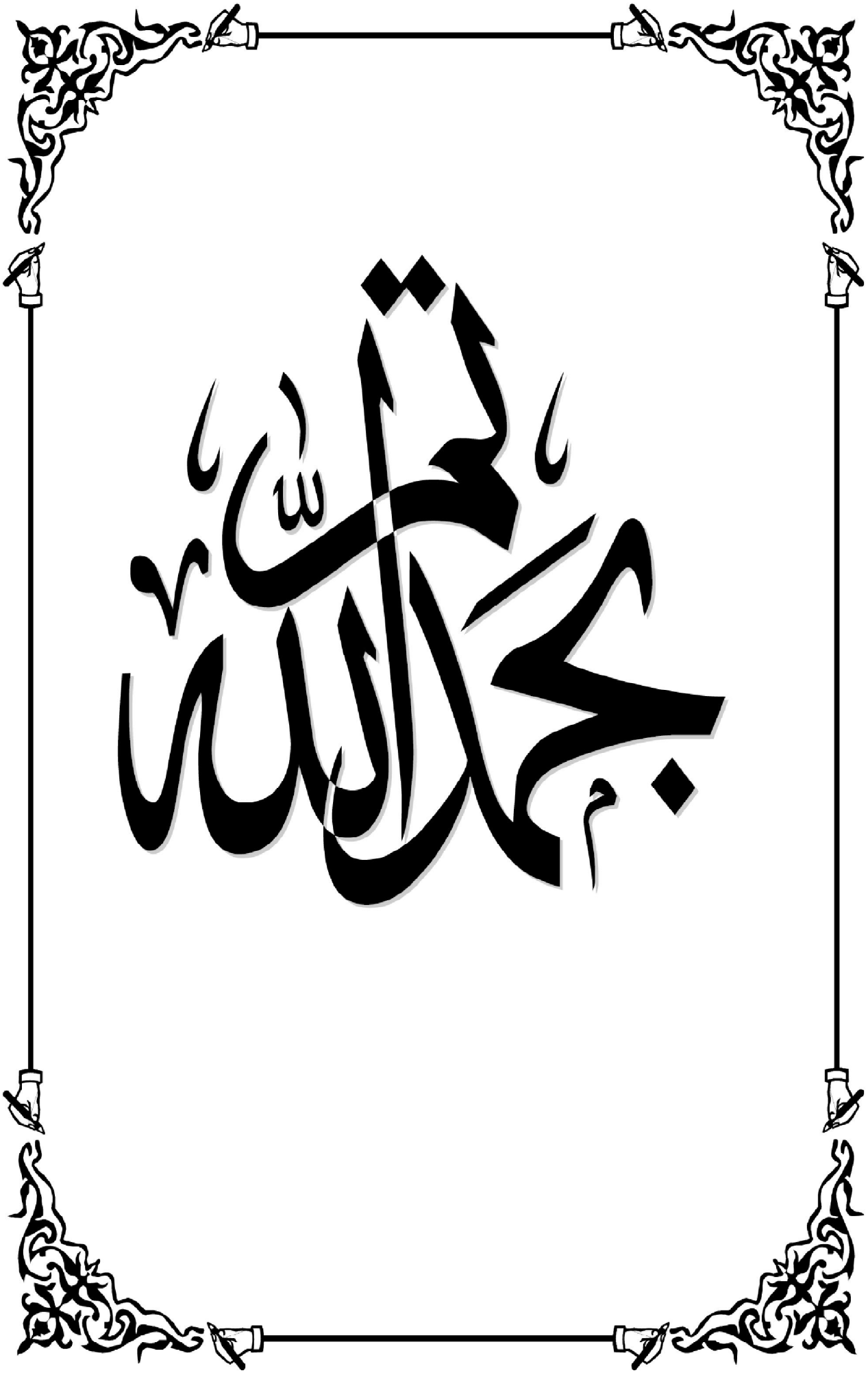
تم بحمد الله

ملخّص:

المصطلحات مفاتيح العلوم، إنّها الأداة الفعالة التي تمكّننا من ولوج أي علم من العلوم، و أيّ غموض أو اضطراب يحدث على مستواها سيؤدي – لا محالة– إلى الفهم القاصر لماهية العلم ومضامينه، وبما أنّ المصطلح النّقدي أحد هذه المصطلحات، حاول هذا البحث الوقوف على آليات اصطناع المصطلح النّقدي وإشكالاته لدى النّاقد يوسف وغليسي، من خلال مدوّنته النّقدية، وذلك بدراسة نماذج من المصطلحات النّقدية الحديثة، وما يحيط بها من فوضى دلالية بين شتّى الحقول المصطلحية، وكذا العرض لجملة من الإشكالات المتعلّقة بالحدّ الاصطلاحي، ليخرج بجملة من النّتائج المُتوصل إليها.

الكلمات المفتاحية: المصطلح النّقدي– آليات صياغة المصطلح– إشكالات دلالة المصطلح النّقدي– إشكالات الحدّ الاصطلاحي.

Résumé:

les termes sont les clefs des sciences, c'est automatiquement un outil efficace qui nous permet d'étudier n'importe quelle science, alors que toute confusion et ou une ambigüité au son niveau, vont conduire incontestablement à une mécompréhension de la science et ses notions, du fait que le terme critique fait partie de cette catégorie, cette recherche a été établi sur les mécanismes de reformulation de celui de critique et ses problématiques selon Youcef Waghlisi à propos de son blog critique en focalisant des études sur des modèles des termes critiques modernes et ce qui les entoure du dérèglement sémantique entre la plupart des champs lexicaux ainsi que des autres obstacles relatifs au terme sémantique pour arriver à obtenir des résultats finals .

Les mots clés :le terme critique - les mécanismes de reformulation du terme- les dérèglements de la sémantique du terme critique - obstacles relatifs au terme sémantique.